الدكتور محمد العربي الزبيري

المؤامرة الكبرى
او
اجهاض ثورة

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

حكمة الكتاب

ان الذي لا يدرس الماضي لا يمكن أن يفهم الحاضر ومن ثمة فهو لا يستطيع بناء المستقبل، لأن عملية البناء والتشييد تعتمد أساسا على الواقع المعاش.

الاهداء :

ـ الى كل المناضلين العاملين الذين ادركوا أن الاسلام هو الملجأ الوحيد لتجنيب البلاد مخاطر الانهيار الكامل والتقسيم القاتل.

ـ الى الذين يؤمنون، مثلي، بان الحل الجذري لكل قضايانا يكمن في مدى قدرتنا على ايجاد نمط للحياة أصيل، وعلى استرجاع الثقة بالنفس، والثقة المتبادلة بين الجماهير الشعبية وقياداتها المختلفة.

ـ الى الذين لم تزدهم مؤامرة اكتوبر سوى عزم وتصميم على مواصلة العمل من اجل توفير الشروط اللازمة لاستمرار ثورة نوفمبر الخالدة.

الى كل هؤلاء وقد أصبحوا كثرة، اهدي هذا الكتاب.

الجزائر بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٩.

مقدمة الطبعة الاولى

لقد مر المجتمع الجزائري بمراحل تاريخية مختلفة عرف خلالها انواعا من الرخاء والشّدة، وتمكّن احيانا من الاسهام بفعالية في بناء الحضارة الانسانية الشاملة.

وتعتبر المرحلة التي نجتازها اليوم، من اصعب ما ابتليت به بلادنا، ليس لما تشتمل عليه من متاعب مادية فقط ولكن لان نظام الحكم يأبى استنطاق التاريخ وتوظيف عبره، ويقفز على الواقع ليعيش في الاحلام منفصلا كل الانفصال عن الجماهير الشعبية الراغبة في تحقيق المستقبل الافضل في اطار مبادىء ثورة نوفمبر الخالدة وغير بعيد عن الآنية والأصالة.

وتمثل ثورة نوفمبر العظيمة بالنسبة للشعب الجزائري لحظة رائعة من لحظات تاريخه الحافل بالبطولات والانتصارات، ونبتة كريمة تغذّت بروح الاسلام وتطورت ضمن مفاهيمه للعدالة والتحرر والتقدم. ومن هنا كان لها ذلك الصدى الواسع الذي احدثته في العالم اثناء فترة الكفاح المسلح، وذلك النجاح الذي حققته في جميع المجالات والذي ما يزال مثار اعتزاز ومضرب مثل ونموذج تحرير وتحرر.

ان تفجير الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر لم يكن عملا منعزلا ولا وليد اللحظة التي تم فيها، ولكنه جاء نتيجة معاناة شعب ذاق الامرين، وحصيلة تجربة نضالية طويلة ومعقدة وتتويجا لانتفاضات جماهيرية عارمة كانت الأخيرة منها تلك التي وقعت يوم الثامن من شهر ماي سنة ١٩٤٥.

ولقد سجل التاريخ بأحرف من ذهب ان تحرك الشعب الجزائري عبر هذه الثورة قد حقق واحدا من اعظم الانتصارات العالمية المعاصرة، وذلك بفضل ما بذل من تضحيات

جسام، وما أبداه المجاهدون من تصميم واستبسال، وما كان للامة من تنظيم محكم قائم على ايمان صادق ورؤية واضحة، ساعد على تأمينها الإعداد السياسي والنفسي والفكري الذي مهّد لأول نوفمبر سنة ١٩٥٤، وجعل الجماهير الشعبية تتحد معنويا من خلال كفاحها واصرارها على ان الاسلام هو دينها، والعربية لغتها والجزائر وطنها. تلك هي بلا شك العوامل الاساسية التي جعلت استرجاع الاستقلال أمرا ممكن.

ويشكل التوقيع على اتفاقيات «ايفيان» انتصارا مبينا حققته جبهة التحرير الوطني. وكان بالامكان ان تتحول بالتدريج ظاهرة استرجاع السيادة الوطنية الى استقلال حقيقي وكامل. لكن الاستعمار السابق كان بالمرصاد، وطبيعي ان يكون كذلك، لان مصالحه ومصالح الغرب المسيحي تملي ذلك خاصة اذا علمنا ان فقدان الجزائر يعتبر سقوط قلعة حصينة في منظور الاستراتيجية الاجمالية الامبريالية الواسعة. فكما ان الاستيلاء على دار الجهاد، لان ذلك هو الاسم الذي كان يطلق على الجزائر قبل الاحتلال، استقبل بكثير من الارتياح في الاوساط المسيّرة للعالم المسيحي، فان إسترجاع الاستقلال السياسي كان مصدر حزن كبير بالنسبة لتلك الاوساط التي تغيّرت وتطوّرت شكليا على الأقل.

لاجل ذلك تضافرت الجهود ووظفت الامكانيات بكل انواعها لتحويل ما كان يمكن ان يكون نصرا حقيقيا الى مجرد وسيلة تستعمل لتجذير السيطرة الاجنبية في كافة مجالات الحياة ولمنع الانسان الجزائري من الارتقاء بمجتمعه الى مصاف المجتمعات الحيّة المتقدمة.

كانت احداث الازمة السياسية التي وقعت سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف احدى المظاهر الرئيسية للمؤامرة التي استهدفت ثورة نوفمبر المجيدة. وعلى الرغم من ان اصابع الاتهام لا يمكن توجيهها الى شخص او مجموعة من الاشخاص، فان الواقع يثبت ان نتائج ما حصل لم تكن لفائدة الشعب الجزائري الذي دفع اثمانا باهظة، ليس ليواصل البقاء تحت رداء المستعمر السابق ولكن لينعم، فعلا، بمزايا الاستقلال في جميع الميادين.

ان اراقة الدماء سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف لم تكن بسبب اختلافات ايديولوجية (لان برنامج طرابلس حظي بإجماع المؤتمرين) ولم تكن نتيجة لنزاعات سياسية، لان كل الشعارات المرفوعة يومها كانت موحّدة من حيث الجوهر، لكنها وقعت ليتمكن بعضهم من اشباع رغبته في السلطة. واذ وقعت فانها باعدت بين الاشقاء واطفأت

لهيب الثورة لتفسح المجال أمام مختلف اعدائها وليحقق هؤلاء ما عجزوا عن انجاز اجزاء ضئيلة منه سواء في ليل الاستعمار الطويل او في فترة الكفاح المسلح.

لقد ادّى ذلك الوضع المزري الى فرض الازدواجية اللغوية على اجيال ما بعد استرجاع الاستقلال. وليس سرا ان الازدواجية وجه مقنّع من وجوه الاستعمار الجديد. كذلك ابقي على التنظيم الاداري كما وضعته فرنسا مع نوع من التغيير في التركيبة البشرية فقط، كما اضفي الطابع الرسمي على أجهزة العدالة الاستعمارية بحجة ان القانون فوق الجميع.

ان هذه الميادين الثلاثة هي التي تتحكم في تكوين الانسان. فاذا كانت كلها تسير وفقا للمناهج وللبرامج الموضوعة لها من طرف المستعمر السابق فان استمرار الثورة يكون ضربا من الاوهام.

ومع الانقلاب العسكري في التاسع عشر من جوان ١٩٦٥ ازداد الانحراف خطورة وفتحت الابواب للاجانب يعبثون بالمجتمع الجزائري من جهة ويخرّبون الاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

فبالنسبة للمجتمع لم يعد هناك أدنى كلام عن تحرير الانسان ثقافيا. ويرسخ في الاذهان اننا بلغنا المنتهى واننا اصبحنا قادرين على التأثير في الخارج دون التأثر به، بل ان الخطاب السياسي نتيجة ايحاءات مختلفة المشارب، أضحى لا يتحدث الا عن المجتمع الاشتراكي وكأن الاسلام قضى عليه بجرة قلم.

ولقد تكيّفت مصادر القرار بسرعة مذهلة مع الخطاب السياسي مما أضفى على برامج التعليم والإعلام صبغة اشتراكية في الظاهر، ورأسمالية استغلالية في الواقع. وكان ذلك طبيعيا لان الشعب مسلم ولا يمكن تغييره فقط لان المسؤولين رفعوا شعار التغيير.

ومع مر السنين تجذّر التشويه الاجتماعي واصبح من الصعب تعريف الانسان الجزائري رغم تاريخه الحافل بالبطولات، ورغم ما حققته ثورة نوفمبر العظيمة من انتصارات خاصة في ميدان استئصال الغزو الثقافي. معنى ذلك ان ثلاثة عشر عاما كانت كافية للقضاء على رصيد تطلب اكتسابه عشرات السنين من التضحية بكل انواعها ومن النضال بكل فنونه.

اما بالنسبة للاقتصاد، فان تكليف الاجانب بالدراسة والتخطيط له قد كلّف الجزائر مبالغ مالية خرافية دون ان يحقق الاغراض المتوخاة منه.

ان نصوص الثورة الزراعية قد صيغت بعيدا عن واقع الريف في الجزائر، ودون ان

تأخذ في الاعتبار امكانيات الفلاّح الثقافية وحقيقته الحضارية والدينية. وزيادة على ذلك فان تطبيقها قد اسند الى الادارة التي سلّطت عليه كابوس البيروقراطية الموروثة عن الاستعمار. لأجل ذلك ضاع الفلاّح وضاعت معه تقاليدنا الزراعية وقدرة الجزائر على تلبية حاجات ابنائها الغذائية.

والى جانب القضاء على الزراعة كان بناء المعامل يتم بكيفية عشوائية. فبعض ما يصلح في الهضاب العليا يقام في الشمال، وما يجب ان يبنى في السواحل شيّد في الصحراء، واعتمد ما سمي بالتعاون الفني لتحقيق التنمية الصناعية.

واذا عرفنا ان الاجنبي من ابناء المستعمر السابق يهدف دائما الى ابقائنا في حال التابع المحتاج اليه حتى يواصل عملية الاستغلال الضرورية لازدهار اقتصاديات بلاده، فهمنا بسهولة مطلقة لماذا لم نتمكن من جعل المنشآت الاقتصادية في الجزائر ذات مردودية معقولة، رغم الآليات المستوردة والاطارات المكوّنة لتسييرها ورغم الثروة الطبيعية التي تتوفر في بلادنا.

ولقد كان الانقلاب العسكري سنة ١٩٧٩ هو كارثة الكوارث. فعلى غرار سابقيه تستر بغطاء «حزب جبهة التحرير الوطني» ليرفع شعار شرعية مزعومة ويمارس في الواقع سياسة في الحكم ما انزل الله بها من سلطان.

ان ما يسمى بالمؤتمر الرابع «لحزب جبهة التحرير الوطني» لم يكن في الحقيقة سوى وليمة اقتسم خلالها مجموعة من المعتدين على حرية الشعب وسيادته قطاعات النفوذ وما تتوفر عليه من مناصب الحل والربط في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاعلام دون نسيان ما يسمى بميادين العدل والأمن والدفاع الوطني.

ان النظام الذي انبثق عما يسمى بالمؤتمر الرابع «لحزب جبهة التحرير الوطني» هو الذي مهّد طريق الاجهاز على بقايا الثورة الجزائرية بما مارسه من تبذير لأموال باهظة كان يجب ان تستثمر لاستصلاح الاراضي وبناء المساكن وايجاد مناصب الشغل وتوفير مستلزمات المدرسة والثانوية والجامعة، وكذلك بما خطط له من تمييع للشخصية الوطنية وتشجيع لسائر انواع الانحلال والفساد ومحاربة للدين واهمال للثقافة وهدر للمثل العليا والقيم الفاضلة.

فالنظام المذكور هو الذي فتح الابواب واسعة لما يسمى بحزب فرنسا. وسواء كان

ذلك عن قناعة او عن بلادة فإن النتيجة جاءت واحدة وهي اعادة الجزائر الى احضان الاستعمار دون مبالاة بدماء الشهداء ودموع الارامل والايتام، ودون اي اعتبار للاثمان الباهظة التي دفعتها شريحة هامة من الشعب لتسترجع بالقوة ما أخذ بالقوة.

فمن هذا المنطلق جاءت جريمة الانقلاب الاخير مزدوجة، يتمثل وجهها الاول في اجهاض ثورة نوفمبر ١٩٥٤ وذلك باستبعاد الاهداف الاساسية التي اندلعت من اجلها، واستبدالها بالمسخ الثقافي، والتبعية الاقتصادية، والفولكلور السياسي. ويتمثّل الوجه الثاني للجريمة في توفير كل الشروط الضرورية لعودة فرنسا بقوة الى الجزائر لتعبث بمصير شعبها كما كانت تفعل ذلك قبل اندلاع الثورة.

هكذا اطلّت سنة ١٩٨٩ على ابناء الشعب الجزائري وهم يجففون دماء اراقتها ارادة المسؤول الاول عن البلاد، ويكفكفون دموعا سفحتها اعين بريئة آلم اصحابها ان تصبح ثورة المليون ونصف المليون من الشهداء مجرد خبر كان ولم يعد.

اطلّت هذه السنة على الجزائر وهي تعاني من وضع اقتصادي تردّى اكثر من أي وقت مضى. حتى ان الديون الخارجية بلغت ارقاما خيالية ما كان يمكن التفكير فيها لولا سوء تسيير المنجزات، وكثرة تبذير المدخرات واحتكار الانسان.

ان الانسان العاقل يخجل من ان يقدم رقما حقيقيا لتلك الديون، لان الارقام الرسمية متضاربة ومتباينة. فهي تسعة عشر مليارا تارة وهي ثلاثة وعشرون مليارا تارة اخرى وذلك على لسان المسؤول الاول. وهي ايضا تسعة وعشرون مليارا على لسان رئيس الحكومة، وثلاثة وثلاثون او اربعة وثلاثون مليارا على لسان وزير المالية. كل هذه الارقام تمّ الاعلان عنها في ظرف لا يتجاوز الشهر الواحد.

فأيها هو الحقيقي؟

لا نظن أن ثمة من يستطيع الاجابة.

وأطلت هذه السنة ايضا على الجزائر وهي تنوح من وضع ثقافي يزداد انهيارا ومن وضع اجتماعي سيء تسبب فيه سوء استعمال امكانيات البلاد المادية والبشرية.

واكثر من هذه المصائب كلها، اطلت هذه السنة على الشعب الجزائري منذرة إياه بعودة العهد الاستعماري في الممارسات الانتخابية مع تفنن يفوق ما جاء به في الاربعينات سيء الذكر «نايجلن».

لقد نشرت وسائل الاعلام الرسمية ان حوالي ٨٢٪ من المنتخبين قالوا نعم لمرشح « جبهة التحرير الوطني » ضد مرشح « حزب جبهة التحرير الوطني » الذي حاز على باقي الاصوات. نقول هذا لان الانتخاب يجب ان يكون بين اكثر من واحد. وبما ان المعروف هو واحد فضّلنا اضافة مرشّح مفترض حتى يبقى لكلمة « انتخاب » مدلولها.

واطلّت هذه السنة كذلك على الجزائر وهي تشهد نظام الحكم المفروض عليها يمارس نوعا من السفسطائية لم يعرفها الأوّلون ولن تعرف في كتب الآخرين. فهناك جبهة وهي حزب وحيد. وهناك دعوة لممارسة الديمقراطية في ظل القهر والاستبداد. وهناك تعديل دستور في غير موضعه ومن غير اهله. وهناك انفتاح في شكل انبطاح الخ.. ورغم كل هذه المثبطات فان الشعب الجزائري مؤمن بأن وقت التخلص من كابوس اليأس قد حان، وان الارادات الحسنة يجب ان تتحد لتقيم سدا منيعا في وجه الطغاة ولتعيد المياه الى مجاريها فتستأنف الثورة مسارها الطبيعي بعد ان تكون قد لفظت ما تسرّب الى احشائها من نفايات.

ان ثورة نوفمبر ١٩٥٤ قد عرفت هزات عنيفة سواء اثناء فترة الكفاح المسلح أو بعدها. لكنها في كل مرة كانت تخرج منتصرة تاركة في الميدان بعض ابنائها البررة ثمنا لتجديد النفس الضروري لمواصلة المسيرة وللحفاظ على الانتصارات المحققة خلال مختلف المراحل المقطوعة.

غير ان هذه المرة، فان الهزة كانت زلزالا قويا أتى على كل المنطلقات الايديولوجية، ووضع حدا لآمال الجماهير الشعبية التي لم تبرح تنتظر الاستفادة من تطبيق العدالة الاجتماعية.

ان ما حدث في اكتوبر عام ١٩٨٨ مؤامرة كبرى حيكت خيوطها بذكاء شيطاني لتسهيل الرّدة في جميع المجالات وللتمكين من شلّ كل القوى الوطنية التي قد تتصدّى للخيانة. ولقد حرص مدبروها على احاطتها بكثير من السرية حتى تبقى الحقيقة غائبة عن الشعب الذي كان قد أثرى «الميثاق الوطني» بكل حرية وديموقراطية، وذلك قبل أقل من عامين فقط. وليس سهلا أن يؤرخ الانسان لأحداث لم تجف بعد الدماء التي تسببت في إراقتها. ولم ترمم البنايات التي خرّبت اثناءها، ولم تسو مختلف القضايا التي أثارتها، بدءا من التحقيق الذي كلفت لجنة وطنية بإجرائه والذي لن ينجز أبدا، وانتهاء بالاصلاح

المتعدد الأوجه والحالات التي أعلن عنها ، والتي لن يكتب لها النجاح ، مرورا ، طبعا ، بالاسقاطات وما سوف ينجر عنها وبالظواهر الغريبة التي بدأت تنتشر والتي لن تتوقف عند الفوضى والعصيان لكنها ستنتقل الى ما من شأنه ان ينخر بالتدريج جسم المجتمع الجزائري الذي أرست قواعده ثورة نوفمبر المباركة .

وليس سهلا أن يرفع المرء قلمه للكتابة وأحشاؤه تتقطع مما آلت اليه ثورة أقرّ العديد من كبار المفكرين أنها قوّضت اركان الاستعمار الفرنسي ، وساهمت بقسط وافر في تغيير خريطة القارة الافريقية ، واحدثت ديناميكية جديدة فيما يسمى بالعالم الثالث وحوّلت الجزائر من بلد مهمش ومستبد به الى كيان لم يكتف باسترجاع سيادته لكنه صار كعبة تؤمها بلا خوف ولا وجل حركات التحرير والتحرر من مختلف أنحاء العالم .

وليس سهلا أن يصرخ مناضل : واحزباه!!! ويتغلب على آلامه ليقول للنشء الصاعد في هدوء : ان « حزب جبهة التحرير الوطني » قد اغتيل في نفس الشهر الذي كان شفيعا ليوليو سنة ١٨٣٠ . فعلى الرغم من كل ذلك اقتربتّ من أكوام الورق ، وقبل البدء في الكتابة وجدتني أخط الفقرة التالية من الكلمة التي قدّم بها حمدان خوجه مرآته : « انني لست مرتاح البال ، بل على العكس فإن مصائب بلدي تقلقني باستمرار . ولقد كنت في كثير من الاحيان ، وأنا أسجّل تلك المصائب ، أجبر على التوقف عن الكتابة لأترك المجال لدموعي فتنساب » .

لقد عاهدت نفسي أن أقول الحقيقة عارية ولا يهم الثمن الذي يدفع مقابل ذلك .. وقسّمت الكتاب الى ستة فصول ضمنتها كل المعلومات وما ينبغي من نقد وتحليل ، واذا كنت لا أستطيع أن اضمن لها الكمال فإنني قد بذلت كل ما في وسعي لأجعلها أقرب ما تكون من الموضوعية التي لا يمكن أن تكون مطلقة .

الجزائر بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٩

مقدمة الطبعة الثانية

لقد مرّ عام ونيف على اسبوع الاجهاض العسير، لكن المواطن الجزائري لم ير، بعد، اي شيء من الاصلاحات الكبرى التي قيل له أنها ستغيّر الاوضاع من سيء الى حسن فاحسن.

إن اوضاع البلاد على حالها باقية، وفي كثير من المجالات ازدادت خطورة وتدهورا، وعلى الرغم من ان هذا ليس هو المكان المناسب للإطالة في الحديث عما جرى خلال كل هذه المدة، فانني أرى لزاما علي، وأنا ادفع الكتاب للطبعة الثانية، أن ابدي مجموعة من الملاحظات التي اعتقد أنها أساسية.

١ ـ ان الاصلاحات الكبرى لم تبلغ بعد للجماهير الشعبية، بل ان الناس قد تعلموا الكلمة لكنهم لم يفهموا معناها وذلك طبيعي لان الشعب لا يفهم الا الموجود، خاصة اذا كانت معاناته في ازدياد.

فالإصلاح السياسي قد استهدف، في بدايته، تحويل «حزب جبهة التحرير الوطني» الى جبهة وأكد البيان الرئاسي، يومها، أنها ستضم كل الحساسيات السياسية، وانها ترفض التعددية الحزبية التي وصفت بالخطر الذي قد يقضي على الوحدة الوطنية ويعرض الثورة للإنحراف. أما الأمين العام للجبهة، فإنه لا يترك مناسبة تمر دون التذكير بان التحويل سيعيدنا الى الربط مع فترة الكفاح المسلح، وهي فترة مضيئة بانتصاراتها ومكاسبها.

ان عاما واحدا كان كافيا للوقوف عند سوء تقدير واضعي البيان الرئاسي والأمين العام للجبهة على حد سواء، فالحزب لم يتحول فعلا، لان القواعد المناضلة رفضت استبدال

الثوب بدون سبب والتخلي عن ايديولوجيتها بالمجّان، وهكذا اصبحت هناك لجنة مركزية « لجبهة التحرير الوطني » تسعى بكل الحيل لقيادة مناضلي « حزب جبهة التحرير الوطني » . وفي الجهة المقابلة مناضلون ينادون بإنتزاع الثقة من القيادة السياسية بأكملها . وخلت الساحة الوطنية أمام التشكيلات السياسية الجديدة ـ القديمة تستعد لخوض المعارك الفاصلة . وظل الوضع على هذا النحو سنة كاملة، وضع اثناءها دستور جديد وأعطي الترخيص لحوالي عشرين حزبا لتمارس المعارضة رسميا وشكليا على الاقل . لكن « جبهة التحرير الوطني » لم تتمكن من الربط مع فترة الكفاح المسلح . بل ان قيادتها قد أسرعت الخطو مع المسرعين في الإتجاه المعاكس حيث ساهمت في تسوية أوضاع اعداء الثورة الذين فرّوا سنة ١٩٦٢ الى فرنسا، وباركت رجوع « الأرجل السوداء » وسكتت عن التطبيع في العلاقات مع مجرمي الحرب، كل ذلك رغم احتجاجات المناضلين وارتفاع أصواتهم الساخطة ولكن لا حياة لمن تنادي .

وفي نهاية الأمر، عقد مؤتمر استثنائي تبنى فكرة التعددية الحزبية وقرر تحويل الجبهة الى حزب دون تقييم للوضع ودون تقديم مبررات ودون محاسبة لقيادة تحمّلت مسؤولياتها قبل عام فألغت الحزب وايديولوجته متسببة بذلك في تجميد الهياكل والمؤسسات وفي تقسيم القواعد المناضلة شرّ تقسيم . وأكثر من عدم التقييم وعدم المحاسبة، أعيد تعيين اعضاء اللجنة المركزية للجبهة في اللجنة المركزية بعد اعلان الرجوع الى صيغة الحزب وذلك مكافأة لهم على الفشل وعلى كل النتائج السلبية التي حققوها . وقد أعيد تعيينهم هذا بالرغم من رفض جميع المؤتمرين الذين نبّهوا الى ذلك منذ الجلسة الافتتاحية ونادوا بالتجديد الشامل .

٢ ـ صادق المؤتمر الاستثنائي على مجموعة من اللوائح والقرارات التي أثارت تناقضات في البلاد ولم يضمنها ما من شأنه أن يعيد الثقة للمناضلين والمياه الى مجاريها الطبيعية .

ومن جملة ما أعلن عنه ان « حزب جبهة التحرير الوطني » لن يتخلى عن « الميثاق الوطني » كمرجع ايديولوجي أساسي . لكن في الوقت نفسه جاء في اللوائح المذكورة ان الحكومة هي حكومة الحزب مع العلم بأن هذه الاخيرة تطبّق سياسة الاصلاح التي تتناقض تماما مع نص « الميثاق الوطني » .

وفي باب التعيينات أدرج في قائمة اعضاء اللجنة المركزية أناس لم يسبق لهم أن عرفوا صفوف الحزب في حياتهم. ومن هؤلاء من سيكون عضوا في المكتب السياسي.

واذا كانت القواعد المناضلة قد تحركت بعنف ضد هذه السخرية، فان القرار ظل فاعلا وهو سيقضي على الحزب وعلى الدولة في آن واحد. فالحزب اصبح بدون مشروع شامل وهو أمر غير معقول، وصارت له حكومة يشكل بعض اعضائها أغلبية اعضاء المكتب السياسي، وهي تطبّق سياسة لا علاقة للجنة المركزية فيها. أما اعضاء الحكومة غير المركزيين فيتبرأون من الحزب ومن «الميثاق الوطني».

٣ ـ ان احتكار السلطة، الذي كان القضاء عليه مطلبا أساسيا، لم يزل قائما بل ازداد وضوحا في الميادين حيث الغيت مكاتب التنسيق على جميع المستويات واصبح القرار بيد شخص واحد لا يدري، لو سألته، اي مشروع شامل يطبق.

والى جانب هذا الاحتكار اللاقانوني انتشرت الفوضى وعمّ الاضطراب وتكاثرت الاضرابات بسبب وبدون سبب في جميع القطاعات. ولقد أدى كل ذلك الى اختفاء سلطة الدولة والى تعريض الاقتصاد الوطني الى الانهيار التام، والثقافة والاعلام والتعليم الى تخريب منظم.

٤ ـ ان الغاء مجموعة من الوزارات الاساسية مثل السكن والاعلام والثقافة والبحث العلمي والاشغال العمومية والري، لا يمكن اعتباره اصلاحا، بل هو قتل للمجتمع وحرمان له من الحاجة اليومية التي ظل ينتظرها ولم تأت وفقا لتصوره ولرغباته.

فالشعب بلا ثقافة شعب ميت، وثقافة بدون منطلقات لا وجود لها. كما ان الثقافة لا تزدهر الا اذا كان الاعلام في خدمتها. واذا كان هذا الاخير يتطور حسب اهواء الاشخاص وتوجهاتهم بعيدا عن اي مشروع للمجتمع، فانه يصبح عامل تقهقر وانحلال وفوضى واضطراب.

أما إهمال البحث العلمي، فإنه يؤدي حتما الى ابقاء حالة التبعية ويسد في وجه الشعب الجزائري باب التطور والتقدم الى الابد. وأما زحزحة الري والاشغال العمومية الى الصفوف الخلفية، في بلد ما زال يعاني من التخلف ومن العجز عن تلبية الحاجات الغذائية، فعملية لا يمكن وصفها نظرا لما سوف تتسبب فيه من الآلام ومن المآسي.

٥ ـ ان الشيء الوحيد الذي لا يختلف اثنان في أنه نتيجة ايجابية لما يسمى

بالاصلاح، هو ظهور التشكيلات السياسية المختلفة. لكن هذا الظهور سيظل شكليا ما لم يسمح للشعب بممارسة الديموقراطية الحقة، لان الذي يجري، اليوم، انما هي مجرد مسرحية، المقصود منها شغل الرأي العام لتتمكن الحكومة من تطبيق البرنامج السياسي الذي يمليه عليها صندوق النقد الدولي.

ان التشكيلات السياسية المختلفة تطرح، من جانبها، مجموعة من الاسئلة حول مماطلة النظام القائم في تطبيق الاصلاحات والانتقال بسرعة الى الانتخابات التي ستسمح بإعطاء السلطة للحائزين على ثقة الشعب في جميع المستويات.

٦ ـ ان الاصلاح ألغى ايديولوجية واضحة ومؤسسات قائمة، لكنه لم يقدم البديل ولم يأخذ في الاعتبار كون الشعب الجزائري انما يريد قيادة متنورة تكون قدوة وقادرة على العمل من اجل تحقيق رفاهيته وفسح المجال لتفتح شخصيته الوطنية، والسير به من حسن الى أحسن حتى يتبوأ المكانة التي استهدفتها ثورة نوفمبر ١٩٥٤.

٧ ـ ان سياسة الحكومة هي الاصلاح وهي لا تسعى لانجاز الاهداف الكبرى التي حددتها ثورة نوفمبر، ومن جملتها تحرير الانسان وتحرير الارض، بل ان المتمعن في مختلف الاجراءات المتخذة يرى أن الجزائر تسير بخطى سريعة للعودة بالشعب الى عهد الاستغلال في كل الميادين وإلى التبعية المطلقة للمستعمر السابق.

٨ ـ ان كل هذه الملاحظات وغيرها مثل البطالة التي تتزايد ومشاكل السكن والامراض الاجتماعية التي تنتشر بسرعة جنونية، كل ذلك سوف نعالجه في كتاب لاحق يكون هو الجزء الثاني من المؤامرة الكبرى.

الجزائر بتاريخ ١-٣-١٩٩٠

د. محمد العربي الزبيري

الفصل الأول

الإشاعة كمؤسسة وطنية

الفصل الأول :
الاشاعة كمؤسسة وطنية

تعوّد الشارع الجزائري على الإشاعات تغزوه في كل صيف منذ اكثر من عشر سنوات. وعلى الرغم من أنّ الاشاعة كانت تصدق في كثير من الأحيان وتتحول الى حقيقة سواء في الزمن المحدد لها أو بعده بقليل، فان المسؤولين على المستويات العليا كانوا دائماً يردون ذلك الى الصدف جازمين ان مصادر القرار منيعة لا تخترق.

لقد كان من الأليق بالنسبة لأولئك المسؤولين ان يواجهوا الحقيقة بما تستحقه من حذر ويقظة فيعملون بكل ما للدولة من امكانيات على رصد قنوات الاشاعة وتتبع ما لها من تفرعات حتى تسلط الأضواء الكاشفة على المصادر وما يحيط بها، فتضرب الرؤوس وتجتث الجذور، وبذلك تقضي نهائياً على الأمراض وما تحمله من جراثيم فتاكة.

ان سياسة النعامة لا تصلح لبناء الدولة، كما ان التسامح المفرط والنزول عندما تمليه العاطفة يؤديان في كل الظروف الى خلق المناخ الذي تنتشر فيه الفوضى والاضطراب وينعدم النظام والانضباط الضروريان لانجاح التنمية في كل ميادين الحياة.

فالنظرة بعين الواقع لكل ما يحدث حولنا وللنتائج التي تترتب عن أفعالنا تفرض على المسؤول ان يكون موضوعياً، اي أن يتقبل النقد بصدر رحب ويمارس النقد الذاتي بكل شجاعة، وأن يكون مستعداً للتطور مع الأحداث آخذاً في الاعتبار ما تمليه الحاجة والضرورة والامكانيات الحقيقية.

ان الإلتزام بهذه الشروط على بساطتها كفيل بازالة العراقيل والصعوبات التي تمنع

السير الحسن في كل المجالات وبتنقية الأجواء من السموم المنفوثة فيها بقصد تعكيرها وتوفير فرص السباحة في الماء العكر للعناصر المشبوهة على اختلاف مشاربها.

لكن الاشاعة اذا لم تقتلع من مصادرها، فانها تتحول الى مؤسسة قائمة بذاتها تنشر الشك بجميع انواعه وتذيع الخوف وعدم الاطمئنان في كل الأوساط وتثبت عدم الاستقرار على سائر المستويات ولا تخضع لأي نوع من انواع الرقابة.

والذي يعطي للاشاعة كل هذه السلطة هو انعدام وجود المقاييس والمعايير في اساس عمليات التخطيط والتسيير وما ينجر عن ذلك من ضرورة تعيين الانسان المناسب في المكان المناسب.

فلو ان الناس يعرفون ان كل المناصب في كل الأجهزة لا تسند الا لمن تتوفر فيه شروط الكفاءة التي تمكنه من إداء المهمة الملقاة على عاتقه والالتزام الذي يجعله يدرك الأغراض الأساسية.من العمل ويسعى بكل ما أوتي من جهد للإسهام في تجسيد مشروع المجتمع المحدد وتطبيق البرنامج السياسي المعلن. اما الشرط الثالث فهو النزاهة التي تضمن الاستقامة والنجاح، لو كانوا يعرفون ان هذه القاعدة هي السائدة في كل الحالات وعلى جميع المستويات لما اهتم أحد بإطالة آذانه ليسترق سمعاً فيه ما فيه من الكذب والافتراء لكنه يحمل دائماً كثيراً من الأنباء الصحيحة التي تهجر قنواتها الأصلية لتسلك طرقاً ملتوية مملوءة بمحطات التسميم والمزايدات.

ولو ان الناس شاهدوا مرة واحدة، عقابا يسلط، بعد حساب عسير، على صانعي الاشاعات ومروجيها لتخلّص الشارع نهائياً من هذا المرض الذي يتسبب كلما انتشر، في شل جسم الدولة وافراز امراض اخرى لا تقل خطورة مثل الرشوة والتملق والانبطاح في كل الحالات.

ان هذه النتيجة طبيعية لأن اختفاء المعايير المنطقية والمقاييس الواضحة تفسح المجال لذوي الهمم الدنيئة الذين يعيشون بدون ضمائر تحاسبهم في نهاية كل يوم وليلة. وفي العادة فان اغلبية هؤلاء الناس لا يملكون ما يؤهلهم لتحمل المسؤوليات عن جدارة فيلجأون الى الطرق الملتوية يلتقون فيها بصانعي الاشاعات ومروجيها، ويؤدي اللقاء بالضرورة الى تفشي الأمراض المشار اليها أعلاه، لأن صانع الإشاعة والمروج لها يزعم دائماً انه استقاها من المصدر الذي هو بالطبع صاحب القرار. ومَن مِن الانتهازيين لا

يسارع الى التنازل عن كل شيء للوصول بنفسه الى المصدر يتخذ منه منطلقاً لفتح سوق رابحة في جميع الميادين وعلى كل المستويات؟

الإشاعة والإعلام

كل هذه العمليات المخزية ما كانت لتنجح لو لم يكن المصدر، أي صاحب القرار نفسه، متواطئاً وشريكاً عن قصد أو عن غير قصد. لكن نجاحها أفسد اغلبية المجتمع بعد ان افقد الإعلام مصداقيته.

فوظيفة الإعلام الاساسية تتمثل بالدرجة الأولى في تزويد المواطن بالمعلومات الصحيحة حول كل الموضوعات التي تتصل بحياته من قريب أو من بعيد، واذ هي ترمي في الوقت نفسه الى توجيه الرأي العام قصد الإسهام فعلاً في بناء المجتمع المتفق عليه من طرف الجميع والمضبوطة في وثيقة شاملة، فإنها تهدف كذلك الى التعبير بأوفى ما يمكن من الصدق عن آراء المواطنين ورغباتهم وطموحاتهم. غير ان النقطتين الأخيرتين تفقدان كل معنى ولا يمكن إنجازهما اذا كانت النقطة الأولى مستعصية أو مستحيلة لسبب من الأسباب.

ولما كان رجال الاعلام لا يصنعون الأخبار ولكنهم يجمعونها ويصيغونها في الأشكال المقبولة، فان نجاح وظيفة الاعلام بالنسبة للنقطة الاولى المشار اليها مرهون بمدى استعداد المصادر - أي اصحاب القرار في جميع المستويات - للتعاون مع ممثلي وسائل الإعلام بكل انواعها. أما اذا سدت القنوات الرابطة بين الطرفين، فان المعلومات تخرج حتماً لأنها موجودة ولكنها تتبع مسالك اخرى تعرّضها لكثير من التشويه والتحريف والتزييف قبل وصولها الى اصحابها.

ونحن في الجزائر، مثل كل بلدان العالم الثالث، يشكو إعلامنا من إنسداد القنوات الرابطة بين العاملين في مختلف مجالاته وبين المصادر، وذلك نتيجة اسباب عدة يمكن حصر أهمها في تعدد المنطلقات الايديولوجية وانعدام الوعي بأهمية الرسالة الاعلامية في بناء المجتمع.

وأدى فقدان الإعلام الوطني مصداقيته الى لجوء المواطن لإعلام آخر يزوده بما يجري

في بلاده وفي العالم. وبالتدريج استطاعت وسائل الاعلام الأجنبية والفرنسية خاصة ان تستقطب الشارع الجزائري من اقصى البلاد الى اقصاها. وظل ذلك يتدعم حتى صار الناس ينتظرون بلهفة جريدة «لوموند» وما تحمله من اخبار موضوعية وتحليلات سياسية واقتصادية علمية ومحايدة على حد تعبير أولئك القراء.

ولقد ساعد على قيام هذا الوضع المحزن عدم اهتمام الدولة بالانسان في اماكن تربيته وتعليمه وتثقيفه.. ففي المدرسة بكل مراحلها أهمل تدريس تاريخ الثورة الذي كان من المفروض ان يجذب التلميذ والطالب الى وطنه وأن يقدم لهما النموذج الأمثل للمواطن الصالح، ولم يعنى باعادة كتابة التاريخ الوطني في كل حقبة قصد ازالة ما اصابه من تشويه وتزييف وحتى يجنب النشء كثيراً من المغالطات التي تحول دون استرجاع سائر عناصر شخصيته الوطنية... وفي البيت ترك المجال واسعاً للبرامج الثقافية الفرنسية تسيطر كليا على التلفزة والاذاعة بينما تقاسمت الثقافة الأمريكية واللغة الفرنسية قاعات السينما التي تغص بالمراهقين والشباب خاصة. وفي الادارة بجميع انواعها احتفظ بتنظيم المستعمر وأسلوبه وسلوكاته.

هكذا، اذن، اصبح معظم الجزائريين، بعد ست وعشرين سنة من استرجاع السيادة الوطنية، يتغذون من الإعلام الفرنسي مقتنعين بأنه مثالاً في الصدق ومحايداً فيما يقدمه لهم من معلومات مختلفة حول اوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ناحية اخرى ابتعدوا نهائياً عن مقومات شخصيتهم الوطنية التي يفترض ان تكون هي الدرع الواقي لهم كلما عصفت ريح الغزو الثقافي الخانقة القاتلة.

ان الثقافة، كما يقول الشاعر السنغالي سنغور، هي التي تأتي بالحرية والديموقراطية. فاذا كانت اجنبية وأعطيت فرصة السيطرة على سائر مجالات الحياة اليومية، فانها لا تأتي سوى بما يكرس الذوبان في الآخر والتبعية له.

وبمثل هؤلاء الجزائريين كان على الجزائر ان تواجه المؤامرة الكبرى التي حيكت من قبل الامبريالية والصهيونية ضد الثورة الجزائرية ممثلة في «حزب جبهة التحرير الوطني» وفي الجيش الوطني الشعبي.

بدأت خيوط المؤامرة تحاك بمناسبة انعقاد «المجلس الوطني الفلسطيني» التوحيدي في الجزائر. يومها تأكدت الصهيونية من ان مبادىء ثورة نوفمبر ما تزال قائمة رغم كل

التخطيطات الجهنمية التي تعرضنا اعلاه الى بعض نتائجها والتي كان من المفروض انها نخرت جسم الثورة وأتت على جميع قيمها ومثلها . لأجل ذلك صار لا بد من تخطيط جديد تشترك في تنفيذه المخابرات الاسرائيلية والمخابرات الفرنسية بمساعدة بعض الانظمة العربية وعملاء من الجزائر نفسها .

وقد يتساءل بعض القرّاء العرب السذج كيف يمكن ان يكون هناك عملاء في الجزائر التي دفعت ثمناً قلّما دفع مثله في مكان آخر من أجل استرجاع سيادتها وطرد المستعمر من ارضها . ومنطقياً ، فان هذا التساؤل في محله لأن تاريخ الثورة الجزائرية لم يكتب حتى الآن بأقلام عربية ، وبالتالي فإن القارىء العربي لا يعرف الشيء الكثير عن الظروف التي مهدت لأول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، ولا عن المحطات الرئيسية التي مرّ بها قطار الثورة .

فمئة واثنتان وثلاثون سنة من الاستعمار الاستيطاني لا تمحى آثارها بكل سهولة ، ولا يمحي آثارها سوى ثورة مستمرة لا تتوقف حتى بعد وقف اطلاق النار ، لأن الأمر لم يكن يتعلق بتحرير الأرض فقط ولكنه كان يعني الانسان فوق كل شيء ، فتحرير الانسان اكثر اهمية ويتطلب مجهوداً اكبر ونفَساً اطول .

لقد ركّز الاستعمار الفرنسي منذ العشرينات من هذا القرن خاصة على تكوين انسان متشبع بالثقافة الاستعمارية ومجرد من كل عناصر شخصيته الوطنية . وتضاعف ذلك التركيز بعد ان وضعت الحرب الامبريالية الثانية أوزارها اثناء فترة الكفاح المسلح ليصل الى أوج ما يمكن ان يصل اليه . وصحب هذه العملية توسيع شبكة تعليم اللغة الفرنسية وتمكين متعلميها من التمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية . ولا يخفى على احد ان اللغة ليست مجرد ناقل محايد أو وسيلة تبليغ لا غير ، لكنها وعاء حضاري وأيديولوجي من الطراز الأول . وبعد استرجاع السيادة الوطنية سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف ، كان هناك جيل بأكمله قد أعد بهذه الطريقة وكانت هناك شبكة واسعة من المدارس تعلم اللغة الفرنسية وتستقبل في صفوفها حوالي ثلاثمئة الف جزائرية وجزائري .

أمام هذا الوضع كان لا بد من حل ثوري يتمثل في غلق المدارس مدة موسم واحد تربط فيه برامج التعليم بأيديولوجية « جبهة التحرير الوطني » ويكوّن فيه المعلمون

والاساتذة تكويناً سياسياً بعد ذلك يسند تسيير المؤسسات التربوية الى اطارات وطنية وتعطى الاشارة الخضراء للإنطلاقة.

ان هذا الحل كان غائباً يومها، وعليه انطلقت السنة الدراسية بعد شهرين فقط من الاعلان عن استرجاع الاستقلال الوطني وبنفس البرامج والتأطير والهيكلة الموروثة عن الاستعمار. ولم يتغير بالنسبة للتلاميذ سوى اسم الجزائر التي اصبحت تنعت بالديموقراطية الشعبية. ما عدا ذلك فدار لقمان بقيت على حالها بل اسوأ اذا اخذنا في الاعتبار عدم اجبارية تحية العلم في المدرسة كل صباح ومساء وعدم الزام كل التلاميذ بانشاد النشيد الوطني قبل الدخول الى الأقسام على الأقل.

فاذا اضفنا الى كل ما تقدّم الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر طيلة فترة الصيف والتي كانت سبباً في خلط كثير من الأوراق وفي تقسيم صفوف قيادة الثورة وشغلها عن توجيه كل طاقاتها لبناء المستقبل، ادركنا بكل سهولة كيف يمكن ان يكون المجتمع الجزائري متضمناً في صفوفه العديد من الخونة والعملاء الذين ما زالوا الى غاية هذا اليوم يعتبرون الانفصال عن فرنسا امراً غير طبيعي يجب ان يزول.

دور الإستعمار

وكان يمكن ان يكون كل ما ذكرنا هيناً لو ظل اولئك الخونة والعملاء مبعدين عن مناصب التسيير والقيادة في جميع المستويات، ولو أن الجزائر اختارت، فعلاً. منذ البداية موقف الرفض الذي تلجأ اليه عادة البلدان الثورية بعد تمكّنها من استرجاع الاستقلال السياسي.

ان ذلك لم يحصل. وأدى موقف القبول الى إجهاض الثورة وتكريس الاستعمار الجديد وإرساء قواعد الامبريالية الجديدة.

فإبقاء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ثم تدعيمها بكيفية لم يعرف لها مثيل في التاريخ مع المستعمر السابق، قد مكّناه من استغلال ضعف النظام القائم ومشاكل البلاد الداخلية لينظم عملية الغزو الثقافي ويهيكل ما يلزم من عناصر لتعميمها، وللحفاظ على القنوات التي تضمن له الهيمنة في كل الميادين. ومن ناحية اخرى، فان فتح

الحدود أمام اليد العاملة الجزائرية تهاجر الى فرنسا بلا شرط ولا قيد قد مهّد السبيل لخلق وضع خطّط له الجنرال ديغول ولم تظهر خطورته للعيان الا في مستهل الثمانينات.

لقد كان الجنرال ديغول يدرك ان الثورة انما تضرب من الداخل، وعليه أشرف بنفسه على تطبيق عملية استراتيجية اساسها الانسان المتشبع بالفكر الاستعماري والمتواجد في كل الميادين الحيوية، وهدفها جعل النظام الجزائري الفتي يركن الى الحلول السهلة ويرتاح الى الاتكّالية.

وبالفعل، فان غض الطرف عن الاطارات العميلة في اي موقع كانت، والتساهل مع الشباب الجزائري ليهاجر الى فرنسا سواء للبقاء هناك كعمال أو لمجرد الاتصال كسوّاح قد يساعد على حل مشكلة زائفة كانت مطروحة يومها، لكنهما تسببا في خلق مجموعة من المشاكل هي اليوم في اساس كثير من المصائب ومن الأمراض الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، الذي اصبح يبحث عن نفسه بعد ان كان يفخر بإنجاز ثورة من اعظم الثورات التي عرفها العالم المعاصر.

ومع مر السنين اتضح ان العملاء لم يتوبوا لكنهم واصلوا مسيرتهم التي خطط لها الاستعمار واستطاعوا، في غياب الوعي واليقظة، ان يبيضوا ويفرّخوا وأن تنتشر فراخهم عبر مختلف الأجهزة وفي كل المجالات، كما تبين ان اليد العاملة المهاجرة لم يمكنها الاغتراب من حل مشاكلها الخاصة ولكنه تسبب لها في مشاكل من نوع آخر تتمثل خاصة في ضياع ابنائهم، وأحدث للبلاد مصاعب اجتماعية واقتصادية وثقافية آخرها انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتفشي الأمراض بجميع انواعها، والاجتماعية منها على وجه الخصوص، وغزو المجتمع الجزائري بواسطة انماط الحياة الغريبة والسلوكات التي لا علاقة لها بواقع البلاد التاريخي والحضاري على حد سواء.

قد يبدو للقارىء اننا ابتعدنا عن الموضوع، لكن هذا الرجوع قليلاً الى الوراء كان ضرورياً لوضع النقاط على الحروف ولتسهيل متابعة الحديث فيما بعد.

فالمخابرات الاسرائيلية والمخابرات الفرنسية ما كانت لتتمكن من اختراق كل الحواجز لو لم تجد اعواناً لها من ابناء الوطن المقيمين في البلاد أو في فرنسا ذاتها. وبدأ التجنيد الفعلي بمجرد الاعلان عن انتهاء اشغال «المجلس الوطني الفلسطيني» التوحيدي وتشكيل القيادة الوطنية الجديدة الموحدة.

الإنتقام الإسرائيلي

واذا كانت كل بداية، في الحقيقة، هي تجسيد لارادة انطلقت من فكرة، فباستطاعتنا القول ان فكرة الانتقام من الجزائر، بالنسبة لاسرائيل، ترجع الى عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة وألف عندما اقدمت القيادة السياسية في الجمهورية الجزائرية على استضافة « المجلس الوطني الفلسطيني » الذي اعتبر مجرد انعقاده يومها صفعة للكيان الصهيوني الذي كان، بعد اجتياحه للبنان ومحاصرة بيروت وخروج الفلسطينيين منها سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وألف، قد اعلن للعالم أجمع انه قضى نهائياً على « منظمة التحرير الفلسطينية ».

وتحولت هذه الفكرة الى إرادة بالتدريج لتصل الى نقطة البداية عندما سمحت القيادة السياسية الجزائرية لنفسها مرة اخرى بتحدي اسرائيل وسائر الأنظمة العربية العاملة على تكريس الإنشقاق في صفوف الفصائل الفلسطينية وفي داخل منظمة التحرير، واستعملت كل ما لها من نفوذ سياسي ومادي حتى تمكنت في نهاية الأمر من جعل « المجلس الوطني الفلسطيني » يعقد دورته التوحيدية ويخرج بقيادة موحدة وأقوى من أي وقت مضى. ولكن الذي جعل البداية تنطلق فعلاً انما هي قمة الانتفاضة التي تكاد الجزائر تكون قد فرضتها على كثير من الأنظمة العربية والتي تمخضت، في الواقع، عن ميلاد الدولة الفلسطينية المستقلة.

كل هذه المواقف الجزائرية التي تندرج، في الحقيقة، ضمن المبادىء الأساسية لثورة نوفمبر ما كانت لتسكت عنها اسرائيل التي عودتنا على انها تنتقم لمقتل جندي واحد بإعدام العشرات من العرب، ولا تتردد في هدم قرى بأكملها مقابل قتل مجموعة من عساكرها.

لقد كانت الجزائر تعرف ذلك، ولم تكن المخابرات الاسرائيلية لتخفي عزمها على انجاز خطة تأديبية لم تفصح عنها، بل إن إنذاراً قد اعطي للقيادة الجزائرية عندما نسفت الباخرة الفلسطينية في ميناء عنابة ورغم كل ذلك، فان الاحتياطات اللازمة والضرورية لم تتخذ، ربما لأن الجزائر كانت شديدة الاعتداد بالنفس أو لمبالغة في الايمان بقدرة الثورة

على صد اي عدوان يأتي من الجو أو من البر أو منهما معاً. إن احداً لم يكن يفكر في ان الانتقام قد يأتي في الشكل الذي جاء به.

ولم يكن التخطيط ليغضب الغرب كله وأوروبا بصفة خاصة، لأن الجزائر كانت بمعية الجماهيرية تسعى الى انجاز وحدة مغاربية من شأنها ان تحرم اوروبا الموحدة من سوق اساسية لترويج منتوجاتها ومصدر هام لما تحتاجه بعض مصانعها من مواد اولية.

وحينما اتسع المسعى ليشمل المغرب الأقصى وتونس وموريتانيا زيادة عن الجزائر والجماهيرية، وعندما احيلت بالفعل وثيقة الاتحاد الجزائرية الليبية الى القواعد الشعبية في البلدين تناقشها وتثريها، اصبح مستعجلاً الانتقال الى العمل الميداني واحداث ما يمكن ان يركع الجزائر ويوقف العمل الوحدوي الذي تكمن فيه قوة المنطقة وكذلك امنها واستقرارها واستقلالها الحقيقي.

واهتدى المخططون، بعد دراسة، الى ان الجزائر لن تركع الا بتوجيه ضربات قاضية الى مؤسستيها الرئيسيتين اي « حزب جبهة التحرير الوطني » « والجيش الوطني الشعبي » سليل « جيش التحرير الوطني ».

ان الشعب الجزائري عندما استثير استشارة واسعة في شهر جوان عام ستة وسبعين وتسعمائة وألف اجاب بكل حرية انه يريد بديلاً « لحزب جبهة التحرير الوطني » كحزب واحد وحاكم في البلاد وان « الجيش الوطني الشعبي » هو حامي الثورة ومكتسباتها. وعندما استشير من جديد سنة ست وثمانين وتسعمائة وألف فان جوابه لم يتغير. وبعد عامين فقط من هذه الاستشارة الأخيرة وقعت احداث الخامس من شهر اكتوبر وما تخللها من حملات اعلامية مغرضة ضد الحزب والجيش. كيف كان ذلك؟ وما هي الأسباب التي كانت في اساس هذا التحول الغريب؟

شرارة الإشاعات

ان الحقيقة لا يمكن الوصول اليها الا اذا رجعنا الى فصل الصيف، وبالضبط الى شهر جوان عندما صار حديث المقاهي والشوارع في جل انحاء الوطن لا يخرج عن مسألة الاختلاس الذي تعرض له احد فروع البنك الخارجي. فالاختلاس وقع فعلاً، والذين نفذوه

رجال اعمال معروفة اسماؤهم ولهم حقاً علاقات صداقة مع بعض المسؤولين. لكن الاشاعة اصرت على ان يكون المختلسون موظفين سامين بمشاركة ابناء بعض اقطاب النظام وفي مقدمتهم نجل المسؤول الأول على البلاد.

لقد انتشرت الاشاعة بسرعة البرق فعمت كل انحاء القطر، وفي كل محطة كانت تضاف اسماء جديدة أو تستبدل اسماء باخرى وفقاً لما تتطلبه عملية استقطاب الرأي العام. ومن منطقة لأخرى كانت المبالغ المختلسة ايضاً تتغير، كما ان العملة لم تكن واحدة. فتارة يذكر ان المبالغ المسروقة بالدينار الجزائري، وأحياناً يقال ان المختلسين قد استعانوا بموظفين سامين لتحويلها عملة صعبة الى فرنسا.

ان المبالغ في مثل هذه الحالة لا تهم كثيراً كما ان نوع العملة يكون ثانوياً بالمقارنة مع الفعل نفسه الذي يدل دلالة قاطعة على ان اجهزة النظام عاجزة عن ممارسة الرقابة التي من شأنها ان تجنب انزلاق الموظفين مهما كانت درجتهم. ومن جهة اخرى فهو يثبت ان الانحراف يكاد يكون عاماً في اوساط المؤتمنين على تسيير شؤون الأمة، والا كيف لا تنتبه مختلف مستويات السلم الاداري، الى تنفيذ عمليات متتالية تتسبب كل واحدة منها في اتلاف جزء من ميزانية الدولة المعدة اساساً لانجاز مخططات التنمية الشاملة، التي تعود بالخير على الجماهير الشعبية الواسعة؟ وكيف تكون المصالح البنكية الفرنسية هي التي اكتشفت الشبكة، وهي التي نبهت السلطات الجزائرية بواسطة القنوات الرسمية؟

ان الشارع الذي ارتفعت اصواته بالتنديد والادانة قد جسم في الموضوع. فبالنسبة للمواطن العادي ان السرقة قد تمت بتغطية من السلطات العليا التي اصبح معظم اصحاب مواقعها المختلفة متورطين في عمليات كثيرة من هذا النوع وغيره. وقد تجذرت هذه القناعة في اوساط الشعب نتيجة اشاعة اخرى مفادها ان وزارة العدل تلقت تعليمات تقضي بسحب ملف القضية من القاضي الذي عين بكيفية عادية لدراسته، وتحويله الى قاضي تحقيق آخر قيل انه رضي بتنفيذ الأوامر التي تعطى له في هذا الموضوع. ولما تحولت الاشاعة الى واقع بعد اقل من اسبوع، صرخ الشارع. ولماذا لا يكون الباقي ايضاً واقعاً؟

وبدأ الناس يتساءلون لماذا لا يلقى القبض على مرتكبي الجريمة. وكانت الأجوبة متعددة ومختلفة من موقع الى آخر. فهذا يرى ان ضرب ابناء الأكرمين غير وارد في هذا الزمن، وذاك يقول ببساطة ان « حاميها حراميها »، ويؤكد ثالث ان الرشوة بأنواعها على

كل شيء قديرة. في جميع الحالات تكون الأجوبة مصحوبة بتعاليق مشحونة بالغضب والسخط على النظام وأصحابه.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه مسألة الملايين المختلسة تشكل الحديث المفضل في جميع المناسبات، كانت هناك اشاعات اخرى تنتشر ببطء لكن في الاتجاه الذي يمكنها من ان تزيد الحياة الاجتماعية تسمماً وتعفناً. فرئيس الدولة أمر اعضاء الحكومة بأخذ عطلتهم الصيفية دون الأخذ في الاعتبار حالة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد بسبب استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية، بل ان رئيس الدولة نفسه قد ترك العمل وتفرغ لممارسة هوايته المحببة: الصيد البحري في اعالي البحار.

ان الألسنة التي لا ترحم قد راحت تتفنن في خلق النكت حول هذا الموضوع الذي لم يبق حديث الشارع الجزائري فقط، لكنه تجاوز ذلك الى الإعلام الفرنسي الذي يتبّع كل الخطى والى الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا والتي تتعرض باستمرار الى هجمات الغزو الثقافي المتكالبة والمتتالية. وأية نتيجة يستطيع الغزو الثقافي ان يحققها وتكون اخطر من اقناع المواطنين بأن نظامهم هش وبأن المشرفين على تسييره لا يستحقون ثقتهم لأنهم يفضلون مصالحهم الشخصية على مصلحة الرعية، لأنهم لا يملكون من الوعي ما يؤهلهم للقيادة؟

ليس من حق رئيس الدولة وأعوانه ان يستريحوا، ولا ينبغي ان تحلو لهم الراحة اذا كانت المواد الأساسية مفقودة من الأسواق أو غير متوفرة بالكميات الكافية. ومن جملة المواد التي تجري على ألسنة الناس في تلك الضائقة الدقيقة الدقيق الذي هو اساس غذاء الجميع.

ان المواطن، في مختلف انحاء البلاد، لا يجد هذه المادة الا بصعوبة كبيرة، لكن الأثرياء وأصحاب الامتيازات يجدونها في منازلهم دون ان يكلفوا انفسهم عناء البحث والتدبير.

أسباب الأزمة

والحديث عن الدقيق بهذه الطريقة يدعو الى طرح سؤالين على الأقل تكون صياغتهما كالآتي:

١ ـ هل صحيح ان الجزائر اصيبت بالمجاعة؟
٢ ـ اذا كان الجواب عن السؤال الأول بالنفي فما هي، اذن، الأسباب التي ادت الى اختفاء الدقيق من الأسواق الخاصة والأسواق العمومية على حدّ سواء؟

أما الجواب عن السؤال الأول فيرجعنا الى الإحصائيات التي تثبت ان الجزائر انتجت سنة ١٩٨٨ ثلاثين مليون قنطارا من القمح وعشرة ملايين قنطارا من الشعير وانها استوردت إثنتي عشر مليون قنطارا من الدقيق. فأمام هذه الأرقام وما يقابلها من مبالغ مالية خصصت للاستيراد ولمواجهة عمليات الحرث والحصاد، تكون فكرة المجاعة غير واردة مطلقاً لأن مجرد تقسيم الدقيق المستورد على عدد السكان يعطي كل مواطن جزائري حوالي ثلاثة كيلوغرامات من القمح. لا يدخل في اجراء هذه العملية الحسابية سن الفرد ولا قدرته أم عدم قدرته على الأكل.

وأما الجواب عن السؤال الثاني فيجرنا الى الحديث عن اشياء عديدة منها انتشار ظاهرة السوق السوداء والتحايل والسرقة ومنها كذلك التآمر على كيان الدولة بكل ما تحمله كلمة التآمر من معنى كل ذلك في ظل عدم اليقظة وعدم الرقابة وعدم التحلي بروح المسؤولية.

ولقد اثريت مؤسسة الشائعات في تلك الصيف بالحديث المطول حول موضوعين مرتبطين في الأساس وهما موضوع المرامل وموضوع المساكن.

كانت المرامل للدولة كما هي المساجد لله. وكانت البلديات تبيع رمالها للمستعملين الخواص وللمؤسسات العمومية. كان ذلك عندما كان الحديث عن بناء المجتمع الاشتراكي المسلم يستقطب اهتمام الجميع ولا يخيف احداً، وعندما كان بعض المقاولين الخواص يتطوعون للاسهام بأموالهم أو بعتادهم في بناء قرى الثورة الزراعية.

وكانت البلديات التي بها مرامل مثل التي لها محاجر أو مناجم أو غير ذلك من مصادر الثروة تنفق مدخولاتها لانجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية تعود بالخير على كل مجموع سكان البلدية وتسهم في القضاء على الفوارق التي تسعى ثورة نوفمبر الى ازالتها بالتدريج.

ان هذا المفهوم الثوري قد اختفى شيئاً فشيئاً بفعل اجتياح المفهوم الليبرالي له. فدعاة

هذا الأخير يزعمون ان الجزائر تقوقعت على نفسها وحبست مصيرها في اطار ايديولوجية تجاوزتها الأحداث.

واذا كانت تريد أن ترقى الى مصاف الأمم المتقدمة فما عليها الا ان تكسر الأغلال وتركب موجة التطور التي لا تعترف بالحقوق المكتسبة وترفض لغة القوالب الجاهزة والشعارات الجوفاء.

هكذا، اذن، صدر الحكم بالاعدام غيابياً على الثورات الثلاث باعتبارها لم تنجح. ولم يكن الحكم علناً بحيث يطلع الناس على الأسباب الحقيقية التي قادت الى ذلك وتم تنفيذه دون مراعاة للاجراءات اللازم اتباعها في مثل هذه الحالات.

قبل عامين من وقوع احداث الخامس من اكتوبر، ارتفعت اصوات تنادي بالغاء الثورات الثلاث لفظاً، لأن الثورة واحدة وهي تلك التي اندلعت ليلة الفاتح من نوفمبر سنة اربع وخمسين وتسعمائة وألف. ورغم المقاومة التي ابداها كثير من المناضلين وقع الإلغاء كما تسرب التحريف والتشويه الى بعض الفقرات في النصوص المعبرة عن تلك الثورات.

وصاحب الإلغاء اللفظي مجموعة من الاجراءات التي طبقت تحت جناح الظلام احياناً وعلى مرأى ومسمع من الناس احياناً أخرى، فأعيدت هيكلة المزارع العمومية ليتم اثناء العملية اقتطاع مساحات كبرى اعطيت للخواص. وفي عداد الخواص بل وفي مقدمتهم يأتي طبعاً، موظفون سامون ممن لا علاقة لهم بالزراعة وممن لا علاقة لهم بالأرض.

بدأت العملية بكثير من الاحتشام، ولما كانت مقاومة الفلاحين المستفيدين ضعيفة هذا ان لم تكن غير موجودة، ولما لم ترتفع اصوات مناضلي «حزب جبهة التحرير الوطني» بالتنديد والتشهير، او ارتفعت واسكتت بسرعة وبكل سهولة، تحول الاحتشام الى جرأة ثم الى وقاحة، وصارت المساحات الخصبة تقتطع وتمنح الى اعلى العليين بدون مقابل تقريباً لتخصص الى تقنين عودة الاستغلال أو الى ما علمه عند الله.

وفي نفس الفترة التي ظهر فيها الاعتداء السافر على الثورة الزراعية، كانت الثورة الثقافية تتعرض لاعتداء اكثر شراسة عن طريق الممارسات الغريبة عن واقع المجتمع والتي وجدت فيما يسمى برياض الفتح منطلقاً لها، ومؤسسة فوق كل رقابة تحمي اصحابها والمبشرين لها، وعن طريق لجان الحفلات في كبريات المدن وخاصة مدينة العاصمة.

وعلى الرغم من ان هذه الصفحات ليست مخصصة للحديث عن عجائب رياض الفتح

ولجان الحفلات المذكورة، الا انه من الواجب ان نذكر بأن تلك المؤسسات التي كان مسموح لها ان تبذر الأموال الطائلة بلا حساب، هي التي فتحت الباب على مصراعيه لمفسدات الشباب من الأمراض الاجتماعية وللأجانب، يعتدون على مقدسات الثورة، ولاستيراد مجموعة من العادات والتقاليد والسلوكات التي لا علاقة لها بثورة اندلعت لتحقيق هدفين اساسيين هما: تحرير الأرض وتحرير الأنسان، والتي ستكون واحداً لا يستهان به من اسباب الغضب الجماهيري الذي انفجر يوم الخامس من شهر اكتوبر سنة ثمانْ وثمانين وتسعمائة وألف.

ان هذا التعريج على بعض الأحداث والتوقف عند مجموعة من الملاحظات كان ضرورياً ليفهم المرء جيداً معنى الحديث عن المرامل التي شرّع بنفس الفترة الآنفة الذكر في التنازل عنها لمجموعة من الخواص قصد استغلالها بالطريقة التي تحقق لهم الثراء الفاحش واللامشروع.

واذا كانت محاولة اعطاء ارقام مضبوطة للتدليل على قيمة مدخولات تلك المرامل أمر يدخل في باب المستحيلات نظراً لأهمية كل واحدة وللمكان الذي تقع فيه، الا ان الشارع لم يتردد في تقديم المبالغ التي يربحها يومياً صاحب مرملة زرالدة وصاحب مرملة عنابة.

لقد اصبحت المرملتان في هذه الصائفة، تشغل حيزاً كبيراً من اللقاءات الشعبية التي تتم في مختلف المناسبات. يقولون من غير المعقول ان تكون مرملة عنابة لشخص واحد. وبأي حق تتنازل الولاية لذلك الشخص عن ملك تابع للبلدية... ان اخوة الرئيس لا تؤهل للاستحواذ على الملكيات العمومية بوجه أو بدون وجه شرعي... ان مدخولات المرملة تزيد عن خمسمئة الف دينار جزائري يومياً، وهو مبلغ يكفي لاعطاء خبزة لكل واحد من سكان الولاية في كل يوم، أو لبناء اكثر من الف مسكن سنوياً، أو لفتح مجموعة من المدارس وورشات العمل لتلبية حاجة البلدية الى المدارس ولتشغيل عدد كبير من الشباب العاطل عن العمل؟ ويقولون نفس الشيء عن مرملة تيبازة التي تم التنازل عنها لأحد اقارب الوالي الى غير ذلك.

ان كل هذه التقولات والشائعات تحتاج الى كثير من التحفظ خاصة فيما يتعلق بالمدخولات التي يمكن ان تحققها للمستفيدين منها، اذ من الصعب جداً ان تلبي المرملة

حاجة خمسمائة شاحنة يومياً والا ، فان اليوم يكون طوله مائة وخمسة وعشرين ساعة اذا فرضنا ان كل شاحنة تحتاج الى ربع ساعة لتدفع الثمن وتملأ الرمل. لكن يبقى ان كل هذه الشائعات حتى ولو كانت غير صحيحة من كل الجوانب، فانها تسهم الى حد بعيد في اعداد الجو العام للانفجار.

وهناك موضوع آخر ظل دائماً محل اشاعات وافتراءات نظراً لحيويته بالنسبة لعدد كبير من السكان والعاصمة بالذات ونظراً لما يحيط به من غموض لم يتمكن الاعلام من النفاذ الى اعماقه وتسليط الأضواء عليه. هذا الموضوع يتعلق بالسكن الذي لا يخلو مجلس أيا كان نوعه من الحديث عنه. ويرى المواطن العادي ان المصالح المسؤولة عن التوزيع مرتشية ولا تعتمد على معايير موضوعية ومعلومة لتحديد المستفيدين.

ان بعض الولايات قد تفطنت الى الخطورة التي يشكلها هذا الموضوع فكونت لجاناً من مسؤولين معروفين بصدقهم ونزاهتهم وأسندت اليها مهمة ضبط الأولويات والاشراف على عملية التوزيع على ان تبقى المصالح الادارية والتقنية مسؤولة فقط عن التخطيط والانجاز. فهذه الولايات تمكنت بالفعل من القضاء على مفعول الاشاعة في مجال السكن.

اما حيث ظل الوالي محتفظاً لنفسه بحق التوزيع كيفما شاء وعلى من يشاء، فان قضية السكن قد ظلت تشكل بركاناً مستعداً للانفجار في كل لحظة.

تقول الشائعات لماذا ينفرد الوالي بالاشراف على هذه العملية ولا يراقبه في ذلك احد اذا لم تكن هناك اسباب شخصية تدفعه الى ذلك؟ ثم يأتي التفنن في التعريف بالأسباب. فهذا يركز على العلاقات الجنسية وذاك يحصرها في الرشوة وثالث يرجعها الى المحسوبية والجهوية والعشائرية والقبلية الى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية.

وحتى اذا كانت كل هذه الاشاعات صحيحة مثل ما قلنا عن تلك الخاصة بالمرامل، فان مجرد رفض الوالي تطبيق القانون الذي يقضي بتعيين لجنة موسعة لتوزيع السكن بعد تحديد الأولويات يعطي للمواطنين حق التقول الذي يسهم بقسط وافي في تسميم الأجواء وفي خلق اسباب الانفجار.

كل هذه الاشاعات وغيرها كثير قد انتشرت في تلك الصائفة التي سبقت احداث الخامس من اكتوبر وعملت جهات مختلفة على تعميمها وخلق الأوضاع التي تساعد على تقريبها من الحقيقة ليسهل التهويل الذي يكهرب الأجواء ويزرع الشك في نفوس

المواطنين واليأس في اوساط المناضلين والشعور بالخور وعدم القدرة على التصدي لخطر الداهم لدى معظم المسؤولين.

المؤامرة

قبل حوالي شهر من وقوع الأحداث انتشرت في جميع الأوساط اخبار تنبىء بها وتضبط التاريخ المحدد لها والمدن التي ستشملها ... صدق المواطنون الاشاعة على عادتهم وراحوا يخزنون ما قد يحتاجون اليه عند الضرورة، لكن النظام الذي كان يعرف ما يعرفه الناس جميعاً لم يتخذ اي اجراء وقائي أو دفاعي. لماذا؟ - هذا هو السؤال الخطير الذي يجب ان نصل الى الإجابة عليه بكل الوسائل لأن الأمر يتعلق بالسيادة الوطنية التي دفع الشعب ثمناً غالياً لاسترجاعها ومن المستحيل ان يقدم جزء من ابنائه بصفة عفوية على تعريضها لخطر الاستعمار من جديد.

كل الناس من جميع الفئات، بما في ذلك رجال الأمن، يتحدثون ببساطة مطلقة عن الأحداث التي قد تقع ابتداء من الرابع من اكتوبر ... ويجمع الكل على انها ستكون شاملة وعنيفة، لكن احداً لم يتوقف عند مصدر الأنباء ولم يحدث ان تعرض بعضهم الى المنظمين والأهداف التي يرمون اليها من خلال حركتهم. يقال فقط: ان الأوضاع ستتغير بعد هذه الأحداث.

ظل الشارع يردد هذه الاشاعات وينتظر اليوم الموعود بكثير من القلق. بالنسبة للبعض خوفاً مما يخفيه الغد خاصة وان اعداء الثورة يتربصون بها وهم متواجدون في جميع القطاعات وعلى كل المستويات، بالاضافة الى ان عدداً منهم لم يعد في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص يخفي عداءه لـ« جبهة التحرير الوطني » واتصالاته مكثفة بجهات فرنسية متعددة، أما بالنسبة لبعضهم فان انتظارهم كان مشوب بنوع من الاستعجال حتى يروا كيف ستوجه الضربات الى اجهزة لم تعد تخضع لأحد واصبحت مصدر كثير من الآفات الاجتماعية. والى جانب هؤلاء وأولئك كانت هناك فئة حاقدة تنتظر الموعد بفارغ صبر لعلها تشهد النظام السياسي ينهار ويترك مكانه لآخر يفتح الأبواب للخونة المطرودين و« للأرجل السوداء »، ويعيد الجزائر الى فرنسا بطريقة أو بأخرى. هذه الفئة هي التي كتب احد افرادها على اعمدة الصحافة اثناء الحوادث: ان

الجزائر ستعيد اليوم شرعيتها التي كانت قد فقدتها سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف.

وعندما بدأت امواج المتظاهرين تنتشر في شوارع العاصمة مستهدفة المؤسسات الوطنية والمحلات العمومية دب الرعب الى نفوس كل المواطنين، وبدأت الأسئلة تطرح نفسها بحدة على ذوي الضمائر الحية. انها اسئلة متعددة لكن هدفها واحد: من المستفيد من اعمال العنف والوحشية؟

هل هم الفقراء والكادحون اللذين لم تعد مرتباتهم الشهرية أو مداخيلهم الضئيلة تكفي لمواجهة غلاء المعيشة الذي ليس له ما يبرره، في الواقع، سوى سوء تنظيم السوق التي لم تعد تخضع لا لرقابة ولا لقانون؟ نحن لا يمكن ان نصدق ذلك، لأن اسواق الفلاح والأروقة التي تم حرقها مؤسسات عمومية تبيع المواد الغذائية والمعدات المنزلية والأثاث والألبسة بأسعار أقل بكثير من تلك التي يفرضها اصحاب المحلات الخاصة على المواطنين بجميع فئاتهم. فلا يعقل، اذن، ان يتسبب في اتلافها غير من تكون له في ذلك ارباح وفوائد وهؤلاء في نظرنا، ينقسمون الى صنفين هما:

(١) التجار الخواص وتجار الجملة بصفة خاصة الذين لم يعودوا يتحملون المنافسة خاصة وان الجهات المحتكرة للتجارة الخارجية لا تزودهم الا بعد اكتفاء المؤسسات العمومية.

(٢) دعاة النظام الليبرالي الذين قد يدفعهم الى ذلك اعتقادهم الخاطىء بأن الدولة عندما ترى ان افراداً من الشعب اياً كانت صفتهم وأياً كان عددهم، هم الذين تولوا عملية حرق وتخريب تلك المؤسسات التي اقيمت بمبالغ ضخمة، فأنها لن تقدم على تجديدها وتبيعها لمن تكون له رغبة في ذلك. وطبيعي ان الذي يستطيع شراءها لن يكون من الفقراء والكادحين. وطبيعي كذلك ان البدء في بيع املاك الدولة للخواص سيحمل معه نهاية القطاع العمومي.

صحيح ان النظم المتبعة في تسيير الأسواق والأروقة وغيرها من المؤسسات التجارية العمومية، وفي توزيع المواد الإستهلاكية قد اصابها كثير من الانحراف حتى اصبحت المحسوبية والرشوة تكاد ان تكونان الطابع المميز لها، واصبح المواطنون لا يطيقون تصرفات بعض المسؤولين عن تلك المؤسسات والعاملين فيها، لكن ذلك كله لم يلغ الجوانب الايجابية المتمثلة في الوفرة وفي الأسعار المنخفضة.

ومن الممكن القول، اليوم، بعد فوات الأوان، ان السلطات الوصية المتمثلة في مصالح الولائية المشرفة مباشرة على التعيين في الوظيفة وعلى الترقية والعزل لم تهتم بالرقابة القبلية والبعدية على حد سواء، وذلك لسبب بسيط يتمثل في تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة لدى معظم المسؤولين الذين تسند اليهم تلك المهمة.

وعلى اية حال، فان الخلل الذي اصاب « ميكانيزمات » المؤسسات التجارية العمومية مهما كانت ضخامته، فانه يبقى افضل من السرقة العلنية التي يمارسها عدد كبير من التجار الخواص، ومن ثمة فانه لم يكن ليستدعي القيام بأعمال اجرامية للقضاء عليه.

فلو ان الغرض كان فقط هو الانتقام من الأساليب الجائرة التي يتبعها بعض مسيري تلك المؤسسات فان مسيرات سلمية يقوم بها الكبار أو تجمعات شعبية تنظم امام محلات كانت تكون كافية لاجراء التغيير.

واذا استبعدنا الفقراء والكادحين فهل يمكن ان يكون التجار الخواص ودعاة النظام الليبرالي الاستغلالي هم المستفيدون فقط من اعمال العنف والوحشية؟

لقد كان يمكن ان يكون الجواب بالايجاب، لو كان التخريب موجها فقط للمؤسسات العمومية التجارية. لكن الأمر لم يكن كذلك، اذ ان رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية قد تعرضت هي الأخرى الى عمليات الحرق والنهب وشتى انواع الاعتداءات الأخرى. لأجل ذلك يجب ان نضم الى قائمة المستفيدين انصار « الفرانكوفونية » المتشبعين بالفكر الاستعماري وأعداء « جبهة التحرير الوطني » الذين لم يصفّوا معها حسابات قديمة ترجع الى فترة الكفاح المسلح، ومناهضي « حزب جبهة التحرير الوطني » الذين يرفضون ايديولوجيته لسبب من الأسباب الكثيرة والمختلفة.

كل هذه الفئات تضمر في نفسها احقاداً على ثورة نوفمبر التي اندلعت لإسترجاع الاستقلال الوطني عن طريق تحرير الأرض وتحرير الانسان. ولقد ظلت المصالح الفرنسية المعنية تعمل في كل المستويات على تغذية تلك الأحقاد من جهة وعلى نشر الثقافة المضادة بواسطة مدارسها وثانوياتها ومختلف المراكز الاعلامية والثقافية المنتشرة عبر مختلف جهات الوطن.

ويعتبر ما يسمى « برياض الفتح » هو اكبر انجاز تحققه الفئات الحاقدة على الثورة

التي استطاعت بسرعة فائقة، لكن بالمساعدة السافرة للمصالح الفرنسية المختصة، ان تجعل منه قلعة للثورة المضادة لتنشر مختلف انواع الأمراض الاجتماعية في اوساط شباب العاصمة ومن خلالهم تنفث السموم في شرايين المجتمع الجزائري.

ان الفن المتعفن الذي يسمى «الرأي» قد ولد في احضان «رياض الفتح» كما ان المخدرات ووسائل الاستيلاب قد وجدت فيه عشاً متعفناً، وتمكن مناهضو الثورة من استعماله بصفة مكثفة لنشر انماط لحياة لا علاقة لها بالمجتمع ولخلق تقاليد للعلاقات الاجتماعية وللاستهلاك متنافية تماماً مع ما يدعو اليه الميثاق الوطني في صياغتيه الأولى والثانية.

ومع مرور الزمن استطاع «رياض الفتح» ان يتحول الى مؤسسة مستقلة من حيث التسيير ومن حيث الخط السياسي والايديولوجي، فهو ينظم الملتقيات الدولية التي تعالج القضايا التاريخية والفلسفية والأدبية دون الخضوع في ذلك لرقابة الوزارات المعنية ودون الأخذ في الاعتبار للنصوص الأساسية التي تسير البلاد بمقتضاها.

واذا كان المرء يستطيع ايجاد مبررات للاموال التي تنفق بالدينار الجزائري على مثل تلك الملتقيات، فان السؤال يبقى مطروحاً بالنسبة للعملة الصعبة التي يحتاج الحصول عليها الى اجراءات مالية دقيقة يتطلب القيام بها وجود الأبواب التي تتحمل ذلك في ميزانية الدولة، وليس غريباً ان يكون نشاط «رياض الفتح» الثقافي متزامناً مع اقدام الحكومة على الغاء الدعم للكتاب وتخفيض حقوق الكاتب.

الفرانكوفونية ورياض الفتح

والى جانب النشاط الثقافي الذي فتح الأبواب واسعة لمجموعة من الفرنسيين والصهاينة الذين اصبحوا يصولون ويجولون في الساحة الثقافية الجزائرية بفضل «رياض الفتح»، فان هذا الأخير يمارس نشاطاً إعلاميا موازياً لما تقوم به وزارة الاعلام ومتناقضاً مع ما يقوم به الاعلام الحزبي وأجنبياً في مجمله عن ادبيات الثورة في مادة الاعلام.

ان الاعداد لأحداث الخامس من شهر اكتوبر قد بدأت، بكيفية فعلية، مع تلك السهرات الراقصة التي تنظم للشباب بجنسيه وما يتخللها من تعاطي للخمر وللمخدرات

بجميع انواعها وما يتبع ذلك من سلوكات يرفضها الغرب الامبريالي نفسه، يقولون: ن في ذلك استجابة لرغبة الشباب وان واجب القيادة هو التفاعل مع الأجيال الصاعدة بالاضافة الى القدرة على التكيف مع متطلبات العصر... يا لها من كذبة كبرى! ويا له من تدجين! فلو كان الأمر كما يقولون لوقع تزويد كل ولاية برياضها حتى تتمكن من قمة حفلاتها الساهرة الراقصة الفاجرة، ام هل ان شباب الجزائر كله موجود في العاصمة وممثل بواسطة المجموعات التي ترتاد الرياض؟

ان مجرد السماح بمثل هذه الأعمال المفسدة للشباب يعد مباركة ليس لتحضير اعمال التخريب المادي فحسب ولكن كذلك وبدرجة أقوى الى اعمال اتلاف لرأي وهدم المجتمع بأكمله لأن الشباب يشبه الغرس فان انت اعتنيت به وأحطته بكل نوع لرعاية موفراً له ما يحتاج له من مياه وخدمة وأسمدة، ضمنت له قوة البقاء والمقاومة وتنفسك وفرة المردود وجودته، ورعاية الشباب ليس في دفعه الى التميع والانحلال. لكنه تكمن فيما نوفر له من امكانيات التشبع بالثقافة الوطنية بما فيها من دين وأصالة وتراث صالح. وعندما يلحظ منه جنوح الى الانحراف، فان واجب القيادة يكون هو السعي بكل الوسائل لتقويمه وارجاعه الى الطريق المستقيم. فالقيادة هي التي توجه الشباب بالكيفية التي تضمن له مستقبلاً زاهراً وليس العكس.

واذا كانت السهرات والمخدرات والانحلال والتميع والانسلاخ عن مقومات الشخصية الوطنية هي حصة الشباب قصد اعداده لأحداث الخامس من اكتوبر. فان حصة المهول ايضاً كانت ثرية ومتنوعة.

ففي اطار هذه الحصة اجرى «الرياض» كل الاتصالات اللازمة لانشاء لجنة لصداقة الجزائرية الفرنسية التي تتمثل مهمتها الاساسية في العمل بكل الوسائل على تجاوز لمرحلة الراهنة وطمس معالم التاريخ من اجل خلق ظروف جديدة تسمح بخلق جو من الثقة المتبادلة بين الشعبين الجزائري والفرنسي. وجيء لهذا الغرض بالمدعوة السيدة خديجة خالي رئيسة جمعية النساء الفرنسيات المسلمات والعاملة كإطار بديوان السيد جاك شيراك ثم شرع في الاعداد لبعث جريدة «الكتبان» وجريدة «الصداقة» اللتين تضمنتا مجموعة من المقالات الأساسية المتسمة بتشويه الحقائق والانحراف الايديولوجي. ولقد كان للسيدة خالي نشاط مكثف خلال السداسي الأول من سنة ثمان وثمانين

وتسعمائة وألف... تنقلات متعددة بين باريس والجزائر واتصالات لا حصر لها ولا عد باطارات سامية في الدولة الجزائرية، وتحركات كثيرة عبر عواصم مجموعة من الولايات تمهيداً لارساء قواعد الصداقة وخلق الظروف الملائمة لطي صفحات التاريخ النضالي والاستعداد لكتابة صفحات جديدة لا مكان فيها للماضي المليء بالدماء والمآسي كما جاء ذلك على مختلف اعمدة الجريدة.

ودائماً في اطار حصة الكهول نظم «الرياض» ملتقى دولياً حول المناضل الجزائري فرانتز فانون ولقد كنا نهلل للمبادرة رغم ما كلفته من تبذير للعملة الصعبة وللدينار الجزائري، لو كان المشاركون في الملتقى وطنيين من أبناء الجزائر الذين عايشوا الدكتور فانون وعاشوا معه ولو لم يكن جل المدعوين للمشاركة من الصهاينة الذين جاؤوا خصيصاً لاهانة الثورة الجزائرية وزرع بذور تقزيمها.

وبالفعل، فان كل الاجانب الذين تعاقبوا على المنصة تحدثوا عن قانون منظر الثورة الجزائرية ومفكرها. وكان الحضور يصفقون لهذا التزييف، ولم يوجد من اعتلى المنبر ليقول بصوت عال: ايها السادة، ان ثورة نوفمبر اندلعت ولم يكن فانون يعرف عنها شيئاً. وهل هناك ثورة بدون فكر وبدون ايديولوجية ولو كان فانون على قيد الحياة، اليوم، لصرخ بملء فيه وجند كل امكانياته في الكتابة ليقول للعالم اجمع: انني نتاج هذه الثورة، ولولا «جبهة التحرير الوطني» لما كان هناك فانون بمثل هذا البعد الثقافي والفكري.

ان الفرانكفونية هي ليست مجرد الجنوح الى استعمال جمل، هي في الحقيقة، مذهب سياسي يرمي الى نشر الفكر الاستعماري في البلدان المستعمرة سابقاً او التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع انواعها.

ومما لا شك فيه ان نشر الفكر، الاستعماري في حد ذاته، وسيلة لقولبة الذهنيات طبقاً لمتطلبات الاستعمار الجديد من جهة ولتعميم انماط الحياة المؤدية الى سلخ المجتمع عن اصالته وربطه بظروف الحياة السائدة في فرنسا التي هي مصدر ذلك الفكر من جهة ثانية.

ان هذه المهمة التي تبدو ثقافية، في ظاهرها، اخطر بكثير من العمل العسكري الذي يهدف الى فرض الاستعمار الاستيطاني. ولقد كانت فرنسا تدرك هذه الحقيقة وأبعادها،

لأجل ذلك كان تاريخها في كل احقابه مليئاً بالأحداث المعبرة عن ذلك. يكفي بهذه المناسبة ان أسوق ما يلي:

قبل حوالي عشرين سنة بينما كنت اعد رسالة دكتوراه الدور الثالث، عثرت في محفوظات الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا على ملف ممتع ملخصه ان مجلس ادارة الغرفة كان يريد السيطرة على اسواق الحرير في بلاد الشام قصد تشغيل المعامل التابعة له، فقرر تخصيص ميزانية لا بأس بها واختار مجموعة من الرهبان اسند اليهم المهمة المذكورة.

سافر الرهبان الى بلاد الشام، وبدلاً من انجاز ما ذهبوا من اجله، راحوا ينفقون الميزانية التي اخذوها معهم في بناء المدارس وتعليم اللغة الفرنسية ونشر المسيحية، ولما علم مجلس ادارة الغرفة التجارية بذلك رفع ضدهم دعوى امام المحكمة.

اجاب الرهبان على العريضة الافتتاحية التي تقدمت بها الغرفة قائلين انهم فعلاً كلفوا بالمهمة وأنهم اخذوا الميزانية وصرفوها كما جاء في مقال المدعي، لكنهم يرفضون مزاعم هذا الأخير القائلة انهم سرقوا أموال الغرفة لأنهم، في الحقيقة، انما قاموا بمهمتهم على احسن وجه، وأفضل مما كلفوا به.

قال الرهبان في دفاعهم عن انفسهم: «لقد طلب منا مجلس ادارة الغرفة التجارية بمرسيليا ان نبحث له عن اسواق آنية ونحن اذ قمنا بنشر اللغة الفرنسية والمسيحية في تلك الربوع، فاننا ضمنا له اسواقاً قادرة على جلب الحرير اللازم لتشغيل معامل الجنوب الفرنسي فحسب، ولكن لاستيراد مواد اولية اخرى ولترويج مختلف المصنوعات الفرنسية».

كانت البراءة هي الحكم النهائي الذي اصدرته المحكمة في هذا الموضوع وقد كان القضاة مصيبين في ذلك الى حد ان الغرفة التجارية اقتنعت ولم تلجأ الى الاستئناف.

هكذا اذن، نستطيع الجزم بأن «الفرانكوفونية» ظاهرة استعمارية وهي تشكل افضل الوسائل لأحداث عدم الاستقرار في البلدان المصابة بها. ذلك ان اللغة لا يمكن ان تكون محايدة كما يتصور البعض كما انها لا يمكن ان تكون مجرد وسيلة تبليغ، بل انها وعاء ثقافي وعنصر اساسي من مقومات الشخصية بالاضافة الى كونها اداة فعالة لاكتساب المعرفة ولصياغة نمط الحياة المميز للفرد وللمجتمع على حد سواء.

ان المرء لا يدرك خطر «الفرانكوفونية» الا عندما يشهد آثارها المخربة في المجتمع وتظهر علامات التخريب تلك في مجالات متعددة، لكنها تكتسي طابعاً خاصاً في الميدانين الثقافي والاعلامي.

لقد استطاعت «الفرانكوفونية» ان تقسم بعض المجتمعات الأوروبية. وبالنسبة للجزائر فانها تمكنت اثناء العشرية الأخيرة، من خلق طبقة واسعة منفصلة عن الشعب من حيث السلوك والعادات والتقاليد وانماط الحياة.

فالقناة الثالثة التابعة للاذاعة الوطنية قد اصبحت عبارة عن نسخة للاذاعات الفرنسية. تنشر الثقافة الفرنسية وتشيع في الناس الميوعة والانحلال والاخلاق التي يتبرأ منها الفرنسيون الأشراف انفسهم. أما التلفزة ودور السينما فانها تتفنن في عرض كل ما من شأنه ان يفرنس المجتمع الجزائري وأن يبعده عن اصالته التي طالما وجد فيها حصناً حصيناً يمنعه من الذوبان وسلاحاً ناجعاً لصد الاعتداءات بجميع انواعها.

واذا اضفنا الى كل هذه الوسائل الاعلامية اسهامات المدرسة بمختلف مراحلها وافرازات الاحتكاك بالشعب الفرنسي سواء عن طريق ما يسمى بالمتعاونين الفرنسيين والمغتربين أو السواح الجزائريين لا يسعنا سوى القول ان الفرانكوفونية قد استغلت وجود الانفجار الديموغرافي في الجزائر لتلغم أسس البناء الاجتماعي وتقوض اركان الثقافة الوطنية قصد اعداد المناخ الملائم للفوضى والاضطراب اللذين يقودان بالضرورة الى التبعية بكل اشكالها وأنواعها.

نعم ان الذي يتتبع وسائل اعلامنا الناطقة بالفرنسية أو المكتوبة بها يلحظ منذ اللحظات الأولى للاستماع أو القراءة انها لا تهدف الى التعريف بثقافتنا وبمختلف الانجازات الوطنية، ومن خلال ذلك الى تجذير اصالتنا، كما انه يشعر منذ العبارات والتعابير الأولى ان جل ما يقال ويكتب لا علاقة له بأيديولوجية الثورة الجزائرية التي تشكل الصورة المغايرة للمجتمع الذي نعيش فيه. وهي بالطبع صورة وضعتها جماهير الشعب الواسعة تمشياً مع ما كان يطمح لتحقيقه شهداؤنا الأبرار.

بدلاً من كل ذلك، فان الوسائل الاعلامية المذكورة تعمل بكل امكانياتها، بوعي أو بغير وعي لكن في الحالتين بعيداً عن كل رقيب، على نشر انواع الفساد ومختلف الأمراض الاجتماعية في اوساط القرآء والمستمعين اللذين ينتظر توجيههم وتنويرهم حتى

يتمكنوا من الاسهام في بناء صرح دولتهم المستقلة استقلالاً كاملاً.

ان المجتمع الفرنسي يختلف كلية عن المجتمع الجزائري ليس من حيث العرق والدين واللغة والحضارة فقط ولكن المعاناة والواقع والتوجه ايضاً كلها تفرق بينهما. ومن هذا المنطلق فان تجربة الشعب الفرنسي لا تصلح كنموذج للشعب الجزائري. ومن باب الانحراف الاجرامي ان يتولى ما يسمى بالاعلام الوطني القيام طوعاً، بتنفيذ مخططات الاعتداء الثقافي على الثورة الجزائرية.

هكذا، اذن، لم يبق الانفجار الديموغرافي في الجزائر مجرد ظاهرة اجتماعية، لكنه تحول بفعل تخطيط استعماري محكم الى جزء من آلة مدمرة برمجتها الأيادي الأجنبية لتضرب في الأعماق عندما تعطى الاشارة الخضراء، مثل ما وقع في شهر اكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف. وستظل كذلك بالنسبة للمستقبل ما لم يرجع الى الحلول الوطنية القادرة وحدها على ايجاد الصيغ الملائمة للقضاء نهائياً على سائر المشاكل الاجتماعيةوالاقتصادية.

الفصل الثاني

الدافع السياسي

الفصل الثاني :
الدافع السياسي

ان المحلل السياسي الذي يضع تحت المجهر النصوص الاساسية التي كانت الجزائر تسير بمقتضاها الى غاية اسبوع الاجهاض، يكتشف بكل سهولة ان الخط الايديولوجي متواصل في انسجام مع الاهداف الكبرى التي اعلنت عنها « جبهة التحرير الوطني » ليلة الفاتح من نوفمبر سنة اربع وخمسين وتسعمائة والف. لكنه سرعان ما يفاجأ بالتباين الصارخ بين الواقع المعيشي والخطاب السياسي المفترض فيه ان يكون مستندا الى الخط الايديولوجي المذكور ومستلهما منه.

ان النصوص تؤكد ان الجزائر دولة ديموقراطية شعبية تعمل جاهدة لبناء المجتمع الاشتراكي، وفقا للمحاور الكبرى الواردة بالتفصيل في الميثاق الوطني، وبقيادة الحزب الواحد المنبثق عن « جبهة التحرير الوطني »، التي استرجعت السيادة الوطنية بواسطة كفاح مسلح دام اكثر من اثنين وتسعين شهرا. لكن نظرة فاحصة الى واقع الامور وغوصا شجاعا في اعماقه يقودان حتما الى الاعتراف بأن الجزائر كيان غامض يتأرجح بين الرأسمالية والاقطاع، وبأن نظام الحكم فيها لا يختلف كثيرا عما هو موجود في معظم الانظمة الملكية القائمة في البلدان المختلفة، وبأن « حزب جبهة التحرير الوطني » لا يحكم ولا يقود ولكنه فقط مجرد غطاء تتستر به جماعات معينة لاضفاء طابع الشرعية على ما تقوم به من اعمال.

كان « حزب جبهة التحرير الوطني » قد تأسس رسميا اثناء « مؤتمر طرابلس » الذي صادق على مشروع المجتمع المزمع بناؤه في الجزائر، لكنه لما لم يتوصل الى انتخاب

القيادة السياسية بكيفية ديموقراطية، وأنفضّ دون انعقاد الجلسة الختامية. وبدأ أول مكتب سياسي عمله في ظروف غير عادية: هي ظروف الازمة التي كادت تدخل البلاد في حرب اهلية تقضي على كل الانتصارات التي حققتها الثورة.

وعقد في الفترة ما بين السادس عشر والواحد والعشرين من شهر أكتوبر سنة اربع وستين وتسعمائة وألف المؤتمر التأسيسي.

ولقد كان الزمن الفاصل بين المؤتمرين مرحلة خطيرة في تاريخ البلاد اتسمت بصراع داخلي شديد حول السلطة، لجأ فيه المتصارعون احيانا الى التحالف مع قوى غير ثورية أو مناهضة للثورة تماما.

هكذا ظلت فكرة التطهير حبرا على ورق، وظلت الاطارات المتشبعة بالفكر الاستعماري هي المسيطرة على معظم المناصب الاساسية في الاجهزة التنفيذية. وظلت البرامج التربوية بكل انواعها هي نفس البرامج الاستعمارية تقريبا. بقيت خالية من الروح الوطنية ولا علاقة لها بايديولوجية الثورة، ولم ينج في نوع سوى « حزب جبهة التحرير الوطني » واعضاء « جيش التحرير الوطني » الذين سرحوا خصيصا لتنشيط القواعد النضالية وتدعيمها.

فمن هذا المنطلق اصبح الحزب مستهدفا من الجميع. انه قلعة يجب ان تسقط او تفتح ابوابها واسعة امام الذين لم يشاركوا في الكفاح المسلح بطريقة او بأخرى. ولقد احتد النقاش حول الموضوع بين المؤتمرين من جهة وبينهم وبين القيادة من جهة ثانية، لكن من كانوا يسمون بالمعتدلين انتصروا، وتقرر ضمنيا السكوت عن فكرة التطهير بالنسبة للاجهزة التنفيذية والسماح بالانخراط في صفوف الحزب لعناصر متشبعة بايديولوجيات اخرى وتمكين بعضها من شغل عدد من مناصب الحل والربط.

الحرب على الحزب

ورغم هذه النواقص الكثيرة، فإن اعضاء المكتب السياسي واعضاء اللجنة المركزية كانوا كلهم من ابناء « جبهة التحرير الوطني » و« جيش التحرير الوطني » المؤمنين بالفكرة الحزبية، والمستعدين لبناء حزب طلائعي يكون في مستوى « ثورة نوفمبر »

العظيمة، وعندما بدأت كل القطاعات تتحرك متزامنة وبتنسيق محكم جاء التاسع عشر من شهر جوان سنة خمس وستين وتسعمائة والف فجمد المؤسسات الوطنية وأوقف عملية التطور، وغيّر مجرى التاريخ في الاتجاه الذي سيقود بالتدريج الى احداث اكتوبر وما تمخضت عنه من نتائج.

ان التاسع عشر من جوان قد حول صلاحيات المكتب السياسي واللجنة المركزية الى مجلس الثورة المكوّن من ستة وعشرين عضوا والذي بدأ يتفتت عمليا بعد أقل من عام واحد، عندما غادره كل من السيدين بشير بومعزة وعلي مهساس اللذين مهدا لإنفراط حبّات العقد فتناثرت بسرعة جنونية حتى اصبح العدد ثمانية بعد اقل من عشر سنوات.

لم يكن معظم اعضاء مجلس الثورة يؤمنون بالفكرة الحزبية، بل انهم لم يكونوا يدركون ان تجنيد الجماهير وتعبئتها يستحيلان بدون حزب قوي بمناضليه في مختلف مجالات الحياة. لاجل ذلك ظهرت فكرة بناء الادارة التي تشكل العمود الفقري لدولة قوية « لا تزول بزوال الرجال » كما جاء ذلك في بيان التاسع عشر من جوان.

لقد كان السيد احمد مدغري عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية يومها هو صاحب الفكرة والعامل الرئيسي على تجسيدها في الميدان. ونظرا الى القوة التي كان يحظى بها لدى رئيس مجلس الثورة، فإن باقي الاعضاء قد اظهروا له تأييدا ومساندة وسلموا له زمام الامور فراح يضيق الخناق على القواعد الحزبية لفائدة المصالح الادارية، معلنا عداءه للحزب كفكرة ومحتقرا لتركيبته البشرية حتى انه كان يتخذ من كراهية النضال الحزبي مقياسا لترقية الاطارات الادارية.

ان الواقع الذي ترتب عن مثل هذه التصرفات لم يكن ليساعد على خلق الظروف الموضوعية اللازمة لتطوير الحزب في هياكله وفي تركيبته البشرية، بل ان هذه الاخيرة قد اصيبت، ابتداء من السبعينات خاصة، بنوع من اليأس الذي قاد بالتدريج الى افراغ النضال من محتواه الحقيقي.

قد يقال: « ولماذا لم ينتفض المناضلون »؟ « ولماذا لم يثوروا على الوضع المزري المفروض عليهم »؟ وللاجابة على هذين السؤالين تجدر الاشارة الى ان محاولات كثيرة وقعت بالفعل لكنها كانت كلها تنتهي بإقصاء اصحابها الذين كانت تلصق بهم التهم

المختلفة التي كانت تسبب لهم، زيادة على الطرد من صفوف الحزب، متاعب اخرى مثل الفصل عن الشغل والملاحقة والمضايقة في شتى الميادين بما في ذلك الميدان العائلي.

ان تركيز مجلس الثورة على هيكلة الادارة وبناء الاقتصاد قد همّش الحزب ومنظماته الجماهيرية وهو لا يدري ان في تهميش الحزب هدم للاركان الاساسية التي تبنى عليها الدولة، واجهاض لكل عمل ايجابي يمكن القيام به في جميع المجالات بما في ذلك الادارة والاقتصاد. وعندما يريد المرء تقييم العشرية الأولى التي تلت التاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة والف، فانه ينتهي بكل موضوعية الى النتائج التالية:

١ ـ تثبيت العناصر اللاوطنية على رأس المناصب الادارية الاساسية، وهي عناصر كونتها المدرسة الاستعمارية، وعملت جاهدة على متابعة مسارها، بحيث جعلتها معادية للثورة اثناء فترة الكفاح المسلح، أو أبقتها على الحياد في أحسن الحالات. وعندما استرجعت البلاد سيادتها استفادوا من اتفاقيات «ايفيان» فظلوا محافظين على مناصبهم او حصلوا على ترقية حتمية بسبب فرار الاطارات الاوروبية، لكنهم في ذات الوقت استفادوا من الازمة السياسية فتمكنوا من الارتباط بطريقة أو بأخرى باطارات من المجاهدين المستعدين لحمايتهم والدفاع عنهم.

لقد كانت هذه العناصر اللاوطنية تشعر في قرارة نفسها بالذنب وبالعقدة والحقد تجاه الثورة، ومن ثم فإن الاعتماد عليها لبناء الدولة المستقلة يكون ضربا من الوهم. لاجل ذلك رأيناها عندما وجدت الرعاية من احد ابرز اعضاء مجلس الثورة، تسعى بكل ما أوتيت من قوة لعرقلة «حزب جبهة التحرير الوطني».

٢ ـ تعيين الاطارات المناهضة للحزب على رأس المناصب الاساسية في مجالات الاقتصاد والاعلام والثقافة والتعليم، واسناد مناصب الحل والربط لاعداء الفكرة الحزبية. والناس على دين ملوكهم.

٣ ـ تجميد ايديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني» التي كان المؤتمر الاول قد أثارها وضمنها «ميثاق الجزائر». ونتيجة لذلك التجميد اصبحت التنمية في البلاد، تتم بطريقة عشوائية واصبح كل قطاع يسير وفقا لاجتهادات المشرفين عليه دون الخضوع لادنى رقابة أو العمل باي توجيه. وبديهي ان مثل هذا الوضع الذي لا وصف له هو

الذي قاد الى خلخلة الهياكل التنموية وأرسى قواعد الازمة في كافة مجالات الحياة اليومية. اذ من المستحيل التوصل الى بناء دولة عصرية متكاملة الجوانب باطارات لا تنطلق من مشروع شامل واحد.

٤ ـ غلق مدارس التكوين الجهوية والمدرسة الوطنية لتكوين الاطارات الحزبية، وبذلك وضع حد للوجود الحزبي في البلاد.

فالمناضل ليس مجرد مواطن يحمل بطاقة ويحضر اجتماعات خالية من كل محتوى ايديولوجي واذا جرد الحزب من وسائل التكوين، فانه يتحول حتما الى جمعية للدراويش وتضيع فيما يضر ولا ينفع.

كان النضال ينطلق من التشبع الايديولوجي، وهذا الاخير ليس وحيا، بل يجب ان يكتسب بواسطة التعليم. فاذا كان المنخرط في صفوف الحزب لا يحصل على الوسائل العصرية التي تمكنه من النفاذ الى جزئيات مشروع المجتمع الذي هو مجند للعمل لتجسيده ميدانيا، فانه يصبح مثل اي مواطن عادي بل اتعس لانه يحمل صفة لا علاقة له بها في الحقيقة.

وبالاضافة الى انعدام امكانية التشبع الايديولوجي ووجود المحيط المعادي الذي يتسع يوما بعد يوم، فان المناضل يعيش، داخل صفوف الحزب، في جو مليء بالتناقض يسوده الخوف وعدم الاستقرار. فالمبادىء الاساسية غير مطبقة لأن تطبيقها يتنافى مع ما تريده الادارة التي اصبحت، بفضل اجهزة الأمن المسخرة لخدمتها، قادرة على التدخل متى شاءت لقمع المناضلين في جميع المستويات وعلى كافة الأصعدة.

ولقد حاول السيد قائد احمد في الأشهر الأخيرة من توليه لمسؤولية جهاز الحزب ان يعيد للنضال اعتباره في الجزائر لكنه اصطدم بصخرة الإدارة ممثلة في شخص السيد احمد مدغري الذي صرح سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة والف أنه لن يستريح له بال ما لم يقض نهائيا على «حزب جبهة التحرير الوطني». ويبدو ان استماتة وزير الداخلية في اقصاء الحزب عن سائر انواع الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة التنفيذية، وتأييد رئيس مجلس الثورة لذلك بسكوته عن التجاوزات المختلفة هما اللذان جعلا مسؤول جهاز الحزب يستقيل من منصبه ثم يلجأ الى حياة المنفى خوفا من السجن أو الموت.

٥ ـ ان الممارسة المتبعة في عمليتي تعيين الإطارات الحزبية وعزلهم قد رسخت تقاليد

غريبة لم تفتأ ان جعلت معظم المناصب في المستوى المركزي والمحافظات وحتى في مستوى القسمات تسند الى المنخرطين الذين يبدون استعدادهم لخدمة واحد من اجهزة الأمن.

فمصالح الأمن المختلفة هي التي تحقق في سلوكات المرشح وتصرفاته وفي وضعه الاجتماعي والثقافي. وعندما يعلم المرشحون بوجود الاقتراح، فانهم يبادرون بالاتصال وتقديم ضمانات الولاء والوفاء. وهكذا، فان اغلبية المناصب الحساسة تسند الى العناصر الذين تتوفر فيهم شروط الوفاء والعمالة الى غير ذلك مما لا علاقة له بمقاييس النضال ومعاييره. وهكذا، ايضا، فان عددا من الإطارات المقتدرة والمناضلة حقا تبعد بكل سهولة اعتمادا على تقرير تضعه واحدة من مصالح الامن دون ان يكون للحزب أي دخل في الموضوع.

بعد كل هذه الحقائق، يأتي احدهم ويقول ان «حزب جبهة التحرير الوطني» هو الحزب الواحد والحاكم في البلاد. لو كان الأمر كذلك لكانت مصالح الحزب المختصة هي التي تحقق في شأن المرشحين لشغل مناصب اساسية في مختلف الأجهزة التنفيذية بما في ذلك أجهزة الامن.

٦ إنّ عدم ايمان مجلس الثورة بالفكرة الحزبية، والعمل على دعم المصالح الإدارية وتشجيعها على محاربة الحزب والتنكر للمناضلين في جميع المستويات قد اديا في النهاية الى ابعاد الحزب عن مصدر القرار. وصارت الدولة الجزائرية تتطور بعيدا عن كل منطلق ايديولوجي، وسوف يكون لهذا الوضع على مر السنين، تأثيره السيء في سائر مجالات التربية والتنمية بجميع اشكالها.

٧ ـ ان محاربة الحزب لم تقتصر على محاولة تقزيم دوره القيادي والتوجيهي في الحياة اليومية، لكنها تجاوزت ذلك الى العمل على جعل منظماته الجماهيرية تنفصل عنه وتتمرد على سلطته، ولقد تحقق ذلك خاصة في مستهل السبعينات عندما اصبح «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» و«الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات» يؤتمران بأوامر ويرفضان حتى مجرد الاتصال بالجهات الحزبية المسؤولة عنهما قانونيا.

ولقد تواصل العمل المعادي للحزب والرامي الى استبداله بالادارة حتى منتصف سنة اربع وسبعين وتسعمائة والف عندما ظهر فجأة خطاب سياسي مغاير تماما لما تعودت

البلاد على سماعه. فرئيس مجلس الثورة انتبه بين عشية وضحاها الى ان الحزب ضروري لقيادة الثورة والحفاظ عليه من الانحرافات ولمحاربة الامراض التي قد تنشأ اثناء عملية البناء والتشييد.

وضمت مدينة تلمسان في اليوم الثالث من شهر جويلية سنة اربع وسبعين وتسعمائة والف اجتماعا عقده رئيس مجلس الثورة مع الإطارات الحزبية. واثناءه قال بالحرف الواحد: «إنّ الوقت قد حان كي نهتم بالحزب لأن مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبطان بتنظيم الحزب وتقويته، وليس معنى ذلك اننا سندخل في دوامات التنظيم وإعادة التنظيم التي عرفتها بلادنا ذات يوم، ولكنه يعني بأن الحزب ستتضح مهامه اكثر فاكثر ليتمكن من ممارسة الحياة السياسية من خلال النشاط اليومي بالإضافة الى ضمان عنصري النوعية الثورية والالتزام الواعي ومايتطلبه كل منهما من فرز واختيار».

«إنّ معركة اليوم لا تقل اهمية وقسوة عن معركة الأمس، وكل من عمليتي الفرز والتجميع ضرورة ماسة لتحقيق الاهداف، وهي واضحة، ولتطبيق فلسفة الثورة. والثورة لها فلسفة».

«اني اقول اليوم بأنّ كل من تتوفر فيه الشروط والمقاييس واهمها النزاهة والالتزام والمقدرة عليه ان ينخرط في الحزب بدون انتظار لدعوة او لطلب. وهناك طرق لممارسة النضال في اطار التنظيم الحالي. وهناك قنوات تصل القاعدة بالقمة مع تفادي حدوث تناقضات بين الحزب والدولة كما حدث في الماضي مما تسبب في صراعات كان لها انعكاسات على حياة المواطنين ومصالحهم».

ان خطاب تلمسان لم يكن يختلف كثيرا عن الذي ألقي في قسنطينة قبل ذلك بأقل من شهر، وعن الذي ألقي في تيزي أوزو بعد ذلك بحوالي شهرين ونصف. والذي يدرس هذه الخطب كلها يلحظ بسهولة انها نتيجة صراع داخلي يهدف الى الحد من سلطة الادارة التي اصبح نفوذها مخيفا، ويستنتج، لمن اراد ذلك، أنّ رئيس مجلس الثورة يعترف صراحة بأنّ الحزب كان مهملا وبأنه لم يكن يقود ولم تكن متوفرة لديه الشروط اللازمة لإداء المهمة المرسومة له نظريا.

ومن خلال هذه الخطب ايضا، يتجلى للقاريء كيف أنّ النظام كان يعاني من فراغ ايديولوجي رهيب. فالإشارة الى فلسفة الثورة مجرد كلام ما لم تكن المعالم واضحة

والمنطلقات بيّنة، وما لم يكن هناك حزب قوي بمناضليه الموجّهين على رأس جميع المناصب الاساسية في سائر اجهزة الدولة.

ميثاق الجزائر على الرف

إنّ « ميثاق الجزائر » الذي استلهم أدبيات الثورة قد تضمن كل الأفكار والمبادىء والأسس الضرورية لبناء المجتمع الجزائري، وفقا للاهداف الكبرى التي رسمتها « ثورة نوفمبر »، لكن مجلس الثورة الذي جمّد جميع المؤسسات رأى إلزاما عليه ان يأمر بترتيب الميثاق في الرفوف ويعتمد ، بديلا عنه، سياسة المناسبات والارتجال.

فإبقاء « ميثاق الجزائر » على الرفوف هو الذي جعل رئيس مجلس الثورة يعتقد انه اكتشف البارود عندما صرح أمام اطارات الحزب في تيزي أوزو قائلا : « يجب ان نستعد للمرحلة الجديدة في جميع الميادين وخصوصا في ميدان المفاهيم الثورية لنتمكن من توحيد الفكر الثوري ونخلق قالبا للتفكير، فلا يروح كل يتفلسف كما يريد ويقول ما يبغي ».

« والطريق الى ما نرمي اليه هو تشجيع المناقشات الداخلية في مستوى القاعدة وتوسيع الإطارات التي تدور فيها هذه المناقشات، وممارسة النقد الذاتي. واشراك اكبر عدد من المناضلين في القضايا المصيرية ليعطي كل رأيه بصراحة ونزاهة ».

إنّ التفطن، بعد عشر سنوات من الحكم، الى ضرورة الإهتمام بالحزب شيء جميل جدا رغم ان الاسباب الحقيقية التي دعت الى ذلك لم تكن هي الانشغال بمصير الثورة في الجزائر، ولكنها كانت مجرّد حزازات شخصية قادت في النهاية الى اختفاء وزير الداخلية.

ولقد كان من الممكن ان يستفيد الحزب حقا من ذلك لو أنّ مجلس الثورة أو ما بقي منه في ذلك الوقت كان يؤمن بالفكرة الحزبية، لكن الإيمان بالفكرة الحزبية يتطلب، زيادة عن الخبرة النضالية الكبيرة ادراكا عاليا ووعيا عميقا واخلاصا صادقا في العمل، وهو ما لم يكن متوفرا للأسف الشديد، لأجل ذلك، فأنّ المبادرة التي أُعلن عنها في مستهل سنة

خمس وسبعين وتسعمائة والف لم تجد طريقها الى الميدان بعد ان تجسدت بالفعل في ميلاد « الميثاق الوطني » .

فـ « الميثاق الوطني » مصدر ايديولوجي اساسي لكنه يشتمل على العديد من التناقضات التي جاءت نتيجة كون الذين اشرفوا على صياغته لم يكونوا كلهم متشبعين بروح « ميثاق الجزائر » . وعلى الرغم من تلك التناقضات التي ليس هذا محل التطرق اليها ، فان الوثيقة كانت قادرة على تحقيق اصلاح الوضع لوأدخلت حيز التنفيذ ولو ان مجلس الثورة كان مؤمنا ، فعلا ، بما جاء فيها .

إنّ الجماهير الشعبية الواسعة التي ناقشت مشروع « الميثاق الوطني » وأثرته قبل ان تصادق عليه بأغلبية ساحقة ، كانت مقتنعة بأن « حزب جبهة التحرير الوطني » هو التشكيلة السياسية الوحيدة التي تستطيع قيادة الثورة ، لكن الحزب مهما يكن عدد المنخرطين فيه ومهما كانت قوة المنظمات والتنظيمات التابعة له ، فانه يظل عاجزا عن القيام بمهمته اذا كانت المناصب الاساسية في الدولة مسندة لغير مناضليه ، واذا كانت برامج التربية والتعليم والثقافة والاعلام والقوانين التي تسير البلاد غير مستلهمة من ايديولوجيته وغير متطابقة مع مشروع المجتمع الذي يهدف لإقامته .

فالحزب ظل مجرد جهاز رغم المصادقة على « الميثاق الوطني » الذي سرعان ما اخذ طريقه الى الرفوف ليعتليه الغبار وليكتنفه النسيان . وبقيت الإدارة هي مصدر القرار في البلاد تتخذه باسم الحزب والجيش معا ثم تلبسه شرعية ما انزل الله بها من سلطان .

وعندما داهمت المنية الرئيس الراحل هواري بومدين اشاع انصاره بطرق مختلفة انه كان يسعى لتوفير الشروط اللازمة لعقد مؤتمر « حزب جبهة التحرير الوطني » ، وان « اعضاء مجلس الثورة كانوا يعارضون ذلك حفاظا على السلطة التي كانوا يمارسونها والامتيازات المادية التي كانوا يتمتعون بها » . أما خصوم رئيس مجلس الثورة فانهم راحوا يؤكدون بان « هواري بومدين هو الذي لم يكن يرغب في بناء حزب قوي حتى لا يشاركه احد في الحكم وحتى لا تكون هناك هيئة تحاسبه » .

لقد توفي رئيس الجمهورية بعد ثلاثين شهرا من المصادقة على « الميثاق الوطني » ، ولم يطرأ جديد على الحزب ، فلا مؤتمر ولا قيادة سياسية ، ولا تنظيم ولا إعادة تنظيم ولا تطبيق للمبادىء الاساسية ولا مدارس للتكوين . كل شيء لم يتغير . الجهاز المركزي هو

الجهاز المركزي رغم تعيين العقيد محمد الصالح يحياوي خليفة للسيد محمد الشريف مسادية، والمناصب الاساسية في الدولة مسندة في معظمها لمناهضي الحزب بجميع انواعهم.

هناك تجديد وحيد يستحق الذكر ويتمثل في الإقدام، ابتداء من سنة ثمان وسبعين وتسعمائة والف، على إسناد المناصب السامية في الحزب لغير المناضلين ممن جيء بهم من قطاعات مختلفة دون ان يكون لهم سابق احتكاك لا بالقواعد النضالية ولا بالقيادات السياسية.

لقد كان الشعار المرفوع، يومها، هو العمل من اجل تغيير واجهات الحزب، لأجل ذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات الإدارية ابعد بمقتضاها عدد كبير من الإطارات ذوي المستوى العالي والخبرة الواسعة دون المرور بلجان الانضباط القانونية ودون اعطاء أي سبب لأي أحد. انها رياح اللعنة تعصف بالتقاليد النضالية.

هكذا، اذن، وانطلاقا من كل ما سبق ذكره، نستطيع الجزم بان « حزب جبهة التحرير الوطني » جمّد عمدا، غداة الانقلاب العسكري الذي وقع ليلة التاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة والف، وظل يحارب بكل الوسائل ويهمّش طيلة فترة الحكم البومديني. واذا كانت الهياكل الحزبية ما تزال قائمة فان الفضل في ذلك يعود الى صلابة عود بعض المناضلين الذين قبلوا التضحية بكل شيء من اجل الحفاظ على الاحرف الثلاثة التي تعلمها الشعب الجزائري واعلن عنها للعالم اجمع ليلة الفاتح من نوفمبر سنة اربع وخمسين وتسعمائة والف.

وعلى اثر وفاة الرئيس، اجتمع المجلس الشعبي الوطني فثبّت حالة الشعور النهائي لرئاسة الجمهورية وفقا للمادة ١١٧ من الدستور. لكن نفس المادة تنص على إستدعاء مؤتمر استثنائي للحزب قصد تعيين المرشح للرئاسة. ومن هنا بدأ الإشكال الذي يستدعي مجموعة من الملاحظات اهمها ما يلي :

١ ـ ان آخر مؤتمر عادي هو المؤتمر الاول لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » الذي وقع في الفترة ما بين ١٦ و ٢١ من شهر ابريل سنة اربع وستين وتسعمائة وألف والذي جمّدت الهيآت المنبثقة عنه على أثر انقلاب التاسع عشر من جوان كما سبق الاشارة الى ذلك. ولقد انقضت المدة القانونية الفاصلة بين مؤتمرين، وتلتها مدة اخرى تزيد عن عشر

سنوات دون ان يكون هناك ما يمنع عقد المؤتمر سوى عدم الإيمان بالفكرة الحزبية والاطمئنان للحكم الفردي. ثم ها هي العناية الربانية تفرض مؤتمرا استثنائيا لأنّ الدستور اهمل الحديث عن المؤتمر العادي.

٢ ـ إنّ اللجنة الوطنية التي كونها مجلس الثورة تحت اشرافه لم يكن في وسعها التحضير لمؤتمر عادي نظرا لضيق الوقت ولعدم توفير الشروط اللازمة لذلك، كما انه لم يكن في استطاعتها الإعداد لمؤتمر استثنائي وفقا لما ينص عليه الدستور لانها لا تنطلق من مؤتمر عادي. لاجل ذلك تولى اعضاء مجلس الثورة التفاوض فيما بينهم وانتهوا الى عقد ندوة وطنية حضرها إطارات يمثلون مختلف القطاعات ولا علاقة لمعظمهم «بحزب جبهة التحرير الوطني»، لاجل ذلك، ايضا، ارتكب المجتمعون خطأ تاريخيا ترتب عنه كثير من التزييف الذي ما يزال قائما حتى اليوم.

اما الخطأ فيتمثل في تسمية المؤتمر الذي اعلنت اللجنة الوطنية تحت اشراف مجلس الثورة انه المؤتمر الرابع، وذلك غير صحيح لانه يقع فقط بعد المؤتمر الاول.

ولقد قامت مجموعة من المناضلين المثقفين يومها، بالتنبيه الى الغلط لكن الآذان كانت صماء، وقيل على سبيل الجواب، أن المؤتمر الاول وقع في وادي الصومام، وكان الثاني في طرابلس ثم الثالث في العاصمة، ولا يمكن ان يكون هذا سوى المؤتمر الرابع.

والحقيقة، ان ما يسمى بالمؤتمر الرابع هو في الواقع الثاني لـ«حزب جبهة التحرير الوطني» باعتبار ان الاول هو «مؤتمر الجزائر» سنة اربع وستين وتسعمائة وألف. وقد كان بامكان اللجنة الوطنية ان تسمّيه الثالث لـ«جبهة التحرير الوطني» باعتبار ان انقلاب التاسع عشر من جوان وضع حدا للنظام الحزبي، لكنها في هذه الحالة تعلن عن الغاء «الميثاق الوطني».

٣ ـ ان المجتمعين، غير اعضاء الوطنية، لم يهتموا بهذه النقطة تماما، كما انهم لم ينتخبوا اعضاء القيادة السياسية الذين كانوا من تعيين اعضاء مجلس الثورة. ومن ثمّ بدأ التزييف. ولقد كان من بين اعضاء اللجنة المركزية من لم يسبق له ان ناضل في صفوف الحزب ومن لا تتوفر فيه شروط النضال.

٤ ـ عندما يأخذ الدارس كل هذه الجزئيات في الإعتبار، وعندما يعرف ان الجيش تدخل ليحسم الخلاف القائم بين اعضاء مجلس الثورة حول من يكون الامين العام للحزب

والمرشح لرئاسة الجمهورية فإنه لا يبقى له سوى الإقرار بأن ما يسمى الرابع انما كان انقلابا عسكريا آخر وان اي جديد لن يطرأ على « حزب جبهة التحرير الوطني » الذي اصبح مصيره النضال من اجل الوصول الى الحكم.

كان من الممكن ان تتجاوز القيادة الجديدة كل هذه الأوضاع المهلهلة لو تشبعت بروح « الميثاق الوطني » وراحت تعمل صادقة على تطبيقه، لكن ذلك لم يحدث، وبدلا من ان يشرع في تجسيد الباب الخاص بالحزب ظهرت العراقيل من جديد متمثلة خاصة في كون التعيينات الجديدة لم تأخذ في الاعتبار المعايير والمقاييس المحددة في الباب المذكور.

واذا كانت اللوائح الصادرة عن المؤتمر قد استلهمت من « الميثاق الوطني » بحيث ألحت على ضرورة العمل الذي يمكّن الحزب من ان يصبح هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه ولكي يكون بحق اداة الثورة في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط والرقابة والتوجيه، فإن اختيار الرجال الذين تسند اليهم مهمة التطبيق لم يقع وفقا للميثاق الذي ينص على « ان اختيار الإطارات المؤهلة يعني الاعتماد بالدرجة الاولى على الإلتزام، مهما تطلّب توفير معايير ايديولوجية وسياسية محددة وانتقاء المناضلين المحنكين ايديولوجياوسياسيا ».

العقبات

هكذا، اذن، كانت اول عقبة تعترض سير الحزب بعد اختتام اشغال المؤتمر، هي تركيبة اللجنة المركزية التي لم تكن متجانسة اذ فيها جميع التيارات السياسية والتوجهات الايديولوجية والتي فرضت معظمها على القاعدة النضالية. وليس معقولا ان ينتظر من مثل هذه التركيبة القيام بالمهمة المرسومة لها في المادة السابعة والتسعين من القانون الاساسي للحزب والتي تنص خاصة على « ان اللجنة المركزية توجه السياسة العامة للبلاد، وتسهر على تطبيق المبادىء المحددة في الميثاق الوطني وعلى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر بالاضافة الى تحديد المهام الرئيسية الواجب انجازها في جميع الميادين وكذلك الاختيارات

الكبرى للمخطط الوطني للتنمية كما انها تقيم في دوراتها النشاط الوطني في جميع الميادين وتناقش تقارير المكتب السياسي وتتخذ قرارات بشأنها » .

إن هذه المهمة الخيرة تتطلب على الاقل من اعضاء اللجنة المركزية ان يكونوا متشبعين بايديولوجية واحدة حتى يكون لهم نفس التصور على الاقل وحتى يكونون قادرين على التكلم لغة واحدة نسبياً في معالجتهم لاهم القضايا وتعرضهم للمسائل المصيرية .

أما العقبة الثانية والتي من الصعب جدا تجاوزها فتتمثل في كون الامين العام للحزب لم يكن ، كما صرح ذلك بنفسه في مناسبات عديدة ، ينتمي الى اي حزب سياسي . معنى ذلك انه لم يكن ذا خبرة بمجالات التنظيم الحزبي والتكوين الايديولوجي .

وقد نتج عن هاتين العقبتين إنعدام الثقة بين القيادة السياسية والقواعد النضالية وانسداد القنوات الموصلة الى الجماهير الشعبية الواسعة ، وتباعا للنتيجتين همّش الميثاق الوطني وبتهميشه ساد الإهمال والفوضى والإضطراب في جميع الميادين ، وظهرت الهوّة ثم راحت تتسع بسرعة جنونية بين الشعب والتنظيم السياسي .

ولأن القيادة السياسية لم تكن في المكان المناسب ، فإنها لم تتمكن من توجيه خطط التنمية ومراقبتها بل تركت هذه المهمة للحكومة التي كانت عبارة عن جهاز تقني لا يهمه كثيرا الرجوع الى المنطلقات الايديولوجية . وبذلك ، ومع مر السنين ، ابتعد النظام عن مشروع المجتمع الذي صادق عليه الشعب بأغلبية ساحقة والذي هو بحق في مستوى ثورة نوفمبر الخالدة .

لقد كان من المفروض ان تتولى القاعدة الحزبية انتخاب اعضاء اللجنة المركزية حتى يكونوا قياديين بالفعل . أما اذا تم تعيينهم من طرف مجموعة معينة مثل ما وقع سنة تسع وسبعين وتسعمائة والف ، فإن الولاء يحل محل الالتزام وينفصم الرباط بين القيادة والقاعدة ، وبديهي أن في ذلك قتل للحزب وإعدام للمجتمع .

فأعضاء اللجنة المركزية كانوا يدركون ان إختيارهم لم يكن عن طريق المناضلين ، وانهم مفروضون عليهم ، كما أن المناضلين كانوا يعرفون ان سلطتهم على اعضاء اللجنة المركزية منعدمة ومن ثمة تولّد بين الطرفين ذلك العداء الذي ستكون له انعكاسات خطيرة على عملية تطوير الحزب .

وقد استمر الوضع على هذا النحو الى غاية انعقاد ما يسمى بالمؤتمر الخامس أو الثالث أو الرابع (كل التسميات صحيحة انطلاقا مما اشرنا اليه آنفا).

إفتتح المؤتمر المذكور الذي دام من التاسع عشر الى الثاني والعشرين ديسمبر سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة والف بتقرير مطول يمكن اعتباره عصارة ايديولوجية صالحة لتسليط الأضواء على كثير من النقاط الغامضة في « الميثاق الوطني » ولإرساء القواعد السليمة للإنطلاقة الصحيحة القادرة على تمكين « حزب جبهة التحرير الوطني » من كسر جميع القيود التي تمنعه من الاضطلاع بالمهمة المرسومة له نظريا.

واستلهمت مختلف اللوائح من تقرير الامين العام، فجاءت متكاملة ومشتملة على خطة عمل لو اتبعت لكانت كفيلة بإخراج الحزب من المستنقع الذي ظل يقبع فيه بإرادة من نظام الحكم، منذ وقوع الإنقلاب الذي قرر تجريده من كل الصلاحيات لفائدة الإدارة.

لكن اعداء الثورة كانوا بالمرصاد، فإبعاد الحزب عن مصادر القرار جميعها وحرمانه من مدارس التكوين الضرورية لرفع مستوى المناضلين ودعم صفوفهم، وتجريده من وسائل الاعلام ثم وضعهابين ايدي غير المناضلين، كل ذلك لم يكن محض صدفة ولكنه نتاج مخطط يندرج في اطار استراتيجية اجمالية هدفها بالدرجة الأولى اجهاض ثورة نوفمبر.

إن الاستراتيجية الاجمالية المذكورة قديمة. فهي من وضع الاستعمار القديم لإرساء قواعد الاستعمار الجديد لكن جنودها الاوفياء مختارون من بين الجزائريين الذين لهم حسابات سياسية او ايديولوجية أو شخصية مع الثورة خاصة في فترة الكفاح المسلح.

إن هؤلاء الجزائريين المتواجدين، عن دراسة، في كافة الميادين على راس كثير من مناصب الحل والربط لا يساعدهم تخليص « حزب جبهة التحرير الوطني » من الكابوس المفروض عليهم منذ حوالي عشرين سنة. فالعفريت يجب ان يبقى في القمقم والا ضاعت كل الاحلام. لاجل ذلك بدأت الوشايات والتدخلات من جميع الجهات وبسرعة اقتنع الامين العام بانه كان مخطئا عندما تبنّى التقرير المشار اليه اعلاه، وعندما وعد المناضلين بأن كل الاجراءات ستتخذ «ليكون الحزب في الحكم لا للحكم » لاجل ذلك راح يبحث عن الوسيلة التي تمكنه من التراجع ووجدها اخيرا في المواقف التالية :

النتائج

١ ـ تأجيل عملية تطبيق الديموقراطية في القاعدة وذلك بمواصلة تعيين المحافظين وعدم اخضاعهم لانتخاب المناضلين، وبعدم الموافقة على انشاء هيئة للقرابة السياسية.

٢ ـ منع الامانة الدائمة والمحافظات الوطنية للحزب من انشاء مدارس لتكوين المناضلين والاطارات سواء على المستوى الوطني أو على المستويات الجهوية والولائية.

٣ ـ منع الاطارات الحزبية السامية من الخوض في مجال الايديولوجيا عن طريق المحاضرات وتنظيم الملتقيات والندوات.

٤ ـ مواصلة اسناد المسؤوليات الاساسية في جميع الميادين لغير المناضلين او للمناضلين ضد الفكرة الحزبية. بدأ ذلك يتجلى خاصة في تعيين الحكومة الجديدة سنة اربع وثمانين وتسعمائة والف، وتعيين الامناء العاملين للوزارات وعدد من الولاة والمسيرين الاقتصاديين والاعلاميين.

٥ ـ رفع شعار «العمل الميداني» واغفال النشاط السياسي دون الانتباه الى أنّ هذا الاخير هو الاساس لإنجاح كل انواع العمل الميداني.

٦ ـ ابقاء الاجهزة الحزبية بعيدة عن ميادين الاعلام والتوجيه، والتفنن في اسناد المناصب الاساسية فيها الى الاطارات التي تشهر العداء لـ«حزب جبهة التحرير الوطني».

٧ ـ عدم الاجتماع بالاطارات الحزبية وعدم الاهتمام بالقواعد النضالية التي ظلت مشتاقة الى حوار صريح ومباشر يفتح بينها وبين الأمين العام حول مصير الحزب وحول اساليب العمل التكويني والتعبوي.

وبالاضافة الى هذه المواقف تجدر الاشارة الى ان المحيط الضيق للأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية لا يشتمل على عناصر حزبية يمكن الاعتماد عليها لتعويض النقص، بل ان المسؤولين المقربين من رئيس الجمهورية كلهم تقريبا مختارون من بين الاطارات الكافرة بالفكرة الحزبية والعاملة بكل ما في وسعها على محو اثار حزب جبهة التحرير الوطني.

ان هؤلاء الاطارات هم الذين دفعوا الأمين العام للحزب لخوض معركة إثراء الميثاق الوطني. لقد كان في اعتقادهم ان فتح باب الإثراء سيمكنهم من القضاء على اسس

المجتمع الاشتراكي ومن اعادة النظر في المهام المسطورة « لحزب جبهة التحرير الوطني » ، وبذلك يكونون قد احدثوا الانقلاب في اطار سلمي وشرعي .

أما المناضلون فانهم رحبوا بفكرة الإثراء ايمانا منهم بأن العملية ستمكنهم من القضاء على العديد من التناقضات التي اشرنا اليها أعلاه ومن توضيح بعض المفاهيم الغامضة التي تسبب غموضها في كثير من الاضطراب داخل الصفوف وخارجها .

ولقد استطاع المناضلون بالفعل ان يجندوا الجماهير الشعبية الواسعة حول ضرورة المراجعة والاستماتة في الدفاع ضد التراجع ، ولم يتمكّن اعداء « الميثاق الوطني » سوى من زحزحة بعض العناوين ومن تغيير مجموعة من الفقرات التي لا تؤثر في الخط الايديولوجي ولا ترضي واضعي الاستراتيجية الاجمالية التي اشرنا اليها آنف . لاجل ذلك فان هؤلاء الآخرين قرروا البحث عن وسيلة ناجعة لتوجيه ضربة قاضية الى الحزب وقد وجدوا ذلك فيما اطلقنا عليه تسمية « اسبوع الاجهاض » .

هكذا ، اذن ، فان المناورة ضد « حزب جبهة التحرير الوطني » قد بدأت غداة اختتام اشغال المؤتمر الاستثنائي الذي صادق على مشروع « الميثاق الوطني » بعد الإثراء دون ان تحقق لأعداء الثورة مبتغاها في التغيير الايديولوجي ودون ان يعطيهم الاشارة الخضراء لتأسيس رابطة حقوق الانسان على شاكلة ما هو موجود بفرنسا .

ان دعاة التراجع الايديولوجي الذين كانوا ينتظرون الخروج من المؤتمر الاستثنائي لـ« الميثاق الوطني » لا ذكر فيه لا للمجتمع الاشتراكي ولا للمحور الكبرى لبناء الاشتراكية ، قد فوجئوا بصياغة لم تكتف بالمحافظة على الثوابت وإثرائها ولكنها ضبطت مميزات الحزب ، ووضحت مبادئه ، وحددت الدور القيادي الذي يعود اليه كتنظيم طلائعي يضم عناصر واعية يتم اختيارهم من بين صفوف الفلاحين والعمال والشباب وفقا لمقاييس النزاهة والكفاءة والالتزام بايديولوجيي « حزب جبهة التحرير الوطني » .

وفيما يخص العلاقة بين مختلف أجهزة الدولة واختيار الاطارات المسؤولة ، أكد الميثاق بعد الإثراء أنه لا يجوز ان تخرج الاجهزة الادارية عن دائرة اختصاصها وتصبح هيئات أساسية ، فاختصاصات الاجهزة الحزبية والاجهزة الاخرى لا يمكن ان تتداخل أو تندمج في بعضها البعض ، لان التنظيم السياسي قائم على التكامل ولأن الاجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية بجميع انواعها وفي سائر المستويات تعمل من خلال وحدة في

التصور وتنطلق في أداء مهامها من كون كل واحد منها مسؤولا على تجسيد ايديولوجية الثورة في ميدانه الخاص ، وتسهيلا لتجسيد هذه الفكرة أكد الميثاق الوطني من جهة أخرى، انه يجب في المستقبل ان يكتسي اختيار الاطارات طابعا استراتيجيا يرجع فيه الى الحزب بحيث لا يعين على رأس المؤسسات الوطنية وسائر اجهزة الدولة الا المناضلون الاكثر كفاءة ونزاهة والتزاما بايديولوجية « حزب جبهة التحرير الوطني » .

اعتبر دعاة التراجع أن المصادقة على « الميثاق الوطني » بعد الإثراء هزيمة غير منتظرة خاصة وانهم يسيطرون على مصادر القرار في جميع المستويات، وتأكدوا أن القواعد النضالية، رغم التهميش ومختلف انواع العرقلة والابعاد ، ما تزال قادرة على تعبئة الجماهير عندما يكون الامر متعلقا بالخيارات الاساسية وبالمكتسبات الثورية، لأجل ذلك تقبلوا الصفعة بابتسامة صفراء وشرعوا في الاعداد للمخطط الذي سيصل مرحلة النضج في « اسبوع الاجهاض » .

بدأت الحملات متتالية للانتقام من امناء المحافظات واعضاء الامانة الدائمة للّجنة المركزية الذين قاموا بادوار اساسية اثناء عملية الإثراء والذين لم يكونوا ، بحكم تكوينهم السياسي وماضيهم النضالي ، مستعدين للقيام بدور الامعية والمعمعية، فعزلوا من مناصبهم أو جمدوا في أحسن الحالات ثم استبدلوا باطارات ادنى تحت غطاء التشبيب وتطوير أساليب العمل.

تحركت منظمة المجاهدين في ذلك الحين، للاحتجاج على موجة العزل التي لم تبق مقتصرة على صفوف الحزب بل انتقلت بكيفية لا تقل عنفا الى صفوف « الجيش الوطني الشعبي » مستهدفة اعضاء « جيش التحرير الوطني » ، بيد ان تحرك المنظمة وحده لم يكن كافيا وعليه فان العملية لم تتوقف وبذلك تم قطع الخطوة الاولى في تعبيد الطرق الموصلة الى « اسبوع الاجهاض » .

وتبع موجة العزل والتجميد عمليات اخرى متباعدة تمت خلالها ، احالة العديد من الاطارات الشابة نسبيا والمثقفة من الحزب والجيش على التقاعد المبكر دون الاعتماد على اي معيار منطقي، فقط كانت رسائل الاحالة غير المسببة تنقل لاصحابها بواسطة الحاجب أو عن طريق البريد.

كل هذه العمليات المتتالية قد زرعت الارهاب والرعب في اوساط الاطارات السامية

التي اصبح معظمها يسعى بكل الوسائل للحصول على حماية « الرئاسة » والاعلان عن ولائه اللامشروط لها ، وكان ذلك يتم على حساب المبدأوالكرامة والشرف .

إن مصدر القرار لم يعد يهمه سوى انتقاء المصفقين والمهللين الذين كانت تسند اليهم أخطر المناصب في جميع الميادين ، وعندما تم له ذلك بالنسبة لمعظم الميادين وخاصة ميادين الاتصال مع الجماهير ، التفت الى النصوص يعمل على تزييفها من خلال دورات اللجنة المركزية و« المجلس الوطني الشعبي » ، وعندما يصمد اعضاء اللجنة المركزية والنواب ، فان النصوص ، المصادق عليها بالاجماع احيانا تطرح جانبا وتستبدل بما هو ملائم للخطة ثم تنشر معدّة ومحرّفة ، وحينما يجرؤ أحد على الاحتجاج أو ابداء الملاحظة ، فانه يتهم « بالدوغماتية » وعدم الاستعداد للتطور ومسايرة العصر ثم تبدأ المضايقات الى ان يعزل او يستقيل بكل ما في الكلمة من معنى .

فبهذه الطريقة وهذا الاسلوب في التعامل مع الاطارات وقع ترويض القواعد الحزبية وعزلها نهائيا عن كل ما يجري في البلاد .

فالجمعيات العامة على مستوى القسمات والمحافظات لم تعد تعقد الا للمباركة او للنظر في موضوعات يعرف الجميع أنه تم الفصل فيها في أماكن أخرى . ولم تعد الخلايا تخوض في أمور السياسة لان ذلك محظور عليها .

وفقد المناضلون كل ثقة في الدور المحدد لهم بواسطة المواثيق ومختلف النصوص الاساسية ، لقد أصبحوا مقتنعين بانهم « الديكور » الذي لا يضر ولا ينفع واعطت لهم الادلة ، في أكثر من مناسبة ، على ان ايديولوجية الحزب محيّدة ، وان السياسة الجديدة التي تنتهجها البلاد لا علاقة لها بالمبادي، التي آمنوا بها وسعوا بكل ما أوتوا من قوة لادخالها حيز التنفيذ .

لقد كانت « جبهة التحرير الوطني » اثناء فترة الكفاح المسلح ، قد تمكنت من تعبئة الطاقات حول شعاري « استرجاع السيادة الوطنية » و« استعادة الاستقلال الكامل » . وأضاف « حزب جبهة التحرير الوطني » الى الشعار الاخير شعارات أخرى تتماشى مع « ثورة نوفمبر » مثل « محاربة الامبريالية بجميع الوسائل وحيثما وجدت » ، و« بناء المجتمع الاشتراكي » ، و« محاربة الاستعمار بجميع انواعه » ، و« مساندة حركات التحرير في العالم » ، و« الانتصار لجميع القضايا العادلة » .

ان كل هذه الشعارات النبيلة والمجندة فعلا قد غيبت بأوامر، خاصة منذ سنة ست وثمانين وتسعمائة والف، اي بعد انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب وحلّ محلها، بقدرة قادر، نوع من التفلسف الذي يرفض الاشتراكية ويهزأ من الاسلام ويدعو الى التحالف مع الامبريالية والاستعمار وما يتطلبه ذلك من تنكر لحركات التحرير والتحرر وللقضايا العادلة في العالم.

ان هذا التفلسف الجديد الذي ينطلق من رواسب الفكر الاستعماري هو الذي اخترع فكرة ربط الجزائر حضاريا وثقافيا ببلدان البحر الابيض المتوسط، واستبدل عمليا، «مشروع بناء مغرب الشعوب» بفولكلور «مغرب الحكومات» الذي أقيم على أشلاء الصحراويين وفتح الباب واسعا «للفرانكوفونية».

لقد كان المناضلون يشعرون بكل هذه الأخطار، وكانوا يدركون ان الثورة مهددة بالاجهاض لكنهم كانوا بعيدين عن مصدر القرار وكانت آخر محاولة منهم لانقاذ ما يمكن انقاذه ممثلة في مسعيين أساسيين هما تعجيل الاتحاد مع الجماهيرية وتجسيد الجانب الروحي في ايديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني».

وتفاعل الشارع بمعظم فئاته الاجتماعية مع القواعد الحزبية لفائدة المسعيين المذكورين، مما جعل منفذو الاستراتيجية الفرنسية يدفعون الأمين العام الى الإستجابة الظاهرة المتمثلة في السماح بعقد ندوة وطنية حول المسعى الاول، وفي ذات الوقت إبعاد الاطارات المحركة للفكرة والمنظمة للندوة حتى تظل النتائج التي توصلت اليها هذه الاخيرة حبرا على ورق.

وفيما يخص المسعى الثاني كان اعداء الثورة يعتقدون ان بعض الحملات المشوّهة التي ينظمها الإعلام الفرنسي ضد العقيد معمر القذافي تكون كافية لجعل الجماهير الشعبية الجزائرية تتراجع عن موقفها وترفض مشروع الاتحاد من تلقاء نفسها.

ولم يبق الإعلام الفرنسي مقتصرا على اعمدة الصحافة وبرامج الاذاعة والتلفزيون، لكنه ابدع في الموضوع حيث جنّد العديد من الصحافيين والصحافيات وارسلهم الى الجزائر ليتصلوا مباشرة بالنخبة قصد تزويدها بمعلومات ما انزل الله من سلطان حول سلوكات وتصرفات قائد ثورة الفاتح وحول ما يميز الشعب الليبي من خشونة وبداوة لا علاقة لهما بعصر العلم والتكنولوجيا.

ورغم كل ما بذل من جهد لتسميم الجو، فإن مشروع الاتحاد قد قوبل بارتياح كبير في اوساط الجماهير الشعبية الواسعة، ولذلك سارع اعداء الثورة الى تنظيم «اسبوع الاجهاض» بالطريقة التي سنتعرض له بها في الفصل الخاص بسير الاحداث والفصول الاخرى، وبذلك ضمنوا دفن المشروع على مسمع ومرأى من جميع الناس وبمباركة من المخابرات الاجنبية التي ساهمت في اعداد الخطة وتنفيذها. هذه هي الظروف السياسية التي آلت اليها عشية الاسبوع الاول من شهر اكتوبر، ولو اراد الدارس المحقق تلخيصها لقال: «انها كل الخاصيات التي تميز الافراز السياسي».

الفصل الثالث

الدافع الإعلامي والثقافي

الفصل الثالث :
الدافع الاعلامي والثقافي

كان اعلام « جبهة التحرير الوطني » اثناء فترة الكفاح المسلح ناجحاً لأنه كان ينطلق من أعماق الواقع ولأن رجالاته كانوا مؤدلجين ومؤمنين ايماناً لا يزعزع بالقضية التي يناضلون من اجل انتصارها . ومعلوم ان هذه الصفات ضرورية وعندما تنعدم ، فان الاعلام ينحرف وتصبح النتائج التي يحققها عكسية .

لقد كانت وسائل الاعلام التي اعتمدتها « جبهة التحرير الوطني » في تلك الأثناء شبه بدائية ، ولأنها وضعت بين ايدي اطارات متشبعة بأيديولوجية الثورة ومؤمنة بالرسالة الملقاة على عاتقها ، فانها استطاعت ان تصمد في وجه الوسائل المتطورة التي لجأ اليها الاستعمار ، وأن تنجح في عملية تكوين الرأي العام الوطني وربح الرأي العام العالمي بالاضافة الى ما وصلت اليه من قدرة فائقة على تعبئة الجماهير الشعبية وتجنيدها حول الأهداف المسطورة في بيان الفاتح من نوفمبر سنة اربع وخمسين وتسعمائة وألف .

وكان من الممكن ان تتطور وسائل الاعلام تلك بعد استرجاع السيادة الوطنية نظراً للخبرة المكتسبة من الممارسة اثناء فترة الكفاح المسلح ولوفرة الامكانيات المادية والبشرية وللظروف الجديدة التي هيأتها انتصارات الثورة في باقي المجالات وخاصة منها ما يتعلق بتغيير الذهنيات ، لكن الأزمة السياسية وما كان لها من اسقاطات حالت دون ذلك وأدت الى تشتيت الطاقات البشرية .

وعلى الرغم من ان الآثار السلبية التي تركتها الأزمة السياسية المذكورة في ميدان الإعلام كانت واضحة المعالم وتمثلت خاصة في استبعاد المحافظين السياسيين وتجميد الدور

الأساسي الذي كانت تقوم به اللجان الشعبية في مستوى الأحياء والقرى، فان القيادة السياسية الجديدة قد جندت كثيراً من امكانياتها لتزويد المواطنين الجزائريين بصحافة مكتوبة، وليتواصل البث والارسال بالنسبة للصحافة المنطوقة والمرئية. ولم تتردد، لتحقيق ذلك، في الاستعانة بخبراء من الوطن العربي ومن فرنسا.

لقد سهرت القيادة السياسية على اسناد مسؤولية اجهزة الاعلام كلها الى اطارات من « جبهة التحرير الوطني » أو ضباط مسرحين من « جيش التحرير الوطني ». ورغم ما كان للاطارات المذكورة من كفاءة الا ان ذلك لم يكن كافياً لجعل وسائل الاعلام قادرة على تأدية الدور المسطور لها في النصوص الأساسية.

فالمسؤول الأول وحده لا يستطيع سوى ربط المؤسسة بالهيئات العليا ونقل التعليمات الى المساعدين المشرفين على التنفيذ. واذا كان هؤلاء الآخرين وجل العاملين معهم مكونين للعمل في اجهزة الاعلام الاستعمارية أو متشبعين بأيديولوجيات اخرى غير التي تعمل « جبهة التحرير الوطني » على تجسيدها على ارض الواقع، فان مهمة المسؤول الأول تصبح تأديتها شبه مستحيلة.

هكذا، اذن، استمرت دور السينما تعرض الأفلام المعتادة مثل أفلام رعاة البقر المستمدة موضوعاتها من تاريخ امريكا، والأفلام البوليسية التي ترتكز اساساً على العنف وما يتبع ذلك من تعاطي المخدرات والدعارة والاستبداد والاستغلال، والافلام الغرامية المشجعة على الانحلال والفساد بجميع انواعه. اما ما يمكن ان يكون له علاقة بالثورة فلا وجود له وعندما يوجد فتمثله بعض الافلام اليوغوسلافية أو الروسية المدبلجة بالفرنسية.

وواصلت الاذاعة والتلفزيون إرسالها على الطريقة المعهودة باستثناء النشرات الاخبارية والأحوال الجوية التي ادخلت عليها تعديلات جذرية.

اما الصحافة المكتوبة فكانت كلها تقريباً وليدة الاستقلال الوطني، لأجل ذلك، فانها لم تستقبل في صفوفها سوى ابناء « جبهة وجيش التحرير الوطني » المتشبعين فعلاً بأيديولوجية الثورة. وعلى اثر المؤتمر الأول لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » في شهر افريل اربع وستين وتسعمائة وألف ظهرت محاولات جادة لتوحيد الطاقات الاعلامية وتكريسها لخدمة عملية التنمية في شتى مجالات البناء والتشييد وبدأت ملامح الثقافة الوطنية تتضح نظرياً على الأقل.

ولو استمرت الجهود على نفس الوتيرة وفي نفس الاتجاه لتمكنت الجزائر من ارساء قواعد الثورة الثقافية الاعلامية التي لا يمكن بدونها تحقيق الاستقلال الوطني الكامل. ولقد تعمدنا دمج الثقافة والاعلام لإيماننا بأن تطور كل منهما مرهون بتطور الثاني.

فالإعلام بدون ثقافة شبيه بالجسد بلا روح كما أنّ الثقافة لا تزدهر الا اذا كان الإعلام واعياً وفي خدمتها، وشعب بلا ثقافة شعب ميت والموتى لا يستفيدون من الإعلام.

ففي هذا السياق قرر المؤتمر الأول لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » استبدال وزارة الأخبار بمديرية عامة تابعة للرئاسة ويشرف عليها واحد من اعضاء اللجنة المركزية العاملين في اطار لجنة التوجيه والاعلام التي يرأسها عضو من المكتب السياسي.

وكان فصل الاعلام عن الحكومة طبيعياً لأن توجيه الرأي العام وتكوينه من اختصاص الحزب الذي يسهر على ان يكون ذلك وفقاً للأيديولوجية التي يعمل على تجسيدها على ارض الواقع، لكن التاسع عشر من جوان الذي لم يكن يؤمن بالفكرة الحزبية لم يدرك ضرورة الاهتمام بالانسان وراح يرفع شعار بناء الدولة التي لا تزول بزوال الرجال وذلك بواسطة تدعيم الادارة وتمكينها من السيطرة على الحزب الذي وقع تهميشه عمداً.

لقد كانت الإدارة بجميع قطاعاتها مهيكلة على الطريقة الاستعمارية، وحتى عندما رحل مسيّروها الذين هم من اصل اوروبي، فان القيادة الثورية لم تعمل على استبدالهم بإطارات كفؤة من مناضلي « جبهة التحرير الوطني » بل اكثر من ذلك، فانها وافقت على ترقية العناصر التي كونها المستعمر وسمحت لها بالاستمرار في المسؤولية تمارسها وفقاً للمباديء التي لقنها اياها الاستعمار.

فوضع ادارة كهذه لا يمكن الاعتماد عليه لبناء دولة تكون في مستوى ثورة نوفمبر التي تنادي بتحرير الأرض وتحرير الانسان في آن واحد. وحتى اذا فرضنا ان تلك العناصر استيقظت بعد وقف اطلاق النار وأدركها الوعي الوطني فراحت تحاول القيام بمهامها انطلاقًا من كونها جزائرية، فانها لا تستطيع ذلك لأن اعدادها وتكوينها انما كان للقيام بدور يتناقض تماماً مع اهداف الثورة.

وعلى هذا الأساس، فان التاسع عشر من جوان قد اخطأ في حق الثورة عندما قرر

الارتكاز على طاقة بشرية ظلت في معظمها محايدة طيلة فترة الكفاح المسلح وأبعد الطاقة البشرية التي برهنت في ساعات الشدة عن التزامها بالدفاع عن الوطن واسترخصت حياتها في سبيل ذلك.

وأدى الإبقاء على الادارة كما تركتها فرنسا الى تشجيع عناصرها على التمسك بالتقاليد الاستعمارية والتخلص من العقدة الناتجة عن عدم مشاركتها في ثورة التحرير، وبالتدريج عادت العلاقات بين المصالح الادارية والمواطنين الى ما كانت عليه قبل وقف اطلاق النار وأزدادت العناصر المتشبعة بالفكر الاستعماري ثقة في النفس عندما لاحظت ان مجلس الثورة همّش بالفعل «حزب جبهة التحرير الوطني» الذي يضم في صفوفه مناضلين شارك جميعهم في ثورة التحرير. وعندما رأت ان وزير الداخلية وهو احد اعضاء مجلس الثورة البارزين، يدعو الى مناهضة الحزب بكل الوسائل ولا يتردد في ترقية من تثبت عداوته للثورة.

ان هذا الوضع اللاطبيعي قد ساعد كثيراً على احباط العزائم في اوساط العناصر الوطنية وزرع الشك في صفوف المناضلين الذين اعياهم الصراع لأنه بدون جدوى، فبدأوا ينسحبون من الميدان تاركين الفراغ للادارة تملأه بشتى انواع السلبيات.

ان تجميد المؤسسات الوطنية غداة التاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف، وعدم تعويضها بالسرعة اللازمة قاد صاحبه، بالطبع، إلى الغاء «ميثاق الجزائر»، وبذلك اصبحت الجزائر تسير بدون مشروع مجتمع وصارت الأعمال التي تتم في كافة الميادين لا تخضع لأي مقياس ايديولوجي ولا لأية رقابة قبلية أو بعدية.

واذا كان غياب الرقابة بجميع انواعها وعلى سائر المستويات قد تسبب في افلاس الاقتصاد الوطني، فانه امات الاعلام والثقافة وعرّض الإنسان الجزائري لأشكال الغزو التي جرّدته من عناصر شخصيته الوطنية وجعلت منه اداة طيعة يسهل استعمالها في الوقت المناسب لاجهاض الثورة.

ان مجلس الثورة الذي لم يتفطّن لضرورة الاعتناء بالانسان قبل التفرغ لأي عمل آخر، قد اهمل قطاعي الاعلام والثقافة. وقاد ذلك الاهمال، حتماً الى خلخلة اسس المدرسة والجامعة والى تشويه الشارع والغاء الدور المسطور للعدالة، وبالتالي اصبح من

باب المستحيلات بناء المجتمع الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر التي جاءت لتحرير الأرض وتحرير الانسان والتي كلف انتصارها اثناء فترة الكفاح المسلح اثماناً من الصعب تقديرها.

هكذا نستطيع الجزم بأن وضع «ميثاق الجزائر» في رفوف الأرشيف هو الذي حرم الجماهير الشعبية من الاعلام الثوري ومن الثقافة الوطنية كما حددها برنامج طرابلس، وبالمقابل فتح ابواب الغزو واسعة، ومكّن الاستعمار الفرنسي من العودة الى الجزائر ليعبث بمقدسات الثورة وفي مقدمتها السيادة الوطنية.

ان عدم التمسك «بميثاق الجزائر»، وعدم الالتزام بتطبيقه هما اللذان اباحا اعمدة الصحافة الوطنية لجميع الأقلام بعد ان كرسا تقسيم وسائل الاعلام الى حكومية وحزبية كما لو كانت الجزائر تنطلق من ايديولوجيتين مختلفتين لبناء مجتمعين متباينين في كل شيء. واغتنمت التيارات المناهضة للثورة هذه الفرصة، فراحت بواسطة مناضليها تسعى للسيطرة على تلك الرسائل مشيعة في اعلى مستويات الحكم انّ النضال الحقيقي لا يعني الانخراط في صفوف «حزب جبهة التحرير الوطني» فقط، ولكنه يتمثل بالنسبة لكل واحد، في اجادة انجاز المهمة الموكولة اليه حيثما وجد.

ونتيجة لهذا الوضع المزري، اصبحت الصحيفة الواحدة تطلع على قرائها مليئة بالتناقضات السياسية والأيديولوجية. وللتأكد من هذه الحقيقة بامكان المرء ان يعود الى الأرشيف، واذ يفعل فانه سيلحظ بأن الأمر يتعلق بكل الجرائد والمجلات لا يستثنى من ذلك حتى تلك الخاضعة مباشرة للحزب وللمنظمات الجماهيرية.

فعندما لا يكون المدير ومساعدوه مناهضين للثورة، فان الصحافيين في معظمهم غير متشبعين بأيديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني» ومن ثمة فهم غير ملتزمين بالعمل على تطبيقها على ارض الواقع.

وصارت الجريدة الواحدة تشتمل على اقلام تنعت بالتقدمية وأخرى بالرجعية أو بالحيادية في حين لا يوجد اثر لأقلام «حزب جبهة التحرير الوطني» في ما يسمى بالصحافة الحكومية، واذا وجدت في الألسنة المركزية للحزب والمنظمات الجماهيرية فهي لا تشكل الأغلبية.

ان المحلل السياسي لا يحتاج الى جهد كبير ليخلص الى ان مثل هذه التركيبة في الوسط الاعلامي، لا تسمح ابداً، بتكوين الرأي العام الجزائري وتوجيهه الوجهة التي تساعد على بناء المجتمع التي حددت الثورة معالمه في مواثيقها الأساسية.

ان المثقفين، في الجزائر، وخارجها، يتجاهلون هذه الحقيقة، ويحلو لكثير منهم ان يتهم «حزب جبهة التحرير الوطني» بالدكتاتورية. وعندما وقعت «مؤامرة اكتوبر»، ارتفعت الأصوات منادية بالقضاء على احتكار السلطة وبفسح المجال لأرساء قواعد الديموقراطية داخل وسائل الاعلام.

ولم تتردد بعض الأقلام المغرضة للتشهير بالحزب، دون القيادة السياسية، زاعمة ان الديموقراطية في المؤسسات الاعلامية كانت ضحية المادة ١٢١ من القانون الأساسي لـ«حزب جبهة التحرير الوطني». ان الملاحظ الفطن لا يحتاج الى دليل لرد هذه المزاعم التي تندرج في اطار اللامعقول واللامنطق. اذ من الصعب جداً بالنسبة للانسان العاقل ان يبريء القيادة السياسية ويتهم القواعد الحزبية بارتكاب ما لا علاقة لها به لا من قريب ولا من بعيد. هذا بالاضافة الى ان المادة المذكورة التي جاءت مكان المادة ١٢٠ من نفس القانون، لا علاقة لها بتنظيم المؤسسات الاعلامية أو غيرها من المؤسسات الوطنية التي تتحكم في مصير البلاد.

انّ المادة المذكورة في صيغتها الأولى والثانية لا تتعلق سوى باسناد المسؤولية في المنظمات الجماهيرية والاتحادات العلمية والثقافية والمهنية الى المناضلين المنخرطين في «حزب جبهة التحرير الوطني» ودون الدخول في التفاصيل الخاصة بصفة النضال. تجدر الاشارة الى ان الخطأ القاتل بالنسبة للحزب انما يكمن في كونه لم يطبق هذه المادة حرفياً ليس كما وردت في القانون الأساسي ولكن لتشمل جميع المناصب الأساسية ومناصب الحل والربط في جميع الميادين وعلى كافة المستويات.

ان عدم تطبيق هذه المادة هو الذي جعل المؤسسات بجميع انواعها تسير بواسطة اطارات غير متشبعين بأيديولوجية الحزب الواحد المفترض فيه ان يكون حاكماً، وغير

مهيئين للعمل من اجل تجسيد تلك الأيديولوجية على ارض الواقع. هذا اذا لم يكونوا مجندين ومعبئين للعمل المضاد بجميع اشكاله.

اما ان يناقش المرء مسألة تطبيق هذه المادة بالنسبة للتنظيمات التي تشكل الامتداد الطبيعي للحزب فغير وارد على الاطلاق لأن اية تشكيلة سياسية، في اي مكان من العالم لا تستطيع ان تسند تسيير روافدها لغير مناضليها اللهمّ الا اذا كانت تريد الانتحار كما وقع لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » الذي ترك صناعة الرأي العام وتوجيهه ووضع برامج الدراسة في جميع المستويات وكذلك مختلف القوانين الى عناصر لها حسابات قديمة مع « جبهة التحرير الوطني » أو هي متشبعة بأيديولوجيات غير ايديولوجيته.

من هذا المنطلق اصبح الاعلام والثقافة في الجزائر خاصة ابتداء من عام ستة وستين وتسعمائة وألف يسيران في الاتجاه المعاكس للتاريخ.

فالاعلام لم يعد سوى نقل غير أمين للبرقيات التي توردها وكالات الأنباء وخاصة منها « وكالة الأنباء الفرنسية ». وعندما تنشر الصحف تحقيقات حول ما ينجز في الجزائر فانها لا تعدو ان تكون مجرد املاء لابراز ما يريد المسؤولون اظهاره. اما الحقيقة التي من حق المواطن الاطلاع عليها، فان الصحافي نفسه لا يستطيع الوصول اليها نتيجة لما تحاط به من سر وكتمان. وفي كثير من الأحيان، فان المشرفين على الانجاز هم الذين يصيغون التحقيق ثم يسلمونه مقروناً جاهزاً للطباعة.

طبعاً هناك استثناءات لأن التعميم غير جائز، ولأن من بين الصحافيين من يرفض هذا الأسلوب في العمل، لكنهم قلة. وعندما يحاولون ممارسة العمل الصحافي بدافع أو بآخر، فانهم يتعرضون لأنواع من المضايقة والقمع.

ولأن الاعلام لا يؤدي دوره الحقيقي المحدد له في المواثيق الأساسية، فان الثقافة لا تزدهر، بل ان مجالاتها تتقلص ويعتريها المسخ والتشويه قبل ان يجتاحها الموت في النهاية وتترك مكانها للفولكلور الاباحي الذي يساهم بفعالية بنشر الانحلال وقتل المجتمع.

لقد كانت السنوات العشر الأولى من الحكم البومديني كلها صراع من اجل البقاء والحفاظ عى مقومات الثقافة الوطنية، وكان مجلس الثورة كمؤسسة يقف موقف المتفرج من ذلك الصراع الذي كانت اطرافه الرئيسية هي الأجهزة التنفيذية وفي مقدمتها وزارة

الداخلية و« حزب جبهة التحرير الوطني » بما فيه من مثقفين على قلتهم وتنظيمات جماهيرية.

ان وزارة الداخلية هي المسؤول الرئيسي على الردة الثقافية التي اصابت البلاد وعلى التردي الذي سيكون واحداً من اسباب الوصول الى « اسبوع الاجهاض » العسير ونقول هذا انطلاقاً من المعطيات التالي :

١ ـ ان وزير الداخلية، في تلك العشرية، قد ظل مستميتاً في دفاعه عن بقاء الادارة بجميع فروعها مفرنسة وفي ردّه لكل المحاولات الرامية الى استعمال اللغة العربية حتى في المصالح التي تتعامل مباشرة مع الجمهور.

٢ ـ ان وزير الداخلية كان يرفض رفضاً مطلقاً ترشيح المعربين لغة وفكراً لشغل مناصب المسؤولية في القطاع الواسع الذي كان يشرف عليه، ومن ثمة فإنّ معظم الولاة ورؤساء الدوائر والمجالس التنفيذية المعينة كانوا من المفرنسين الملتزمين باتجاه وزيرهم والعاملين على تعميم ذلك الاتجاه في مجالات اختصاصهم. وعندما نعرف ان تلك المجالات واسعة وحيوية يصبح من السهل جداً تصور مدى تأثير ذلك على تربية النشء الصاعد وعلى واقع الجماهير الشعبية بصفة عامة.

٣ ـ ان المدرسة الوطنية للإدارة التي تكون الاطارات العليا التي تسند لها مسؤوليات التسيير والتخطيط والتوجيه في الداخلية والخارجية والعدل وفي الادارات المركزية لجميع الوزارات قد اصبحت بقرار من وزير الداخلية قلعة للفكر الاستعماري محرمة على اللغة العربية وعلى المتعلمين بها.

٤ ـ ان وزارة الداخلية قد استطاعت، في تلك العشرية ان تجند الأجهزة التنفيذية ضد الحزب والمنظمات الجماهيرية باعتبار أنّ مؤسسات الثورة هي التي تقف حجر عثرة في طريق الفرنسة المطلقة وفسح المجال لعودة الاستعمار في شكله الجديد المتمثل في السيطرة على الحياة السياسية الوطنية وتعبيد الطريق للرأسمالية الأجنبية.

غياب المثقفين الوطنيين

ان الصحافة الوطنية، في الجزائر، قد انحرفت هي الأخرى عن « ميثاق الجزائر »، ولم

يعد صحافيوها ينطلقون منه لمعالجة مختلف قضايا التنمية في البلاد . وسيظل الانحراف قائماً طيلة العشرية الموالية للتاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف .

ولقد كان من المفروض ان يركز الصحافيون خلال الفترة المذكورة على الموضوعات الأساسية التي حددها « ميثاق الجزائر » باعتبارها وسيلة ضرورية لبناء المجتمع الذي تسوده العدالة الاجتماعية وتلغى فيه الى الأبد ظاهرة الفوارق الناتجة عن استغلال الانسان للانسان .

ونسي الناس المحاور الكبرى التي حددها « ميثاق الجزائر » كمنطلق لبناء المجتمع . ولم يعد ثمة من يذكرهم بأن المؤتمر الأول لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » قد قرر ، عندما صادق على الوثيقة النهائية ، العمل بكل الوسائل للإنتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وضبط لذلك المهام الرئيسية التي يجب تحقيقها في جميع الميادين بالنسبة للفترة الفاصلة بين المؤتمرين .

ان « ميثاق الجزائر » هو الذي نص على ان الحكم الثوري مطالب بالدفاع عن مصالح الفئات الكادحة ضد تعسف مالكي وسائل الانتاج من جهة وضد البورجوازية البيروقراطية من جهة ثانية ، مركزاً على ضرورة التمييز بين الملكية الخاصة المستغلة التي يجب ان تزول ، والملكية الخاصة غير المستغلة التي ينبغي تشجيعها حتى تتمكن من الاسهام فعلياً في حركة التنمية الشاملة ...

وللتغلب على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الناجمة عن تأخر الوعي الاجتماعي وعن الوضع اللاطبيعي الذي خطط له المستعمر السابق ليكون سمة غالبة لسائر الأجهزة التنفيذية في الجزائر فان الميثاق قد حدد للقيادة السياسية مهمة توعية الجماهير وتعبئتها وبذلك يجعلها تدرك الأخطار التي يمثلها الاستعمار الجديد الذي صار يركز على الغزو الثقافي كوسيلة لفرض سيطرته ولتأييد التبعية والاستغلال بالنسبة للشعوب التي استطاعت ان تسترجع سيادتها بطريقة أو بأخرى .

ففي هذا السياق اكد « ميثاق الجزائر » ان الثقافة الجزائرية ستكون قومية وثورية وعلمية . ولكي تكون الثقافة كما وصفها « ميثاق الجزائر » ، لا بد لوسائل الاعلام ان تتمكن من طبع الحياة الوطنية بالأفكار الرئيسية التي تشكل ايديولوجية « حزب جبهة التحرير الوطني » والتي تتمحور حول مكافحة الامبريالية والاستعمار بجميع انواعه وكذلك

الرأسمالية والبيروقراطية، وحول العمل الدؤوب من اجل استرجاع مقومات الشخصية الوطنية من خلال العناية بالدين واللغة والعادات النافعة والتقاليد المفيدة.

فبدلاً من القيام بالدور النبيل المنتظر منها انجازه لتمكين الجماهير الشعبية من تجنب الأخطار التي تنجر عن الانحرافات التي قد تنزلق فيها القيادات السياسية. ومن اكتساب الوعي الذي يسمح لها بأن تحافظ على المكاسب وتنميها وبأن تسهم فعلياً في صنع مكاسب جديدة، اصبحت وسائل الاعلام مجرد وسيط ينقل للقراء ما يريده المسؤولون وبذلك ساعد على خلق رأي عام فقد كل الثقة في نظام الحكم وفي المثقفين عامة والصحافيين بصفة خاصة.

لقد اخطأ رجال الاعلام عندما استهانوا بفطنة الجماهير وذكائها وصدقوا انها تقبل منهم كل ما يقدمونه لها، وأخطأ النظام بدوره، عندما ظن ان ترويض وسائل الاعلام وتحويلها الى مجرد نشرات اخبارية تعكس ما يرد في برقيات وكالات الأنباء وبلاغات المرافق الرسمية، يخدمانه ويمكنانه من اكتساب تأييد الشعب. وتسبب الخطأ المزدوج في ضياع الاعلام وتعفن النظام وتهميش الجماهير مما ادى الى تردي الأوضاع في كافة ميادين الحياة اليومية.

ولم يكن حظ الثقافة أوفر من حظ الاعلام. فالعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية والانتاج الفكري والابداع الفني والأدبي كلها لم تكن مسايرة لما ورد في «ميثاق الجزائر»، وكان ذلك امراً طبيعياً لأن النصوص الأساسية تؤكد استمرارية الثورة وضرورة مواصلة العمل من اجل تحقيق الأهداف المسطورة في بيان الفاتح من نوفمبر. لكن برامج التربية والتعليم والتكوين لم تتخلص من تأثير الفكر الاستعماري هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فان المسؤولين عن ترشيد الجماهير لم يتفطّنوا الى ضرورة وضع نمط للحياة يأخذ في الاعتبار كافة العناصر المكونة للشخصية الوطنية ويسهم في قولبة الانسان الجزائري الجديد القادر على بناء المجتمع المتحرر من كل انواع السيطرة والاستغلال والاستبداد. لقد استهان هؤلاء المسؤولون بالبعد الثقافي في عملية البناء والتشييد وراحوا يسخرون كل امكانياتهم للنهوض بالميادين الاقتصادية. وبما ان البناء الاقتصادي مرهون بمدى قدرة الانسان على الخلق والابداع والتسيير والصيانة، فان المجهود ضاع سدى واصبحت البلاد كلها تعيش في حلقة مفرغة صار من الصعب جداً تكسيرها.

وعلى غرار الحزب، اصبح المثقفون الجزائريون ينشطون على هامش المجتمع وفي كثير من الأحيان ضد توجيهات الثورة.

فالمثقف هو نتاج المدرسة والثانوية والجامعة مطعماً بالكتاب وبما تنشره وتبثه مختلف وسائل الاعلام الوطنية والعالمية. واذا كانت البرامج التعليمية غير مطابقة لمشروع المجتمع المتفق عليه، واذا كانت المصادر الجامعية التي يتغذى منها الطلبة والأساتذة خاصة في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية لا علاقة لها بواقع الجماهير الشعبية، واذا كانت وسائل الاعلام بجميع انواعها اسيرة المستعمر السابق يتفنن في وضع برامجها وتوجيه انتاجها فاننا لا نستطيع القول ان جزائر ما بعد استرجاع السيادة الوطنية قد كونت مثقفين وطنيين يمكن الاعتماد عليهم ليكونوا المعبرين الصادقين عن طموحات الشعب الذي اعطى الكثير من اجل تحقيق الاستقلال الوطني الكامل وليكونوا قادرين على التفاعل مع همومه اليومية وأهلاً لربح ثقته التي هي ضرورية لتعبئته وتجنيده حول اهم محاور البناء الوطني.

ان التردي في مجالي الثقافة والاعلام لم يقد الى تهميش الجماهير الشعبية وجعلها تتخبط في متاهات مظلمة فقط، لكنه ادى مع مر الزمن الى خلق «أوليفارشية» تسبّب سوء تسييرها للبلاد في انحراف الثورة تمهيداً لاجهاضها.

قد يقال: كيف يمكن لصحافة مكتوبة كانت أو منطوقة أو مرئية أن تؤدي الى ميلاد «أوليفارشية»؟ والجواب على هذا السؤال لن يكون صعباً عندما ندرك ان السكوت المطلق عن التجاوزات الفاضحة والكتابة فقط بما يرضي المسؤول ويأمر منه يقودان حتماً الى تحويل هذا الأخير الى طاغية مستبد، ثم يلتئم الطغاة بمختلف الأساليب على رأس المرافق في جميع المجالات ويكونون مع ذوي الأموال المنهوبة واحدة من ابشع وأحط «الأوليفارشيات»، وهو ما حصل في الجزائر خلال حوالي ربع قرن من السلطة التي لا تخضع ممارستها لأي مقياس اخلاقي أو معيار وطني ولا لأي شرط من شأنه ان يضمن ادنى ما يجب ان يتوفر من الكفاءة والنزاهة والالتزام بمشروع المجتمع المصادق عليه بأغلبية ساحقة من قبل الجماهير الشعبية الواسعة.

فسكوت رجال الاعلام وأمعيتهم خلال العشرية الأولى التالية لإنقلاب التاسع عشر

من جوان هما اللذان جعلا مشروع « الميثاق الوطني » يبدو للجماهير الشعبية وخاصة منها فئة الشباب وكأنه وثيقة جديدة من وضع عباقرة اخذوا في الاعتبار كل كبيرة وصغيرة. وفي الواقع فان « الميثاق الوطني » عندما نخلصه من التناقضات الأيديولوجية والغموض السياسي يصبح هو نفس « ميثاق الجزائر » الذي امر مجلس الثورة بوضعه في الرفوف غداة التاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف. لكن وسائل الاعلام لم تقل شيئاً مكرسة بذلك سياسة النسيان التي تجعل كل الاجراءات التي تتخذ والانجازات التي تتحقق اعمالاً فريدة من نوعها في افريقيا والوطن العربي حتى ولو كانت تلك الاجراءات والانجازات تتعلق فقط باعادة النظر في وثيقة ظلت مهملة سنوات طويلة.

ولأن « الميثاق الوطني » هو عملية اثراء « لميثاق الجزائر » الذي كان اثراء لبرنامج طرابلس المنطلق من وثيقة وادي الصومام وبيان الفاتح من نوفمبر، فان الشعب الجزائري قد صادق عليه بأغلبية ساحقة.

لقد ركز « الميثاق الوطني » على ضرورة اعادة بناء الشخصية الوطنية المتمثلة عناصرها خاصة في الدين الاسلامي واللغة العربية وفي التاريخ والثقافة بصفة عامة، وعلى السعي المتواصل من اجل ايجاد نمط للحياة خاص بكل الجزائريين ومساير لمتطلبات الثورة التي اذ ترفض التخلف في جميع صوره، فانها تحارب التبعية بكل اشكالها وكذلك كل الأحكام المسبقة المتعلقة بالعرق أو الجنس. وتلغي في اوساط المجتمع الجزائري، سائر الأمراض الاجتماعية مثل المحسوبية والجهوية والقبلية والعشائرية.

وكان من المفروض ان يتخذ كل قطاع ما جاء في « الميثاق الوطني » مرجعاً يعود اليه كلما تعلق الأمر بوضع مخطط تنموي، ومنطلقاً لانجاز المهام الموكولة اليه. وكان على رجال الاعلام ان يتشبعوا بروح الميثاق حتى يتمكنوا من تأدية دور المنبه الذي يجنب الوقوع في الانحرافات.

ولأن معظم رجال الاعلام لم يكونوا متشبعين بأيديولوجية الثورة لأنهم لم يدرسوها في مختلف مراحل التعليم فان دورهم ظل منقوصاً وتضاءل شيئاً فشيئاً حتى خرج القطار نهائياً من سكّته وهم في غفلة لا يعقلون.

فالاستعمار الفرنسي لم يلق سلاحه سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، لكنه تكيّف مع الأوضاع الجديدة التي اوجدتها الأمبريالية العالمية، فخضع الى الاعتراف بالسيادة الجزائرية صورياً، وفي الأعماق راح يوظف « اتفاقيات ايفيان » التي سهر على صياغتها بالكيفية التي تجعل منها وسيلة فعالة لأبقاء الجزائر والجزائريين في حالة التبعية التامة.

ففي اطار تطبيق « اتفاقيات ايفيان » وقع تكريس اللغة الفرنسية ضرة للغة الوطنية تحجبها من الظهور متى شاءت وتمنعها من التطور الحقيقي الذي يسمح لها بأن ترقى الى مصاف لغات العلم والتكنولوجيا. واكتست عملية التعريب صبغة التهريج التي لا يمكن ان تساعد على تحقيق الأهداف المسطورة في النصوص الأساسية للثورة.

ان اللغة ليست مجرد وسيلة للتبليغ كما يزعم الكثير من المتعلمين، لكنها وعاء حضاري وأداة للثقافة بالاضافة الى كونها عنصراً اساسياً من العناصر المكونة للشخصية الوطنية. فاذا ما ازدهرت تفتحت الشخصية واستطاعت ان تحقق استقلالها، واذا ما تقهقرت انغلقت الشخصية على نفسها وجنحت الى التخلف والجمود.

وانطلاقاً من النصوص الأساسية التي تسير البلاد بمقتضاها، كان المسؤولون الذين بيدهم الحل والربط يظهرون موافقتهم على التعريب ويتخذون بعض التدابير التي توهم المواطن العادي بأنهم صادقون فيما يظهرون، لكنهم، في الواقع، كانوا يصدرون الأوامر الصارمة لأبعاد اللغة الوطنية عن مختلف ميادين الحياة اليومية، ولقد كانوا، في ذلك، مدفوعين بهيمنة الفكر الاستعماري عليهم سواء بسبب التزاماتهم الأيديولوجية بالنسبة للذين كونهم الاستعمار خصيصاً ليواصلوا مهامه أو بسبب عدم الوعي الكافي بالنسبة لبعض الاطارات الوطنية التي ظلت رغم التغيرات التي احدثتها الثورة، عاجزة عن رفع التحدي واتخاذ القرار المستقل.

فعلى هذا الأساس، وبينما كانت الدوائر الرسمية تواصل رفع شعار التعريب لتنويم الجماهير الشعبية وايهامها بالعمل على تجسيد مشروع المجتمع الذي صادقت عليه، كان الواقع مغايراً تماماً للأهداف المسطورة في « الميثاق الوطني »، ومن جملة ذلك ان المؤسسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديبلوماسية كلها لم تسمح للغة

العربية بالدخول الى مرافقها ، وكذلك الأمر بالنسبة للوزارات والولايات والدوائر وحتى المؤسسات التربوية التي كانت وما تزال تسير بالفرنسية فقط .

لقد استطاع الفكر الاستعماري ان يسيطر بعنف على ذهنية المسيرين الحقيقيين الذين اصبحوا يعتبرون ان زحزحة الفرنسية عن المكانة التي تحتلها سيؤدي حتماً الى ابعادهم عن المسؤوليات ، ومن ثمة جعلوا من مناهضتهم لتعميم استعمال اللغة الوطنية مسألة دفاع عن البقاء .

ونظراً الى انهم لا يستطيعون الجهر بموقفهم ذلك فانهم اتخذوا لأنفسهم وجهين : احدهما ، وهو الظاهر ، يناصر التعريب ويدعو الى ايجاد افضل السبل لتحقيقه لكن بكثير من التأني وفي اطار علمي ، وثانيهما ، هو الباطن والحقيقي ، يناهض العروبة والاسلام في اساسهما ويبذل كل ما في الامكان لدعم الفرنسية ولفصل الجزائر عن الوطن العربي وربطها بفرنسا وما يسمى بحضارة البحر الأبيض المتوسط . وطبيعي ان الوجه الثاني هو الغالب لأنه ينطلق من ايمان بقضية واستعداد مطلق للعمل من اجل نصرتها ، ولأن اصحابها يجمعون كل وسائل التنفيذ بين ايديهم بينما لا يناصر التعريب الفعلي سوى « حزب جبهة التحرير الوطني » الذي يعيش على الهامش رغم المحاولات اليائسة التي يقوم بها مناضلوه على جميع المستويات .

وقد ادى تآمر اولئك المسؤولين على لغة الضاد في الجزائر ، الى ايجاد صور غريبة في الشارع مثل الكتابة الغالطة والحرف الردي، والعبارات التي لا معنى لها في الوقت الذي تحظى فيه اللافتات الفرنسية بكل العناية شكلاً ومضموناً . وبديهي ان تلك الصور ، مع طول المدة ، قد تسببت في تنفير الشباب من لغته وجعله يشعر بالنقص ازاء اللغة الأجنبية .

وقد بقي الوضع مستمراً على هذه الحال حتى بعد تعريب المدرسة الأساسية اي بعد ان اصبح كل المتخرجين من الثانويات معربين ومعظمهم موزعين على الفروع العلمية والتكنولوجية .

وليس غريباً اذا قلنا ان تلك التصرفات الاجرامية الصادرة عن اولئك المسؤولين قد تسببت في اضاعة الأجيال الصاعدة التي صارت تنهي دراستها وهي في معظمها لا تجيد واحدة من اللغتين . فهي تستعمل العربية في ساعات الدرس لكنها مجبرة على التعامل

بالفرنسية مع المحيط الاداري ومع المؤسسات التي تتحكم في الشغل بجميع انواعه.
ولم تكن اللغة وحدها هي المستهدفة من طرف الاستعمار الجديد، بل ان الإسلام ايضاً له نصيب وافر من المحاربة التي تتمثل في التهميش والتشويه والتحريف.

تغييب الإسلام

فـ« الميثاق الوطني » قد اكد ان الشعب الجزائري شعب مسلم، وان الإسلام هو دين الدولة وهو احد المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية والحصن المنيع الذي مكن الجزائر من الصمود في وجه جميع محاولات النيل منها: وهو دين النضال والصرامة والعدل والمساواة. لكن رغم كل هذه التأكيدات، فان التربية الاسلامية لم تدخل المدرسة الا في بداية الثمانينات وبكيفية شكلية تضر اكثر مما تنفع.

اما وسائل الاعلام والثقافة فانها ما تزال حتى الآن لا تأخذ في الاعتبار ما ورد في « الميثاق الوطني » بصياغتيه الأولى والثانية.
فدور السينما لا تعرض سوى الأفلام المفسدة للأخلاق الاسلامية، وكذلك التلفزة والاذاعة اللتين لا يجد فيهما المتفرج والمستمع ما يساعده على تعلم دينه. اما الجرائد والمجلات والدوريات في جزائر الثورة فانها محايدة لا تتدخل في الشؤون الدينية كما لو ان ثمة فصلاً بين الدين والثقافة والاعلام والسياسة في منظور الإسلام.
انّ نفس المتآمرين على اللغة العربية هم الذين خططوا لتشويه الاسلام وتهميشه، وكما كان الأمر بالنسبة للغة فانهم لبسوا ثوب المناصر ليتحقق لهم تنفيذ خطتهم الدنيئة.
فانشاء وزارة الشؤون الدينية وتأسيس مجلس اسلامي اعلى يعين رئيسه وأعضاؤه من طرف الوزير، وحصر نشاط المؤسستين في المساجد فقط وفي اصدار الفتاوى المتعلقة بالصيام والزكاة والحج، كل ذلك كان المقصود منه تهميش الاسلام ومنعه من الانتشار.
صحيح ان الجزائر في حاجة الى مصلحة تتولى الاشراف على المساجد، لكن الأهم من كل شيء هو ان يكون للبلاد مجلس ديني أعلى ينتخبه علماء الأمة، ويكون له القول الفصل في صياغة مشروع المجتمع ومتابعة التطبيق في جميع الميادين بدءاً من المسجد

وانتهاءا ببناء الشارع مروراً بوسائل الاعلام والثقافة والعدالة والتربية والتعليم والتكوين بكل انواعه.

- ان اهمال اللغة الوطنية وعدم الانتباه الى ان الازدواجية اللغوية تمثل الوجه الأبشع للاستعمار الجديد، وعدم الاهتمام بالدين ومنعه من تأدية وظيفته كاملة في المجتمع الجزائري. كل ذلك ادى الى حرمان الانسان في جزائر الثورة من نمط للحياة يميزه عن الآخر.

فالجزائريون قد اصبحوا في معظمهم يحاولون تقليد ما يجري في الغرب المسيحي وفي فرنسا على وجه الخصوص. ونظراً الى عدم احتمال الشخصية الوطنية فان التقليد جاء اعمى وسرعان ما تحول الى تبعية مطلقة، وساعد على ترسيخ تلك التبعية خاصة بعد اكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف انتشار الهوائيات المقعرة التي تمكن من التقاط برامج القناتين الفرنسيتين الخامسة والسادسة، وهي برامج مخصصة لتخريب المجتمع الاسلامي في المغرب العربي.

ولقد كان من الممكن ان تكون وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين فرصة للربط من جديد مع ثورة نوفمبر، لكن تدخل قيادة الجيش منع من ذلك اذ لم يسمح لممثلي القاعدة الحزبية بمعالجة الموقف ديموقراطياً وفرض على المؤتمرين امين عام للحزب وقيادة سياسية لا علاقة لمعظم اعضائها بالفكرة الحزبية. ووجد المناضلون انفسهم مضطرين الى السكوت حفاظاً على الوحدة الوطنية وأمن البلاد واستقرارها.

ولما حاولت بعض الاطارات القيادية تدارك الموقف عن طريق تمكين الحزب من تأدية دوره في جميع ميادين الحياة اليومية تعرضت الى الابعاد والتهميش بحجج ليس أوهى منها سوى حجة الخوف من الفوضى والاضطراب في السكوت عن الإجراءات التعسفية التي ستقود البلاد الى الكارثة التي ما بعدها كارثة. وتتمثل محاولة الاطارات المذكورة خاصة في جعل ما اصطلح على تسميته بالمؤتمر الرابع يصادق على لوائح مستوحاة من «الميثاق الوطني» وتهدف الى التذكير بأن مواصلة الثورة واجب يمليه الوفاء لأرواح الشهداء وضرورة تحتمها رغبة الشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال الكامل الذي يرفض كل انواع التبعية.

تشريع الإعلام وسقوط الشعارات

ففي هذا السياق اكدت لائحة الاعلام ان مراقبة الاعلام وتوجيهه من اختصاص الحزب الذي يتولى ذلك خدمة لأهداف الثورة الاشتراكية وضماناً لوحدة الفكر بين الجماهير الشعبية والقيادة السياسية وتحقيقاً لمستوى اعلى من الترابط والتفاعل بين القاعدة والقمة. لأجل ذلك أوصى المؤتمرون باعادة تنظيم اجهزة الاعلام بغية تحقيق الانسجام والتكامل والفعالية، وبالعمل على اسناد المناصب السياسية والحساسة فيها الى اطارات حزبية تتسم بالكفاءة والنزاهة والالتزام كما ينص على ذلك «الميثاق الوطني».

ومن جهة اخرى اوصى المؤتمر باصدار «تشريع للاعلام» يحدد الأوضاع الجديدة ويأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. حق المواطن في إعلام جيد.

ب. اعتبار رجل الإعلام مسؤولاً وتمكينه من الوصول الى مصادر الخبر، وتوفير الحماية اللازمة له في اطار تأدية واجبه، وتأمين الحقوق المادية والأدبية والاجتماعية التي تتطلبها مهنة الإعلام.

ج. تحديد علاقة رجل الإعلام بالسلطة السياسية وبالمواطن على اساس ان تكون علاقة تجاوب وتفاعل ديناميكي تشجع المبادرة الخلاقة والنقد البناء والنقاش الحيوي.

وفي المجال الثقافي صادق المؤتمرون على لائحة ابرزوا من خلالها ضرورة العمل الجدّي والمكثف من اجل انتصار الثورة الثقافية التي يجب ان ترتكز على المكتسبات التي حققتها «جبهة التحرير الوطني» اثناء فترة الكفاح المسلح خاصة، وعلى سياسة واعية تأخذ في الاعتبار حاجات الجماهير الشعبية وامكانيات البلاد. وقد توقف المؤتمرون طويلاً عند حتمية الاهتمام بالنقاط التالية:

١ ـ العمل بكل الوسائل قصد الاستفادة من التراث الوطني وينابيع الثقافة الشعبية وتيارات الثقافة المعاصرة.

٢ ـ مراعاة التوازن بين الاستيراد والانتاج الوطني في جميع أنواع النشاط الثقافي مع توفير الشروط اللازمة لنمو الانتاج الوطني وازدهاره.

٣ ـ مراقبة نشاط مراكز الاعلام والثقافة الأجنبية حتى لا يتعارض مع الاختيارات الأساسيةللثورة.

٤ ـ التعجيل بانشاء مجمع اللغة العربية ليكون أداة للنهضة والابداع والتطور والرقي والبحث العلمي.

٥ ـ جعل الكتاب وسائر وسائل الثقافة في متناول الجماهير الشعبية مع افراد الشباب بعناية خاصة والعمل الدؤوب من اجل تمكين الطفل الجزائري من الحصول على وسائل التعبير والتسلية والترقية الشاملة.

٦ ـ تطوير النشاط الثقافي في مختلف مراحل الدراسة وفي اماكن العمل والشارع.

٧ـ تنفيذ مشروع القناة الثانية في التلفزة الوطنية وتخصيصها للنشاط الثقافي والتكوين بجميع انواعه.

لقد كانت اللائحتان مستلهمتين من «الميثاق الوطني» الذي هو اثراء «لميثاق الجزائر» كما سبقت الاشارة الى ذلك، وكانتا متضمنتين لبرنامج عمل إعلامي وثقافي كفيل، لو تم تنفيذه، بانجاح الثورة الثقافية وبالتالي تحصين الانسان الجزائري، نهائياً، من مختلف انواع الغزو، واقامة ما يترتب عن ذلك من نمط للحياة مستقل، وصقل للشخصية الوطنية. لكن الذي وقع، مع شدة الأسف، هو العكس تماماً.

فالإعلام ظل مقسماً الى حزبي وحكومي، لا يخضع لسياسة موحدة ولا يعمل في اتجاه واحد. فالأول وسائله محدودة تتجاوز بعض الأسبوعيات والدوريات المعبرة عن جهاز الحزب والمنظمات الجماهيرية، وكلما حاول الارتقاء الى مستوى ايديولوجية الثورة قصد القيام بالدور المسطور له في «الميثاق الوطني» ارتفعت الأصوات ضده وصدرت الأوامر بالتوقف وعدم التدخل في شؤون الدولة. أما الثاني فوسائله متنوعة تشمل الصحافة المكتوبة وهي اسبوعيات ويوميات متعددة باللغتين والاذاعة والتلفزة وكذلك دور الثقافة ومختلف الوسائل السمعية البصرية. ويتوفر هذا القسم من الاعلام على امكانيات مادية تكاد تكون خيالية ولا يخضع لأية رقابة. كما انه لا يلتزم بمشروع المجتمع الذي يعمل «حزب جبهة التحرير الوطني» على تنفيذه.

ولقد كان من الممكن التخلص من هذا التناقض لو ان القيادة الفعلية، في البلاد، كانت مؤمنة بما جاء في «الميثاق الوطني» ومقتنعة بالفكرة الحزبية. لكن معظم اعضاء

تلك القيادة كانوا من الحاقدين على « جبهة التحرير الوطني » سواء بسبب انتماءاتهم الأيديولوجية أو بسبب الأمية المتأصلة فيهم. لأجل ذلك صارت المناصب الحساسة في قطاع الاعلام الحكومي لا تسند الا لمن يقدم الدليل على معاداته لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » واستعداده لمحاربته بكل الوسائل وفي جميع الميادين.

من هذا المنطلق اصبحت وسائل الاعلام التابعة لهذا القطاع تنتقي محرريها ومحققيها من بين الذين لا علاقة لهم بالنضال أو المناضلين الملتزمين بغير ايديولوجية « حزب جبهة التحرير الوطني »، ونتيجة لهذا المسعى، صار الرأي العام يوجه خبط عشواء مما سيقود الى فساد المجتمع وارساء قواعد الاستعمار الجديد.

ان الصحافي ليس كاتباً يقدم للقارىء مجموعة من الأفكار والآراء المستخلصة من تجربته الخاصة ومن مدى قدرته على تحصيل المعلومات وهضمها وتحويلها. انه مناضل مؤمن بمشروع المجتمع الذي تعمل المؤسسة التي ينتمي اليها من اجل تجسيده على ارض الواقع. لأجل ذلك، فانه لا يستطيع ان يكون حيادياً، بل انه لن يكون في مستوى المهمة المسندة اليه الا اذا كان مؤدلجاً الى اقصى الحدود ومستعداً كل الاستعداد للدفاع عن ايديولوجيته بكل الوسائل.

ففي هذا السياق، وعملاً بنص « الميثاق الوطني » واللائحة المصادق عليها من طرف المشاركين فيما اصطلح على تسميته بالمؤتمر الرابع، ضبط برنامج عمل يهدف الى وضع كل المؤسسات الاعلامية، تحت اشراف « حزب جبهة التحرير الوطني ». لكن اعداء الثورة بجميع انواعهم تحالفوا ولم يتوقفوا عند افشال المشروع، بل تعدوا ذلك الى تنظيم حملة واسعة النطاق استهدفت تجريد القطاع الاعلامي الحزبي من الامكانيات المادية الضرورية لتطوير مجالات النشر والتوزيع.

وبالموازاة مع الحملة المذكورة تعرض قطاع الإعلام الحكومي الى غسيل مخ رهيب قاد بالتدريج الى محو الذاكرة الثورية التي ظلت، حتى ذلك التاريخ، محافظة على مبادىء الثورة وأهدافها.

هكذا، بدأت تسقط، كأوراق الخريف، شعارات ظهرت مع انتشار الحركة الوطنية وتجذرت مع انطلاق الرصاصات الأولى للثورة... شعارات من المستحيل فصلها عن الثورة دون السقوط في الردة، ودون فسح المجال للخيانة تعيد الجزائر الى احضان الغزاة.

لقد بدأت تختفي من اعمدة الصحافة ومن برامج الاذاعة والتلفزة كل العبارات الدالة على ان الامبريالية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة، وان التحرير الوطني والتحرير الاجتماعي شيئان متلازمان في عصرنا هذا، واستعملت طرق مختلفة لتجنب الحديث عن بناء المجتمع الاشتراكي في الجزائر ومساندة الشعوب المكافحة للاستعمار وللهيمنة الأجنبية في سائر انحاء العالم.

وتلقائياً راح عدد من الصحافيين يطرح من قاموسه تلك العبارات ومثيلاتها وهي كثيرة في ادبيات «ثورة نوفمبر»، وبروح انتهازية قفز الى مقدمة المناضلين في سبيل تقويض اركان البناء الثوري في الجزائر. وحاول عدد قليل من رجال الاعلام التصدي للردة لكن قانون الكثرة كان بالمرصاد. وبالتدريج اصبح مألوفاً ان يجهر صحافي قلمه لمهاجمة «حزب جبهة التحرير الوطني» الحاكم لأنه يضم في صفوفه مناضلين يتشبثون بالماضي ويرفضون فتح صدورهم رحبة لعدو الأمس. وتشجع بعضهم حتى انه لم يتردد - بعد ضمان الحماية طبعاً - في التعرض بالانتقاد الجارح للخيارات الأساسية التي صادقت عليها الجماهير الشعبية الواسعة. وكلما برز واحد من امثال هؤلاء، كان يرقى بسرعة ويكلف بتجنيد أقلام اخرى قصد فتح آفاق جديدة تسهل مهمة الاجهاز على الثورة.

يقولون في كتاباتهم وفي الصالونات وسائر المناسبات: ان الدولة لا تبنى بالايديولوجية كما ان الكلام الذي هو اختصاص المناضلين الحزبيين لا يسمن ولا يغني عن جوع. وعليه فان البلاد لم تعد في حاجة الى «حزب جبهة التحرير الوطني» الذي يقف حجر عثرة في طريق الصداقة الجزائرية - الفرنسية من جهة ويمنع القوات الحية من التفتح في اطار نظام ليبيرالي يفتح الأبواب واسعة للشركات المتعددة الجنسيات تنقذ الشعب الجزائري من حالات الافلاس التي تتهدده في جميع الميادين.

ثورة «الراي» ؟!

وعلى الرغم من ان الحزب لم يستسلم امام ذلك التيار الانحرافي الجارف الذي تؤازره خاصة فرنسا، فان عدد الصحافيين غير المتشبعين بأيديولوجية الثورة والمناهضين لها قد ظل في تزايد لم يعرف له مثيل حتى ان الاحصاء الذي اجري قبيل اثراء «الميثاق

الوطني » سنة ست وثمانين وتسعمائة وألف قد اثبت ان نسبة الصحافيين المناضلين في صفوف « حزب جبهة التحرير الوطني » لا تتجاوز ١١٪ من مجموع العاملين في قطاع الاعلام بقسميه. ولقد كانت هذه الحقيقة لا تخفى على أحد. ومع ذلك. فان القيادة لم تهتم بالموضوع، بل ان المسؤولين مباشرة عن القطاع انفسهم كانوا يشجعون ظاهرة العداء للحزب رغم انهم، رسمياً، اعضاء في قيادته السياسية. ونتيجة لذلك، اصبح « حزب جبهة التحرير الوطني » غير محبب لدى معظم الصحافيين الذين كانوا يتخذون ذلك الموقف اما ترضية للمسؤولين المذكورين وبحثاً عن الترقية السريعة، وأما وفاء لالتزاماتهم الأيديولوجية وبسبب وجودهم الفعلي في صفوف تشكيلات سياسية اخرى محظورة، لأن النظام في الجزائر مبني وفقاً لرأي اغلبية الجماهير الشعبية على واحدية الحزب.

ان هذا الوضع المعقد لم يكن غريباً على كل المطلعين على خفايا الأمور، بل كان نتيجة طبيعية لما يجري في قطاعي التكوين والتربية والتعليم بجميع مراحله.

فهذان القطاعان كانا يقدمان الى النشء برامج خالية تماماً من التكوين السياسي والأيديولوجي. كما ان تاريخ « جبهة التحرير الوطني » كان مبعداً رسمياً الى درجة ان خريجي الجامعات كانوا يدخلون معترك الحياة وهم لا يكادون يعرفون شيئاً عن مسيرة الشعب الجزائري النضالية الطويلة. فلا غرو، اذن، اذا جاء عدد كبير منهم محايداً أو مناهضاً لأيديولوجية الثورة التي لا يعرفها اساساً. وقديماً قيل: « من جهل شيئاً عاداه ».

ولو ان اغلبية الصحافيين العاملين في سائر المؤسسات الاعلامية كانوا مناضلين في صفوف « حزب جبهة التحرير الوطني » وملتزمين ايديولوجياً لما وصلت اليه البلاد عشية « اسبوع الاجهاض العسير ». هذه خلاصة منطقية لا يحتاج التوصل اليها الى جهد فكري كبير، لأن الصحافي بصفته موجهاً للرأي العام وصانعاً له لا يكون صادقاً في كتاباته الا اذا كانت هذه الأخيرة من منطلق ايديولوجي. اي تستهدف اولاً وقبل كل شيء الاسهام في توفير الشروط الموضوعية اللازمة لتجسيد مشروع المجتمع المصادق عليه من طرف جماهير الشعب.

ولأن الصحافيين كانوا مثلما ذكرنا آنفاً، فان معظمهم اعتبروا ان احداث اكتوبر انتفاضة شعبية من شأنها ان تقود الى اقامة عهد جديد تسوده الديموقراطية والحرية

بجميع انواعها . وصرخ عدد منهم بصوت مرتفع قائلاً ان اسباب تردي الأوضاع في العهد السابق انما يرجع الى تطبليق المادة ١٢١ من القانون الأساسي لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » .

ان المرء ليكاد يختنق غيظاً عندما يستمع الى مثل هذه الترهات الخليقة بالسذج البسطاء فقط . والا كيف يمكن لمتعلم عاقل ان يصدق بوقوع انتفاضة شعبية بدون قيادة سرية أو ظاهرة وبدون وجود برنامج بديل؟ ثم كيف يمكن التصديق بأن الديموقراطية تعطى أو تسحب بقرار؟ أما المادة ١٢١ من القانون الأساسي التي كاد بعض الصحافيين ان يجعلوا منها سبب كل المصائب التي حلت بالبلاد ، فانها لا تتعلق سوى بتنظيم القوى الاجتماعية المهيكلة في صفوف المنظمات الجماهيرية والاتحادات العلمية والثقافية والمهنية .

فالدستور الذي صادق عليه الشعب الجزائري في استفتاء التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٦ ينص في مادته السادسة على ان « الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وهو المرجع الأساسي لأي تأويل لأحكام الدستور » . وينص الميثاق الوطني في باب الحزب والدولة على ان « النظام الدستوري في الجزائر يقوم على واحدية الحزب الذي هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من اجل تجسيم اهداف الثورة » . ونظراً الى ان المنظمات الجماهيرية والتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية امتداد طبيعي للحزب الذي يتولى التنسيق بين مختلف هيآتها قصد تمكينها من المشاركة في حياة الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، فإن من الطبيعي الا يتولى المسؤولية في اجهزتها سوى من كان مناضلاً حتى يضمن التفاعل والانسجام الايديولوجيين .

على هذا الأساس ، كان من المفروض ان يعزى سبب التردي والمصائب الى عدم تطبيق نصوص الميثاق الوطني فيما يخص الواحدية . اذ من غير المعقول ان يكون الحزب واحداً والأيديولوجية واحدة وتسند المسؤوليات الأساسية ومناصب الحل والربط لأميين سياسيين او لمناضلين في تشكيلات سياسية اخرى محظورة ، وأن يكون مناضلو « حزب جبهة التحرير الوطني » أقلية لا تكاد تذكر بالنسبة لمجموع مسيري اجهزة الدولة الجزائرية في سائر الميادين وعلى جميع الأصعدة .

هذا فيما يتعلق بالإعلام . اما عن الثقافة ، فان امرها كان اخطر ، لأن معظم الذين اسندت لهم مهمة التنفيذ في اطار القيام بالثورة الثقافية ، الوارد تفصيلها في « الميثاق

الوطني » لم يكونوا من المؤمنين بأن التحرير الثقافي هو اساس التحرير الذي ننشده في جميع الميادين . وبالاضافة الى ذلك كانوا مناهضين لـ« حزب جبهة التحرير الوطني » اي غير مؤمنين بأيديولوجيته أو متشبعين بها .

فالثقافة بالنسبة لهؤلاء المسؤولين كانت عبارة عن الرقص والغناء ، ولذلك ركزوا على توسيع دائرة الرقص الفولكلوري وتطويره الى غاية التشويه ، كما انهم اهتموا كل الاهتمام ببعض المغنيين والمغنيات ، وكان الانتصار الكبير هو انجاز « ثورة الراي » التي غزت اوروبا الغربية وأمريكا على حد تعبيرهم . مع العلم ان « الراي » غناء اباحي شجعه الاستعماري لافساد المجتمع الجزائري ، وكانت الثورة اثناء فترة الكفاح المسلح قد منعته وظل محظوراً الى ان ظهر الفاتحون الجدد ففسحوا له المجال وذلك بمساعدة مجموعة من المثقفين اليهود المقيمين في باريس .

لقد كان قطاع الثقافة يحظى بميزانية معتبرة لتشجيع الكتاب وتنشيط الحياة الثقافية وفقاً لما ورد في نص السياسة الثقافية المستوحاة من المصدر الايديولوجي الأساسي الذي هو « الميثاق الوطني » . لكن تلك الميزانية كانت تصرف على آخر مليم دون ان تستفيد منها الثقافة .

فمجمّع اللغة العربية لم ير النور حتى الآن رغم ان اللجنة المركزية « لحزب جبهة التحرير الوطني » لم تترك مناسبة تمر دون الالحاح على ضرورة الشروع فوراً في انشائه وتوفير كل الشروط اللازمة لانطلاقته بحيث يؤدي الدور المنتظر منه تحقيقه . لقد كان ينتظر من المجمّع ان ينظف العربية الدارجة من الكلمات الأجنبية وتعريب ما اصبح منها شائعاً وذلك بواسطة دراسات ميدانية تشمل كافة انحاء الوطن . وكان عليه ، ايضاً ، ان يوظف التراث بجميع انواعه لأثراء اللغة العربية المتداولة والاشراف على تعميم استعمالها في سائر مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية .

ولقد ظل الكتاب محظوظاً نسبياً الى غاية عام ستة وثمانين وتسعمائة وألف . نقول محظوظاً لأن سعره كان مدعوماً ولأن الكاتب كان يشجع مادياً رغم ان الطباعة والنشر كانا لا يسايران التطور نظراً لاسناد مسؤوليتهما الى اطارات غير مناضلة وغير مؤمنة بالدور الذي يؤديه الكتاب في تطوير المجتمع . لم تكن هناك ، رغم مطالبة اتحاد الكتاب الملحة ، لجنة تتولى العناية بالانتاج الوطني وحمايته من الرداءة بجميع انواعها وجعله

يتفاعل مع المجتمع. ولقد ادى غياب هذه اللجنة الى تعرض الانتاج الوطني لاعتداءات كثيرة كان وسيكون لها تأثير سيء على تكوين الأجيال. كما ادى الى تغليب الجانب التجاري في الانتاج واضمحلال الجوانب الابداعية، وبالتالي، اختفت كثير من الشروط اللازمة لتزويد القراء بالانتاج الجيد. وقد تضرر الطفل الجزائري من هذا الوضع وصار لا يجد ضمن الانتاج الوطني ما يسد حاجته الى العلم والمعرفة. وحتى عندما تستورد له الكتب فانه يظل ظمآناً لأن المسؤولين عن الاستيراد غالباً ما يكونون بعيدين عن الميدان الثقافي ومن ثمة، فانهم لا يأخذون في الاعتبار الحاجات الحقيقية للطفل. اما الوسائل الأخرى التي ذكرتها اللائحة المشار اليها اعلاه، فانها قد اهملت بكل بساطة ولم يكن هناك من يستمع الى الاحتجاجات المتتالية التي كان المثقفون يقومون بها من حين لآخر مستعملين قنوات مختلفة وأساليب متعددة ومتنوعة.

ان القناة الثانية للتلفزة التي كان من المفروض ان تنشط الحياة الثقافية لم ترَ النور، بل ان القناة الوحيدة لم تتمكن من تحقيق استقلالها، وظلت وسيلة فاعلة لنشر الثقافة الفرنسية على حساب كل ما استعادته الثورة من قيم.

فالقناة المذكورة كانت وما تزال تعرض الأفلام الأمريكية والايطالية مدبلجة باللغة الفرنسية، ولم تحاول المديرية العامة للتلفزة تشغيل استديوهات الدبلجة الكائنة بمحطة وهران. وحتى الرسوم المتحركة الموجهة للأطفال، فإن معظمها ما يزال يعرض مدبلجاً بالفرنسية ومعبراً عن فكر لا علاقة له بثورة نوفمبر وقل كذلك بالنسبة للحصص العلمية المختلفة.

هكذا، فبدلاً من قناة جديدة تدعم القناة العاملة وتفسح المجال لتحقيق التحرير الثقافي وفقاً لما تنص عليه ايديولوجية الثورة، فان المسؤولين عن الثقافة فضلوا تسخير التلفزة الجزائرية لخدمة الثقافة الفرنسية ونشر الفكر الاستعماري والامبريالي متسببين، بذلك، في احداث الفقر الثقافي المؤدي الى الموت بكل معانيه.

الوطن يفقد ذاكرته

اعدمت الثقافة، اذن، بسبب الاهمال الناتج عن جهل المسؤولين من جهة وعن لا

وطنية المقتدرين منهم وتشبعهم بالثقافة الامبريالية من جهة ثانية. وقاد ذلك الوضع، مع مر السنين، الى فقدان الذاكرة الوطنية المتمثلة في تزييف التاريخ وتشويهه وفي ائتمان الغربيين والمتفرنسين على تسيير المؤسسات التي كان من شأنها ان توظف الآثار وتعيد كتابة التاريخ وتساعد على ايجاد نمط الحياة الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر. فعلى سبيل المثال، تجدر الاشارة الى ان الجزائر انشأت سنة ست وستين مركزاً وطنياً للدراسات التاريخية وخصصت له ميزانية لا تقل عن ميزانية وزارة. لكن هذا المركز ظل اكثر من عشرين سنة يبدد ملايين الدينارات ولم يتمكن من تزويد الجزائريين حتى بتاريخ ثورتهم التي يشهد الجميع انها من اعظم الثورات التي عرفها العالم المعاصر. لماذا كان ذلك؟ – فقط لأن المشرفين على المركز والعاملين به لم يكونوا من المتخصصين العاملين ولأن النظام لم يكن يعر اي اهتمام للحياة الثقافية. والى غاية هذا اليوم، فان احداً لم يجرؤ على المطالبة بالرقابة والحساب.

والثقافة ليست كتابة وقولاً ومشاهدة فقط لكنها ايضاً، سلوك وتصرفات. وفي هذا المجال، فان التخلي عن الممارسات الثورية خاصة بعد الانقلاب العسكري الأول قد سمح للارتخاء بأن يحل محل الحماس، وللاتكالية بأن تنتشر على حساب الاعتماد على النفس وللامبالاة بأن تقتل روح الاهتمام، ولعقلية الحياد بأن تقضي بالتدريج على مبدأ الالتزام وتقتلع جذور الروح الوطنية لدى شريحة واسعة من شرائح المجتمع. وعم الركود، وبدأت الروابط الثورية تتفكك ثم تتقطع لكي تحل محلها علاقات من نوع آخر اساسها الأنانيةوالأمعيةوالمجمعية.

ان ما ادى الى هذا الوضع هو تقديم المصلحة الآنية الخاصة على المصلحة العامة. فمن اجل الحفاظ على الكرسي يجب العمل على تنشئة اجيال أمية سياسياً، ولا يتأتى ذلك الا اذا حيّدت المدرسة والثانوية والجامعة. ولقد بذل المسؤولون عن القطاع التربوي كل ما في وسعهم لتظل برامج التعليم في جميع مراحله منفصلة عن ايديولوجية الثورة محتجين بكون السياسة مفسدة، والجزائر تهدف الى بناء مجتمع صالح.

وفي نفس هذا السياق، حيد المسجد في احسن الحالات، وفي اغلب الأحيان صار الأئمة يتلقون خطبة الجمعة من المديرية المعنية بوزارة الشؤون الدينية تماماً مثل ما كان الأمر في عهد الاستعمار مع فارق بسيط يكمن في تغيير الجهة المعدة للخطبة والمرسلة

لها . وبمر الأشهر ، انفصل المسجد عن المجتمع واصبحت قضايا هذا الأخير غريبة عما يسمى بسلك رجال الدين الذين صاروا في اغلبيتهم موظفين خاضعين للادارة . ان تحويل المسجد الى مجرد معبد والإمام الى مجرد موظف قد قضى على الدور الذي كان منتظراً من الاسلام ... فالاسلام ثورة والانسان المتمسك به ، المتشبع بمبادئه ، لا يمكن الا ان يكون ثورياً . اما الذين ينادون بفصل الدين عن الدولة فأنهم يخلطون بين المسيحية والاسلام ، ولا يعرفون من هذا الأخير الا جانبه المتعلق بالعبادات . لكن الدين المعاملة ، وليس افضل من المسجد لنشر السلوك الحسن ولإيجاد نمط الحياة المستمد من روح الشريعة . فالأمام ليس وسيطاً بين الله وعباده ، لكنه قائد متفقه في الدين وخبير بشؤون المسلمين ، يسخر معارفه وسائر امكانياته لتحقيق سعادة العباد والبلاد . لأجل ذلك فهو مطالب بربح ثقة المواطنين ولن يتأتى له ذلك الا اذا كان موجهاً وقدوة ، ولا يمكن ان يكون كذلك الا اذا كان حائزاً على المعطيات الضرورية لمواجهة القضايا ولهندسة الحلول الناجعة لأعوصها وأكثرها تعقيداً .

ولقد حاول « حزب جبهة التحرير الوطني » ، قبل سنتين ، ان يرقى بالفكر الديني في بلادنا الى هذا المستوى ، ونظم بمساعدة مجموعة من المثقفين المتنورين اياماً دراسية لبلورة الجانب الروحي في ايديولوجيته استعداداً للانطلاقة الحاسمة ، لكن مصادر القرار تخوفت من الصحوة ووضعت حداً للمبادرة مستعملة كل وسائل الترغيب والترهيب ، وبذلك تمكنت من القضاء على ما كان يمكن ان يكون بداية الاصلاح الحقيقي الذي يقود الى بناء المجتمع الجزائري الأصيل وارساء قواعد الاقتصاد القوي والقضاء نهائياً على سائر اشكال التبعيةوالاستغلالوالاستبداد .

ولم يكن الدين وحده هو الذي تعرض للأهمال ، بل ان اللغة ، ايضاً ، لم تحظ بالعناية الكافية . واستعمل التعريب شعاراً لتخدير الجماهير الشعبية التي برهنت خلال ليل الاستعمار الطويل على تمسكها بلغة القرآن الكريم ، واستعدادها للتضحية من اجل تعليمها والحفاظ عليها .

واذا كان « الميثاق الوطني » ، سنة ست وسبعين وتسعمائة وألف ، قد اكد ان العربية هي اللغة الرسمية التي لا تزاحمها ضرة ، فان الأجهزة التنفيذية ، على جميع المستويات ، لم ترض بها حتى كلغة ثانية ، وظلت تطاردها في جميع مجالات الحياة اليومية .

فالادارة لم تتخل عن اللغة الفرنسية وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ما تزال الى يومنا هذا ترفض استعمال غير لغة المستعمر السابق بحجة ان الفرنسية هي لغة العلم والتكنولوجيا .

وبقي التعليم هو القطاع الوحيد الذي لم يغلق رسمياً في وجه اللغة الوطنية ، لكن الثورة المناهضة المتمثلة فيما يسمى بحزب فرنسا استطاعت ان تزرعه بالعديد من العراقيل التي جعلت التعريب الحقيقي أمراً مستحيلاً . وظهرت اولى تلك العراقيل في جعل تسيير المدارس والتكميليات والثانويات والجامعات مقتصراً على العناصر المفرنسة . ان هذه الحقيقة ما تزال قائمة الى غاية هذا التاريخ تمنع السير الطبيعي لعملية تعميم استعمال اللغةالوطنية .

فالمدرسة الأساسية تمكنت من ان تفرض نفسها كواقع ملموس ، ومعها تعربت نظرياً مختلف اطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ، لكن طواقم التسيير المفرنسة ظلت تستعمل اللغة الفرنسية في تأدية نشاطاتها اليومية سواء منها المتعلقة بالممارسات الادارية أو تلك الخاصة بالعلاقة مع التلاميذ وأوليائهم وكذلك المعلمين والأساتذة . ان التلميذ الذي يستعمل اللغة العربية في اقسام الدراسة مجبر في الساحة وعندما يتوجه الى الادارة بجميع انواعها ان يتكلم الفرنسية ، والأولياء ايضاً ، مضطرون لاستعمال تلك اللغة لقضاء حاجاتهم . وبهذه الطريقة ، فان الطواقم المسيرة استطاعت ، عن وعي أو عن غير وعي ، ان تفرض اللغة الفرنسية بتشجيع من المصالح المركزية في الوزارة ، وأن تحد من انتشار اللغة العربية بكيفية عادية تكون متماشية مع البرامج التربوية . وبالاضافة الى ذلك فان هذا الوضع اللاطبيعي قد تولدت عنه حالات نفسية غير مساعدة تماماً على تمكين المدرسة من تأدية دورها كاملاً . اما العراقيل الباقية فتكمن في المحيط الاعلامي وخاصة في برامج التلفزة ، وفي المحيط الثقافي وفي المؤسسات العمومية والهيآت المتحكمة في مصادر العيش مثل التوظيف العمومي ومراكز التكوين بجميع انواعه . فاللغة العربية في كل هذه القطاعات تكاد تكون غريبة ، بل ومحاربة عملياً ورسمياً .

ورغم كل ما تقدم ، فان التقارير التي تستقي منها وسائل الاعلام تؤكد ان عملية التعريب تسير عادية في الجزائر ، وفي الأوساط المغلقة يجري الحديث بحرية عن فشل المنظومة التربوية ، وضرورة التفكير في تخليصها من عامل الفشل الأساسي الذي هو

التعريب، في نظر السادة المفرنسين الذين تدفعهم الوقاحة الى ان ينسبوا للتعريب كذلك حالة التردي التي تعيشها البلاد، متناسين ان السلطة في ايديهم والتسيير بلغتهم في جميع القطاعات الحيوية، ولو وقع تعميم استعمال اللغة الوطنية، وكان ذلك في متناولنا، لكنا على الأقل منعنا انتشار الغزو الثقافي وتمكنا من تكوين انسان جزائري مستقل يحافظ على ما حققته الثورة من مكاسب وينطلق منها لتحقيق المزيد من الانتصارات.

ان كل هذه الظواهر مجتمعة مضافاً اليها الحدود المفتوحة مع المستعمر السابق وما يقوم به هذا الأخير من نشاط مدروس وهدّام في اوساط المغتربين وداخل العديد من المدن الكبرى في الجزائر وخاصة تجاه المتعلمين المتشبعين بالحضارة والثقافة الغربيتين، كل ذلك ادى الى تكوين مجتمع جزائري ليس لمعظمه من الاسلام سوى القشور، وليس له لغة صافية يستعملها في حياته اليومية ويعيش بدون نمط للحياة خاص به ومستلهم من واقعه. ونتيجة لذلك، فالانسان الجزائري الذي داهمه «اسبوع الاجهاض العسير» لم يكن هو ذلك الذي وعدت الثورة بتكوينه. لأجل ذلك، فان موقفه من الأحداث كان سلبياً، ولأجل ذلك، ايضاً، سوف لن يحرك ساكناً للدفاع عن المكتسبات التي تحققت بفضل دماء الشهداء ودموع الأرامل وتشرد الايتام وما الى ذلك من انواع الفداء والتضحية.

الفصل الرابع

الدافع الإقتصادي والإجتماعي

الفصل الرابع :
الدافع الاقتصادي والاجتماعي

اصبحت عبارة الأزمة الاقتصادية العالمية، في الآونة الأخيرة، ملازمة لحياتنا اليومية. لا نكاد نستمع الى اذاعة الا واقتحمت مسامعنا مرات عديدة، ولا نقرأ جريدة أو مجلة الا والتقينا بها متربعة على اعمدة بأكملها. أما في اخبار المرياء فحدث ولا حرج، اذ تتردد في كل نشرة بما لا يمكن حصره.

لقد انتشرت هذه العبارة، بفعل ساحر، في كافة الأوساط الشعبية وصارت هي التكية لكل ما يرتكب من اعمال سلبية. فالتاجر الذي يرفع اسعاره بطريقة فاحشة انما يفعل ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض الانتاج وتردي الانتاجية في جميع الميادين مرجعا ذلك الى الأزمة الاقتصادية العالمية. وقريباً سنقول ان الغزو الثقافي الذي يخنق انفاسنا متأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية.

وعندما يجري الحديث عن اسباب هذه الأزمة الاقتصادية تختلف الآراء وتتشعب الأفكار. فهؤلاء يرون ان انخفاض سعر البترول وارتفاع اثمان المواد المصنعة هو الذي احدث ذلك. وهؤلاء يؤكدون ان انخفاض سعر الدولار أو تذبذب وضعه في السوق العالمية هو السبب الأساسي. وهناك من يشير الى ربط اسعار البترول بأسعار الغاز أو الى الحروب الساخنة التي تظهر كالفقاقيع القاتلة في مختلف انحاء المعمورة لأسباب متعددة ومتنوعة، وهناك ايضاً من يعزي ذلك الى التجارب النووية وما تتطلبه من كلفة وما تحدثه من ارتباك في الطبيعة.

ان كل هذه التكهنات تدخل في الحسبان لا محالة. لكن لا ينبغي ان تكون مثل من ينطبق عليهم قول الشاعر: «وقادرين متى ما ساء صنعهم أو قصروا فيه قالوا الذنب للحطب».

فالأصالة، في كل شيء، وفي التعامل مع العالم الخارجي خاصة شرط لا بد منه للخروج من المآزق الحرجة لأنها ترجعنا دائماً الى الحقيقة والواقع، وتجعلنا ننطلق من النظرة السليمة لأنفسنا وامكانياتنا كلما قمنا لتلبية حاجياتنا أو لتسوية قضايانا المختلفة.

من هذا المنطلق، نستطيع التأكيد بأن الأزمة الاقتصادية العالمية ليست ظاهرة جديدة حتى نعزي وجودها أو استفحالها الى الأسباب التي عددناها آنفاً.

فالأزمة، في مفهومها المبسط، هي اختلال في التوازن. لأجل ذلك فهي غير مقصورة على ميدان دون غيره، بل اننا نقول باستمرار: ان فلاناً يجتاز ازمة ضمير، أو يعاني من ازمة نفسية أو صحية الى غير ذلك. كما اننا كثيراً ما نتحدث عن ازمات المياه أو ازمات البيع والشراء. معنى ذلك، اننا كلما وجدنا انفسنا امام عدم توازن سواء بالنسبة للعناصر المكونة للشيء أو فيما يتعلق بالعرض والطلب قلنا: هناك ازمة. ولا يمكن تجاوز تلك الأزمة الا اذا وفرنا اسباب عودة التوازن.

فالأزمة الاقتصادية العالمية ايضاً ناتجة عن اختلال في التوازن واجحاف في العلاقات بين مختلف الهياكل الاقتصادية السائدة في كافة انحاء المعمورة.

لكن لمعالجة هذه الأزمة يجب ان نعود بها الى الأصل حتى نفهم اسبابها الحقيقية وعندها نخطط لاستئصالها نهائياً.

وفي نظرنا، فان الأسباب الحقيقية ترجع من حيث الزمن الى الفترة التي ظهر فيها الاستعمار بكل انواعه والامبريالية بجميع اشكالها، وهي تكمن في الاعتداءات التي وقعت على الهياكل الاقتصادية في البلدان المسيطر عليها وتحويلها الى هياكل غير قادرة وتابعة لهياكل الاقتصاد في البلدان المسيطرة.

فبالنسبة للجزائر، مثلاً، عمل الاستعمار الفرنسي بمجرد ان ثبت اقدامه على تفكيك اواصل اقتصادنا الوطني الذي كان مزدهراً نسبياً، ثم غير توجهاته بحيث لا يكون سوى مكمل للاقتصاد الفرنسي أو مزود اياه بالمواد الأولية الضرورية لتنميته وتطويره. وان

الشواهد لكثيرة على ما يمكن ان نسميه بالتشويه الاقتصادي، لكننا نكتفي بذكر بعضها مثل القضاء على حقول الأرز بنواحي المدية واقتطاع المساحات الشاسعة المنتجة للقموح الجيدة في الشمال الشرقي للبلاد وفي نواحي معسكر وبلعباس واستبدالها كلها بكروم الخمر الضروري لتحسين انواع الخمر الفرنسي، ومثل اتلاف الشبكة الصناعية التي كان اوجدها الأمير عبد القادر والتي كان يمكن ان تتطور ليس في الميدان الحربي فقط وانما في كافة مجالات الانتاج الصناعي.

والى جانب هذه الأعمال التخريبية التي تقود حتماً الى تعطيل حركة النمو الطبيعي في الميدان الاقتصادي قام الاستعمار بتوجيه ضرباته القاضية الى مصادر الثقافة الوطنية وكذلك مختلف العناصر المكونة للشخصية الجزائرية حتى يتمكن في مرحلة ثانية، وقد تمكن بالفعل في العشر الأول من هذا القرن، من تكوين انسان مطبوع بذهنية مشلولة ترفض مسايرة التطور، وتتنكر للأصالة، ومن فرض انماط للحياة وسلوكات وتصرفات من شأنها ان تكرس حالة التبعية.

هكذا، صارت الجزائر في سنة ١٩٦٢ مختلفة كليا عن الجزائر في سنة ١٩٣٠ فبعد ان كانت تصدر الحبوب بكل انواعها وتتصدق بالقمح والشعير على الشعوب المستضعفة بما في ذلك الشعبين الفرنسي والأمريكي في ذلك الوقت، صارت عاجزة عن سد قوت ابنائها وتلبية حاجاتهم الأساسية. وبعد ان كان كل الجزائريين يقرأون ويكتبون صاروا اميين بنسبة تزيد عن ٨٥٪.

ولقد كان على الثورة، بعد استرجاع الاستقلال السياسي في سنة ١٩٦٢، ان تقطع مع المستعمر السابق كل العلاقات في جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة، ثم تجند كل ما لديها من امكانيات بشرية ومادية لتعيد النظر في الهياكل الاقتصادية قصد تخليصها من خصائص التبعية وللتركيز على تكوين انسان يكون قادراً على التفاعل مع متطلبات الثورة الشاملة.

لكن ظروفاً قاهرة لم تسمح بتحقيق ذلك. فمن جهة، وهو الأخطر، وقع الانشقاق في صفوف قيادات الثورة مما ادى الى تسرب كثير من العناصر الانتهازية الى دواليب الحكم، وابعاد العديد من الاطارات المخلصة التي برهنت، في الوقت المناسب، عن التزامها بالثورة واخلاصها لها.

ومن جهة ثانية استمر العمل الاداري والاقتصادي والتربوي والثقافي والاجتماعي بنفس الطاقم المكون، في اغلبه، من رجال اعدهم الاستعمار للقيام بمهام اخرى حددها الجنرال ديغول عندما قال لسوستيل: «انني اخطط لافراغ الثورة من محتواها بحيث تبقى الجزائر في حالة التبعية لفرنسا حتى بعد خمسين سنة من الاستقلال».

ومما لا شك فيه ان الدولة الجزائرية بذلت اقصى ما يمكن لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة، اذ استوردت المصانع والورشات والمعدات الزراعية على اختلاف انواعها، ووظفت جيوشاً من التقنيين الأجانب، لكن ذلك كله لم يجد نفعاً. لماذا؟ - نحن نعتقد ان الجواب الصحيح يكمن في كوننا لم نعمل بما فيه الكفاية على تجسيد الثورة في المجال الثقافي.

فالتحرر الثقافي وحده هو الذي سيضمن لنا التغلب على الأزمة الاقتصادية مهما كانت حدتها، ومهما كانت القوة التي توجهها، ذلك ان الثقافة كما هي محددة في مواثيقنا الأساسية تمكّن من تكوين انسان يؤمن بوطنه ويعتز بالانتماء اليه ويدرك بأنه «في اي موقع كان، مسؤول عن اخراجه من دائرة التخلف».

ان الانسان هو الذي يسير المنشآت التي ننجزها، وهو الذي يصون المكتسبات التي نحققها، كما انه هو الذي يتصدى للهجمات الأجنبية ويحبط اهدافها. فاذا نحن لم نهتم برعايته ولم نوفر له اسباب التوعية والأطر الكفيلة بتجنيده وبتعبئته تعبئة حقيقية، فاننا، مهما كانت الجهود المبذولة في الميادين الأخرى سنبقى من ضحايا التبعية وسنظل فريسة للأزمات الاقتصادية العالمية.

من هذا المنطلق نستطيع القول: ان حل الأزمة الاقتصادية مرهون بمدى قدرتنا على تحقيق التحرر الثقافي الذي يسمح لنا بتكوين انسان خالص من العقد وبوضع نمط للحياة ينطلق من واقع الجماهير الشعبية ومن تراثها الحضاري، ويأخذ جوهره من روح ايديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني».

وان طرح المشكلة بهذه الطريقة قد لا يحظى بموافقة الجميع، لأن هناك من هو مقتنع باننا انما نتغلب على الأزمة الاقتصادية بالتقشف ومضاعفة الانتاج ومحاربة التبذير. وهذا صحيح الى حد ما، اي عندما تكون السيطرة على الوسائل المذكورة مضمونة لكن، نحن نعرف ان ذلك صعب المنال ولا يتأتى بمجرد استصدار التعليمات والأوامر من اي مستوى

كان، لأن المسألة هي، بالدرجة الأولى، مسألة تربية، والتربية عملية دائمة تتطلب رعاية مستمرة.

لقد عشنا، خاصة في الآونة الأخيرة محاولات عدة في هذا الاتجاه، وقامت وسائل الاعلام المختلفة بمجهودات محمودة لتبليغ فحوى التعليمات والأوامر الى اكبر عدد ممكن من المواطنين، كما كان المسؤولون يغتنمون كل الفرص للتركيز على ضرورة الالتزام والتطبيق، لكن هل من فائدة تذكر؟

فالتقشف ما زال هو ذلك المجهول الذي لا نعرف هل نبحث عنه في التعامل مع انفسنا أم في التعامل مع الغير؟ وهل هو خاص بالاستهلاك والاستعمال فقط، ام يتعدى ذلك الى كل اوجه الحياة؟ - ومهما كانت الأجوبة على هذه الأسئلة، فان هناك حقيقة مرة يجب ان نقف عندها وهي ان المواطن يرفض الامتثال ما لم يأتِ المثل من فوق وبالنسبة لكل شيء.

واعطاء المثل ليس خاصاً بالتقشف فقط، ولكنه ضروري، كذلك، ليتضاعف الانتاج وتتحسن الانتاجية، وليتم القضاء نهائياً على التبذير ومرادفاته، لأن التبذير يكون ايضاً في سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ وغيرها من الآفات الاجتماعية التي تسد القنوات الموصلة بين الشعب ومسؤوليه.

وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن التقشف ومحاربة التبذير ومضاعفة الانتاج تعتبر من انجع الوسائل لايقاف زحف الأزمة الاقتصادية، لكنها تبقى سيوفاً مغمدة اذا كان الانسان المطلوب منه استعمالها غير واعٍ لقيمتها، عاجزاً عن توظيفها واذا لم يكن هناك من يشد بيده ويوجه خطواته اثناء المعركة.

أسئلة وأجوبة

قد يقال: وأين كان «حزب جبهة التحرير الوطني»، وهو القوة الطلائعية التي تقود الشعب وتنظمه من اجل تجسيم اهداف الثورة التي هو دليلها وأداتها في مجالات التنظيم والقيادة والتخطيط والتنشيط والرقابة، كما جاء ذلك في «الميثاق الوطني»؟

ان هذا السؤال وجيه للغاية، لكننا نرجيء الاجابة عنه الى ما بعد استعراض اسئلة

اخرى متداخلة معه رغم أنها تتعلق أساساً بالتحرر الثقافي ومن جملة هذه الأسئلة :

١ ـ ذلك الذي قد يطرحه احدهم قائلاً : ان الجزائر منذ استرجاع استقلالها ، قد انفردت من بين بلدان العالم الثالث ، في بذل أقصى ما يمكن من التضحية لتجسيد فكرتي تعميم التعليم وديموقراطيته .

لقد بنت المدارس عبر الصحاري الشاسعة ، وعلى رؤوس الجبال الشاهقة ، فضلاً عن السهول والمرتفعات ، وشيدت الثانويات بوتيرة تتناسب تماماً مع احتياجات التلاميذ المتزايدة ، وأقيمت المراكز الجامعية والجامعات في العاصمة وفي العديد من ولايات الوطن . أليست هذه هي القاعدة الأساسية للتحرير الثقافي؟

٢ ـ ذلك الذي يقول ان بلادنا قد اسست المراكز الثقافية في المدن والأرياف ، وفتحت المكتبات على مستوى كافة البلديات . وتضاعفت حركة الطباعة والنشر بكيفية تدعو الى التفاؤل والاعتزاز . الا ترون في هذا ، ايضاً دليلاً على وجود النشاط الثقافي الذي يؤدي حتماً الى تخليص الانسان الجزائري من رواسب التبعية والهيمنة وتمكينه ، بالتالي ، من استعادة شخصيته الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يسهم بفعالية في ترقية المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة التي هي شرط لا بد منه لتحقيق الاستقلال الكامل؟

صحيح ان الجزائر انجزت الكثير في ميدان التعليم خاصة ، وما ذكر اعلاه لا يمثل ، في الواقع سوى جزء ضئيل من مكتسباتنا في هذا الميدان . ويكفي للتدليل على هذا القول ان حوالي ستة ملايين من الأطفال ، اليوم ، يزاولون الدراسة بانتظام وبدون مشاكل ، واذا أضفنا الى هذا العدد مجموع المعلمين والأساتذة ، فاننا نصل بكل سهولة الى ان ثلث سكان الجزائر يعيش جل الأوقات العملية في المدرسة . معنى ذلك ان جحافل الجهل تتراجع بسرعة وأن القضاء عليها أمر مؤكد وفي اقرب وقت .

كل هذا الانجاز في حد ذاته ، ضخم وتزداد عظمته عندما نعرف ان الدولة قد وظفت ، منذ سنة ١٩٦٢ ميزانيات معتبرة لتجهيز قطاعي الاعلام والثقافة بأحدث الامكانيات ، ولخلق الشروط اللازمة لترسيخ تقاليد صحفية تكون في مستوى ثورة نوفمبر ، ولبعث حياة ثقافية وطنية بأتم ما في الكلمة من معنى .

ان المتأمل في الكلفة المالية التي تطلبتها هذه المجهودات المبذولة لا يسعه الا أن يسجل بكل ارتياح مدى التضحيات الجسام التي قامت بها الدولة الجزائرية أساساً ،

لتثوير المجتمع بعد تنويره، ولتواصل الثورة مسيرتها نحو تحقيق الهدف الثاني الذي سطرته لنفسها ليلة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٥٤.

لكن نفس المتأمل، عندما يحاول احصاء النتائج الايجابية التي تم تحقيقها حتى الآن في هذين المجالين، فانه لا يجد ما يقابل الجهود المبذولة: فجرائدنا المكتوبة والمنطوقة والمرئية على حد سواء لم تتمكن من اعطاء نفسها تلك المصداقية التي تبعث الاطمئنان في نفوس الجماهير وتحدث الثقة المتبادلة بينها وبين المواطنين.

كما ان جوانب حياة الانسان الجزائري الروحية والفنية وضروب معيشته وأنماط سلوكه وتصرفاته كلها ما تزال بعيدة كل البعد عن التصور الوارد في ايديولوجية « حزب جبهة التحريرالوطني ». وعند هذا الحد، نعود الى السؤال الذي تركناه معلقاً.

ان الاجابة عن السؤال المطروح حول دور « حزب جبهة التحرير الوطني » في انجاح معركة التحرير الثقافي يجعلنا نبادر الى التذكير بأن هناك فرقاً بين « جبهة التحرير الوطني » « وحزب جبهة التحرير الوطني ».

أما الأولى، فانها تنظيم ثوري استطاع بعد الانطلاق من ايديولوجية « نجم شمال افريقيا » ان يجمع في خندق واحد مناضلين واطارات كانوا يناصرون تيارات سياسية مختلفة ومنحازين في جزء منهم الى ايديولوجيات كانت، قبل سنة ١٩٥٤، قائمة بذاتها، حول برنامج عمل يرمي اساسا الى تحقيق هدفين اساسيين هما: تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

وأما الثاني، فانه تنظيم طلائعي يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها من بين صفوف الفلاحين والعمال والشباب وفقاً لمقاييس النزاهة والكفاءة والالتزام بأيديولوجية هي المرجع الفعلي والدليل العملي لكل ما يوضع في البلاد من برامج سياسية واقتصادية وتربوية وثقافية واجتماعية، ويهدف الى بناء مجتمع اسلامي واشتراكي في ذات الوقت، مع العلم ان مثل هذا الانجاز الجبار لا يتحقق الا بعد تحرير الانسان ثقافياً.

واذا كانت جبهة التحرير الوطني قد تمكنت نسبياً، بعد كفاح مسلح دام حوالي تسعين شهراً، من تحرير الأرض المتمثل في استرجاع السيادة المغتصبة، ومن ارساء قواعد البناء الاشتراكي عبر برنامج طرابلس وقرارات مارس التاريخية، فان الحزب الذي انطلق من ارضية ملغمة نتيجة الصراع السياسي والصراع على السلطة ونتيجة المناورات

الاستعمارية المحكمة، لم يتمكن من الارتقاء الى مستوى الدور القيادي المنتظر منه تأديته في معركة تبدو سهلة لكنها اصعب من الأولى لأنها تتطلب انساناً جديداً. ومن هنا فان الحديث عن دور الحزب، اليوم، لا يكون موضوعياً ولا مجدياً الا اذا عدنا به الى السنوات الأولى التالية لاسترجاع الاستقلال الوطني.

ففي هذه السنوات ضاع جل الحماس الثوري الذي كان يحرك الجماهير الشعبية وذلك بسبب السلوكات الأنانية لبعض المسؤولين الذين كانوا منزهين في نظر العامة وبسبب الانقسامات التي تعرضت لها القيادة الثورية والتي فتحت طريق السلطة الفعلية للانتهازيين بجميع انواعهم.

وفي هذه السنوات الأولى، ايضاً، اطمأنت الشريحة الاجتماعية المتشبعة بالفكر الاستعماري وتأكدت من ان الثورة لن تعاقبها على مواقفها العدوانية أو السلبية اثناء فترة الكفاح المسلح، بل اكثر من ذلك فانها صارت تطمح الى الترقية في المناصب الحساسة والاستفادة من مزايا الاستقلال على غرار الشرائح التي شاركت فعلياً في مختلف مراحل المعركة.

ولقد كان من المفروض ان تتضمن الأيديولوجية الجديدة رفضاً مطلقاً لكل ما يمكن ان يقوم من علاقات مع المستعمر السابق لأن في ابقاء تلك العلاقات اجهاض للثورة وانحراف عن المبدأ الذي استشهد من اجله اكثر من عشر سكان الجزائر وترملت عشرات الآلاف من نسائها وتيتم العديد من ابنائها وتهدمت القرى وتعرضت الجماهير الشعبية الواسعة لألوان شتى من العذاب منها ما كان جسمانياً محسوساً ومنها ما ترك آثاره السلبية على المعنويات.

ان الاعلان عن استرجاع الاستقلال لم يكن هو الهدف الأسمى ولو كان الأمر كذلك لما كانت هناك ثورة، بل حرب انتهت بوقف اطلاق النار كما يزعم مؤرخو الاستعمار الفرنسي.

لكن الذي وقع ليلة الفاتح من نوفمبر سنة اربع وخمسين وتسعمائة وألف كان بداية ثورة شهد التاريخ انها من اعظم ما عرف العالم المعاصر. ولأنها كانت ثورة، فانها استهدفت تحرير الأرض وتحرير الانسان في ذات الوقت وهما مهمتان تتطلبان اكثر من وقف لإطلاق النار.

إغتصاب الأرض والفلاّح

ان تحرير الأرض، في منظور ثورة نوفمبر، لا يتوقف عند تخليصها من السيطرة الأجنبية بل يتعدى ذلك الى اعادة تأهيل مساحاتها الشاسعة واعادة النظر في طرق التعامل معها بحيث تستعيد وظيفتها التي كانت تقوم بها قبل ان يفرض عليها الاحتلال.

لقد كانت معظم الأراضي في الجزائر، قبل الاستعمار الفرنسي، ملكاً مشاعاً للأعراش التي كانت تستثمرها جماعياً لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وتصدير الفائض من الانتاج الى المشرق وأفريقيا السمراء والى بلاد جنوب اوروبا على وجه الخصوص. ثم جاءت قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فأباحت اغتصاب تلك الأراضي بسبب مشاركة اصحابها في الانتفاضات الشعبية المختلفة، وتسليمها بالمجارح الى المعمرين الأوروبيين الذين صاحبوا الحملة خصيصاً للاستفادة من الحرب الصليبية أو الى الجنود المعطوبين والمتقاعدين أو الى شركات استغلالية كبرى وقع تأسيسها للقضاء على الهياكل الاقتصادية الثابتة ولجعل الفلاحة الجزائرية مكملة للاقتصاد الفرنسي وتابعة له في جميع الحالات.

فبواسطة هذه الطريقة في الاغتصاب والاستغلال تحولت مساحات كبيرة في مناطق مختلفة من منتجة للحبوب بجميع انواعه الى منتجة للخمور أو لمزروعات صناعية لا علاقة لها بواقع المجتمع الجزائري.

وتحول الانسان الجزائري بالتدريج من صاحب ارض منتج الى اجير مسخر، فقد قدرته على التعامل مع الأرض بتلك الحرية التي كانت تسمح له بتوجيه الزراعة وتحديد اوقات العمل حسب امكانياته الخاصة وحسب التقاليد الفلاحية السائدة في سائر انحاء الريف.

من هذا المنطلق، فان تحرير الأرض يشمل، في ذات الوقت، استرجاع السيادة الوطنية على كافة المساحات المغتصبة والمستغلة سواء من طرف المستعمرين الفرادي والشركات الأمبريالية أو من طرف العملاء من المواطنين، وتخليصها من انواع الزراعة التي ادخلت الى بلادنا لتلبية بعض حاجات الفلاحة في فرنسا. ومن جهة اخرى، يتطلب تحرير الأرض اعادة صقل ذهنية الفلاّح الجزائري والتركيز على استصلاح المساحات

الشاسعة في الهضاب العليا وفي الصحراء، لأن الجزائر ليست هي الشريط الساحلي فقط، ولأنها تتلقى، سنوياً كميات هائلة من مياه الأمطار التي يضيع اكثر من خمسة اسداسها في البحر، كما ان باطن اراضيها يحتوي على ملايين الأمتار المكعبة القابلة للتجديد.

وبهذا المفهوم، فان عملية تحرير الأرض كان يتوقف تحقيقها على ظهور ونجاح حركتين اساسيتين. أولهما عسكرية واعية تستعمل العنف المتنور وتضم في صفوفها طلائع مؤمنة برسالتها وقادرة ليس على الاستشهاد فحسب بل، كذلك، وفي المقام الأول على ربح ثقة الجماهير التي هي ضرورية لربح المعركة ضد المستعمر الذي يملك العدة والعتاد، وثانيهما ثقافية وطنية تستعمل التخطيط العقلاني ولا تتردد في اللجوء الى العنف الثوري للقضاء على دابر التبعية بكافة انواعها. هاتان الحركتان متلازمتان ومترابطتان اشد الارتباط بحيث يظل انتصار الواحدة كلا شيء ما لم تتمكن الأخرى من تجسيد جل اهدافها على الأقل.

ولقد تكفلت «جبهة التحرير الوطني» بارساء قواعد الحركتين وبعثهما الى الوجود في وقت واحد واستطاع الكفاح المسلح الذي بدأ بوسائل بدائية للغاية وظل مستمراً طيلة اثنين وتسعين شهراً ان يفرض على العدو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته على ارضه وتقرير مصيره بنفسه. اما الحركة الثقافية فانها ما تزال قائمة تتطلب المزيد من تضافر الجهود ومن التحلي باليقظة الدائمة لكي لا تعود من جديد قوى الظلام التي تحول دون الوصول الى تحرير الأرض بصفة نهائية.

وستبقى الانتصارات التي حققها الكفاح المسلح مجرد تتويج لحرب قامت وانتهت، وليست مرحلة حاسمة في طريق انتصار الثورة الشاملة التي انطلقت ليلة الفاتح من نوفمبر ما لم تتواصل المسيرة بنفس الحماس الذي كان سائداً خلال فترة النضال الدموي.

واذا توقفت المسيرة، لا سمح الله، وأعطيت الفرصة للاستعمار الجديد ليعود بقوة بعد ان طرد بالقوة، فان دماء الشهداء وآلام المعوقين ومعاناة الأرامل وتشرد الايتام ودموع الأبرياء وتعرض القرى والمداشر والمؤسسات الاقتصادية للتخريب، كل ذلك يكون قد ضاع سدى، وعندها يحق لأعداء «جبهة التحرير الوطني» ان يلقوا في الأجواء علامات الاستفهام حول جدوى ما قدم من ضحايا وتضحيات طيلة اكثر من خمس وثلاثين سنة.

ان الجزائر، في هذه المرحلة بالذات، لا يمكن مقارنتها بأي واحد من الأقطار العربية مغربية كانت أو مشرقية، ولا ينبغي ان تكون مقلدة لهذا أو ذاك لأن تجربتها وحيدة والثمن الذي دفعته لانجاحها مرتفعاً للغاية ولأن ثمة عهوداً مضروبة يجب الوفاء بها لأرواح مئات آلاف الشهداء.

اما تحرير الانسان، في منظور ثورة نوفمبر، فانه يكتسي نفس اهمية تحرير الأرض، لأن المواطن الحر لا يعيش على ارض مستعمرة ولا يكون الانسان حراً الا اذا استطاع تخليص ارضه من كل انواع العبودية.

وقد يقال، وماذا يريد الانسان الجزائري اكثر من استرجاع سيادته على كل شيء في ارضه؟ فدواليب الحكم بين يديه، وثروات البلاد تحت تصرفه يوظفها للبناء والتشييد، ودلائل الحرية شامخة لم تعد تخفى على احد: فهذه هياكل الصناعة التحويلية اصبحت ثابتة وقادرة على ارساء قواعد التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذه المدارس والثانويات والجامعات تضمن ديموقراطية التعليم للجميع، وهذه مئات الكيلومترات من الطرقات الواسعة تشق البلاد شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. وفي مجال الإعلام والثقافة منجزات كثيرة تشمل النشر والطباعة والبث بأنواعه وفي كل حي مسجد يؤذن فيه للصلاة الى غير ذلك من المفاخر التي اصبحت لا تعد ولا تحصى.

معطيات واقعية

صحيح، ان هذه المكاسب في حد ذاتها عظيمة، وهي في ظاهرها كافية لتحقيق تحرير الانسان، لكن هناك معطيات اساسية يجب اخذها بعين الاعتبار قبل اصدار اي حكم في الموضوع. وأهم هذه المعطيات ما يلي:

١ ـ ان اقامة المصانع وبناء المعامل واستصلاح الأراضي واستخراج الثروات الطبيعية والمعدنية قصد الاستثمار والتصدير كلها تبقى، رغم الجهد والامكانيات، دون الأهداف المحددة لها من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في اطار الاستقلال الاقتصادي، ذلك ان القطعة

الأساسية في حقل البناء الواسع ستظل هي الانسان الذي تسند اليه مسؤولية التسيير والاشراف والتخطيط والصيانة والرقابة والابداع .واذا كان هذا الانسان مفتقداً الى التكوين الايديولوجي، فان جل المجهودات تضيع سدى رغم كل المبررات التي قد نلجأ اليها .

فالتكوين الايديولوجي لا يعني ابداً حشو الأدمغة بالشعارات النظرية كما قد يتصور البعض، ولكنه عملية اجمالية ومستمرة تمس كافة الميادين وتساير الانسان في جميع مراحل حياته، وعندما تنقطع أو تتعطل لسبب من الأسباب فانها تترك المكان للفراغ الذي تترتب عنه انواع الفوضى والميوعة والأماعية التي هي نوع من التبعية القاتلة .

ان التكوين الأيديولوجي هو الذي يسمح للانسان بادراك الواقع الذي يعيش فيه وبمعرفة المحيط الذي يتطور فيه . وانطلاقاً من ذلك الادراك ومن تلك المعرفة يشرع في العمل من اجل التغيير نحو الأفضل بواسطة ما لديه من قدرة وامكانيات . وبما ان هذه العملية تتطلب مزيداً من الدقة والوضوح فان نجاحها يكون مرهوناً بمدى قدرتنا على تحقيق الشمولية في تجسيدها . ومن هنا ، نستطيع القول بأن التكوين الايديولوجي يستلزم البدء من دار الحضانة، ولا ينتهي بالتخرج من الجامعة، كما انه يمارس بنفس الوتيرة في مجالات العمل وأماكن الراحة والاستجمام بحيث يكون الفرد دائم الاطلاع على ما كان وما يجري وما سيكون .

ولا يكون التكوين الايديولوجي فاعلاً الا عندما يتمكن من تحريك الانسان بكيفية واعية وتلقائية في الاتجاه المطلوب، لأن الوعي والتلقائية شرطان اساسيان لنجاح العمل في جميع الميادين . ولا يمكن ارغام الانسان على القيام بأي شيء ايجابي اذا لم تستيقظ في داخله تلك القوة الكامنة التي تدفعه نحو الشعور بالواجب والقيام به .

٢ - ان بناء المدارس والثانويات والمعاهد والمراكز الجامعية وجزأرة التعليم كما يقال كلها مكاسب عظيمة تدل على ان جهداً جباراً قد بذل ويبذل في ميدان التربية . وكلنا يشعر بكثير من الاعتزاز عندما يذكر بأن اكثر من خمسة ملايين من ابناء الجزائر يزاولون الدراسة باختلاف مراحلها . لكن ذلك الشعور سرعان ما يختفي عندما نتوقف عند النتائج المحصل عليها ونتأمل ملياً بعيدين عن الذاتية والعاطفة .

فالبرامج التربوية المتبعة في مؤسساتنا التعليمية منذ استرجاع السيادة الوطنية وطيلة

عقدين كاملين لم تكن مستوحاة من ايديولوجية « حزب جبهة التحرير الوطني » ، بل ان قوات خفية قد ظلت ، خاصة الى غاية انعقاد المؤتمر الرابع ، تمنع بعض المواد الأساسية من الدخول الى المدرسة والثانوية والجامعة وعلى سبيل المثال ، فان التاريخ الوطني وتاريخ ثورة نوفمبر خاصة ومادتي التربية السياسية والتكوين الأيديولوجي كلها لم تكن تعلم لا من قريب ولا من بعيد .

فمثل هذا الوضع الشاذ يحتم على كل عاقل طرح العديد من الأسئلة التي لا بد من الاجابة عليها للتمكن من فهم طبيعة المرحلة التي نمر بها ولأعداد الأرضية التي ننطلق منها ليس لأزالة رواسب السيطرة الثقافية فحسب ، ولكن ، وبالدرجة الأولى ، لتوفير الشروط الموضوعية اللازمة لبعث حياة ثقافية اصيلة تسهم فعلياً في تكوين انسان جزائري ذي شخصية متميزة ، قادر على التخلص نهائياً من كل العقد .

وفي مقدمة الأسئلة التي تفرض نفسها بكل الحاح تلك التي تتعلق بالأصالة الوطنية عند الأجيال التي تتراوح اعمارها ما بين السن القانوني للالتحاق بالمدرسة والسن التقريبي للتخرج من الجامعة والدخول الى معترك الحياة . هل من المعقول ان ننتظر من هؤلاء الشباب ان تكون لهم جذور متينة تشدهم الى الوطن وتمنعهم من الاقتلاع عندما تهب العواصف القوية؟ وهل من الممكن ان نطالبهم بتنشئة قوامها الاسلام الثورة والأخلاق النبيلة والمبادىء الاشتراكية ، اذا كانت البرامج التعليمية لا تتضمن المواد التي تعدهم لذلك؟ وهل يستطيع التلميذ ان يكون وطنياً اذا كان لا يعرف عن وطنه سوى الإسم؟ وهل يمكن ان يكون ملتزماً بخيارات بلاده الأساسية اذا كانت ايديولوجية حزبه الوحيد لا تدرس له كمادة اساسية؟

ان هذا النقص في البرامج التعليمية هو الذي منع من تكوين اجيال متجانسة ، وأدى الى خلق تيارات ايديولوجية متعددة كان يمكن ان يستفحل امرها لو لم تأت عملية اثراء « الميثاق الوطني » التي اولت اهمية بالغة لمجالات التربية السياسية والتكوين الأيديولوجي في الدراسة على اختلاف مراحلها .

٣ ـ ان العدل ، كما لا يخفى على احد ، هو اساس بناء المجتمع الاشتراكي الذي تدعو الى اقامته ادبيات الثورة الجزائرية ، ذلك لأنه يحرر الانسان من الخوف ويعيد له ثقة في

النفس واطمئناناً للمحيط، ولأنه، ايضاً، يضمن الحق لكل المواطنين بقطع النظر عن الفئات التي ينتمون اليها. ولكي يؤدي العدل هذا الدور الحيوي، فانه يعتمد على تطبيق القوانين بواسطة إطارات سماتها الرئيسية هي الكفاءة والنزاهة والالتزام.

ولقد اكد «الميثاق الوطني» على ان الدولة «تعمل باستمرار على تقريب القضاء من المتقاضين، واقامة رقابة صارمة من شأنها اكتشاف الخلل والنواقص، لأن الدفاع عن إستقلالية القضاء وكذلك الدفاع عن المتقاضي ضد ما قد يقع فيه القاضي من انحراف شرطان اساسيان لتطبيق العدالة».

وفي نظرنا، فان الانحراف الأول الذي يشكل خطراً قاتلاً على العدالة في بلادنا انما يكمن في عدم تطابق القوانين مع الواقع الوطني الذي تعبر عنه الخطوط الأساسية للثورة من جهة، وفي عدم تشبع اطارات القضاء بأيديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني» من جهة ثانية.

ومرد التركيز على هاتين النقطتين يكمن اساساً، في حتمية التأكيد بقوة على ان التكوين الأيديولوجي ضروري حتى يكون القاضي مطلعاً على حقائق المرحلة التي تجتازها البلاد وعلى صورة المجتمع المغايرة التي تهدف الدولة الى تجسيدها على ارض الواقع... بناء المجتمع الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر لا يمكن الوصول اليه بعدالة جل قوانينها هي قوانين المستعمر السابق وسلوك كثير من رجالاتها يكاد يكون نسخة طبق الأصل عن سلوك رجالات القضاء الاستعماري.

لأجل ذلك، فان مصلحة الثورة تدعو، قبل تقريب القضاء من المتقاضين، الى تقريب القوانين من النصوص الأساسية للثورة وتكييفها مع واقع المجتمع الجزائري الذي يختلف كلية عن واقع المجتمع الفرنسي الذي كان في اساس صياغة تلك القوانين، مع الاشارة الى ان الاصلاحات الشكلية لا تجدي نفعاً بل انها تزيد ضررا لأنها تستر العيوب دون التمكين من القضاء عليها.

وبقدر ما يكون الالحاح على تقريب القوانين من النصوص الأساسية للثورة وتكييفها مع واقع المجتمع الجزائري، يكون الالحاح على ضرورة اختيار القضاة من بين الكفاءات التي تتوفر فيها شروط النضال بالدرجة الأولى، لأن النضال ليس عاطفة أو انحياز لجهاز دون

آخر كما قد يفهم بعضهم، ولكنه صمام امان لما يشتمل عليه من صفات لا بد منها لتطبيق العدل.

... وحلول،

ان عدم الانطلاق من الواقع وعدم الاهتمام بالانسان الذي هو مركز كل واقع قد حالا دون تنمية الاقتصاد الوطني وجعلا النظام في الجزائر عاجزاً عن التصدي لما يعترض الجماهير الشعبية الواسعة من قضايا اجتماعية مختلفة.

فالبطالة التي اصبحت شبحاً مخيفاً ما كانت لتنتشر بالكيفية التي نلحظها اليوم لو عرف النظام كيف يحافظ على ميزة الجزائر الأساسية. فهو كبلد زراعي، كان في سنة ست وستين وتسعمائة وألف يأوي في اريافه سبعين بالمائة من سكانه.

ومما لا شك فيه ان تزايد عدد السكان في الأرياف يؤدي حتماً الى الاعتناء بالزراعة فيرتفع الانتاج الفلاحي وتتحسن الانتاجية من جهة، وتنشأ مناصب الشغل لليد العاملة الجديدة من جهة ثانية. لكن اهمال الزراعة وسائر المرافق المتصلة بها قد دفع سكان الريف الى الهجرة الجماعية وجعل نسبتهم تنخفض الى خمسين بالمائة بالنسبة لعدد السكان الاجمالي. في حين ارتفع عدد سكان المدن دون ان تتطور الصناعة بالكيفية القادرة على انشاء مناصب الشغل المطلوبة.

ولقد كان من المفروض ان تركز الجزائر على انشاء وتطوير الصناعة المساعدة على تنمية الزراعة، ولو فعلت لاستطاعت ان تعيد تأهيل الأراضي المعتدى عليها وأن توفر الشروط اللازمة للاستصلاح المكثف خاصة في الهضاب العليا وفي الجنوب.

ومن المعلوم ان استخراج المياه وبناء السدود الصغيرة المساعدة على توظيف مياه الأمطار شرطان اساسيان لأزدهار الزراعة، وان العناية بهذه الأخيرة يؤدي، حتماً الى تطوير الصناعة بكيفية عقلانية ومتناسبة مع حاجات البلاد وامكاناتها في آن واحد.

لكن النظام، مع الأسف، وجه كل مجهوداته، لانجاح ما كان يسمى بعملية التصنيع ثم اخضع هذه الأخيرة الى التوجيه الاجتماعي الذي يفترض خلق مناصب الشغل على حساب الفعالية والمردودية. وبالاضافة الى ما كان للتوجه الاجتماعي من اثر سلبي على

تطور الميدان الاقتصادي، فان عملية التصنيع في الجزائر قد تعرضت لمناورات استعمارية وأمبريالية أدت في كثير من الأحيان الى افشال المجهود أو اقامة صناعات مغشوشة في اساسها.

وهكذا، وبتضافر التآمر وعدم الخبرة، لم تنجح الصناعة التحويلية ولم تثبت قواعد الصناعة الخفيفة على الرغم من ان العملية الاجمالية تسببت منذ سنة ست وستين وتسعمائة وألف، في ضياع الزراعة نتيجة فتح ابواب المصانع والورشات لليد العاملة الفلاحية.

ان الانسان العاقل لا يجد مبرراً للعجز الغذائي الذي تعاني منه الجزائر خاصة اذا علم ان الشعب الجزائري لا يستغل، بالفعل، سوى سبع المساحة التي تمتد عليها الجزائر، وان الشريط الساحلي المستغل منذ الأزل قد تعرض لهجمات الأسمنت المسلح وذلك منذ السبعينات على وجه الخصوص.

ولقد كان باستطاعة النظام الجزائري ان يحقق هدف الثورة المتمثل في تحرير الأرض، وذلك بواسطة التركيز على الاستصلاح وما يتطلبه من تنقيب عن المياه، وعلى توظيف الصناعة لتوفير الأسمدة والعتاد الفلاحي. ونظراً للتقاليد الزراعية الراسخة في اوساط الجماهير الشعبية، فان العملية كانت تكون مضمونة النجاح.

ان نظام الحكم لم يكتف بعدم انتهاج هذا المسعى، لكنه راح، من حيث لا يدري، يلغي التقاليد الزراعية بتشغيل الفلاحين في المصانع كبوابين وحمالين أو كعمال بسطاء لا يفيدون التصنيع في شيء ويضرون الريف في كل شيء.

واذا كانت هجرة الأرياف قد تسببت، بصفة مباشرة، في انخفاض المنتوج الزراعي وتردي الانتاجية، وفي ضياع الأراضي الخصبة نتيجة الاهمال ونتيجة التصحر الذي لا يوقفه سوى الاستصلاح المكثف، فان التدهور الفلاحي لم يحرم الشعب الجزائري من تحقيق الاكتفاء الغذائي فحسب، لكنه، ايضاً، اخضع الصناعة التحويلية في بلادنا الى الرأسمال العالمي الذي تتحكم فيه الأمبريالية ذات الأوجه المتعددة.

فصناعة العجين، مثلاً، مهددة بالتوقف في حالة عدم التمكن، لسبب أو لآخر، من استيراد الحبوب، والدقيق، وهذا وضع غير طبيعي لأن الجزائر تملك مساحات يكفي انتاجها

من الحبوب لتشغيل اضعاف اضعاف المصانع الموجودة عندنا ، لكن ذلك يتطلب اخلاصاً ووطنية كافيتين لتجنيد الطاقة اللازمة لتفجير المياه .

ولو اننا عرفنا كيف نبذل في ميدان التنقيب عن المياه ربع الجهد المخصص للبحث عن البترول والغاز لأستطعنا ، في وقت قصير جداً ، التغلب على الطبيعية ولتمكنا من تغيير حالة التبعية الغذائية الى استقلال يفتح طريق استمرارية الثورة في الجزائر .

ومما لا ريب فيه ان بلوغ مثل هذا الانجاز الضخم مرهون بمدى قدرتنا على تحقيق التحرير الثقافي الذي لا بد منه لاسترجاع الثقة في النفس ولوضع نمط للحياة يتغذى من الواقع الوطني ويضرب جذوره في الأعماق الحضارية التي ما احوجنا الى الغوص فيها لتمكين النشء الصاعد من مواجهة المستقبل بما يضمن له تحقيق المزيد من الانتصارات .

ان عودة سريعة الى الماضي القريب والقريب جداً ، تجعلنا نقف بكل سهولة عند الشلل الذهني ، الذي يمنع نظام الحكم من الثورة على الواقع الذي فرضه علينا المستعمر السابق ، وهو واقع التبعية والأمعية والمعمعية . فالشلل الذهني الصارخ هو الذي لم يسمح لنا بمساءلة انفسنا عن الذي يحدث من غرائب في عالم الريف الجزائري الذي لم تعد الحياة فيه تخضع لأي معيار عقلاني . ولم يعد ما يجري فيه من نشاط قابل للتفسير المنطقي . وعلى سبيل المثال نذكر ان الجزائر انتجت سنة ١٩٦٣ خمسة عشر مليون قنطار من الحبوب وأربعمائة الف قنطار من الحبوب الجافة وخمسة ملايين قنطار من الحمضيات ، لكن هذه الكميات انخفضت سنة ١٩٨٨ الى عشرة ملايين قنطار بالنسبة للحبوب وثلاثمائة وخمسين الف قنطار بالنسبة للحبوب الجافة وثلاثة ملايين قنطار بالنسبة للحمضيات .

هكذا فان نسبة الانخفاض قد بلغت ٣٣٪ فيما خص الحبوب و ٤٠٪ فيما يتعلق بالحمضيات ، في حين ان الزيادة هي التي كانت منتظرة نتيجة ارتفاع كمية العتاد الفلاحي المتطور وكمية الأسمدة المختلفة وتكاثر عدد المهندسين والتقنيين الزراعيين .

قد يقول بعض المغرضين : ان هذا التردي الفلاحي ناتج عن تطبيق الثورة الزراعية . لكن قولهم مردود عليهم لأن هذه الأخيرة ، لم تمس سوى حوالي ١٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة . وفي الحقيقة الجميع يعرف ان التركيز على التصنيع غير الموجه وغير المخطط له ، وطنياً ، هو الذي خرب أريافنا وقضى على انتاجنا الفلاحي فازدادت تبعيتنا

الغذائية. واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه سوف نكون مضطرين لرهن مستقبل الأجيال.

لقد كان من المفروض ان تقام المصانع بعيداً عن الأراضي الخصبة حتى نجنبها المضار التي قد تلحقها نتيجة انتشار المواد الكيماوية والنفايات المفسدة للمحيط الزراعي، وكان من المفروض، كذلك، ان يركز على تنمية الصناعة المساعدة على تطوير الفلاحة بصفة عامة حتى يحدث التفاعل المؤدي حتماً الى التطور السريع في الميدانين.

ولم يكن عدم ربط الصناعة بالفلاحة هو وحده الذي تسبب في التردي الاقتصادي، بل ان الغزو الثقافي والاحتكار العشوائي في مجال التجارة قد لعبا دوراً قاتلاً قاد بالتدريج الى اهمال الأرض والتخلي عن خدمتها بالاضافة الى عدم التفكير، جدياً، في الاستصلاح بجميع انواعه. واليوم، فان الحديث عن الاصلاح الاقتصادي لن يكون مجدياً ما لم ينطلق من التقييم الموضوعي لكل هذه الميادين وما لم يأخذ النظام على عاتقه مسؤولية خوض المعركة الفاصلة من اجل تحرير الأرض الذي يستحيل تحقيقه بدون تحرير الانسان.

ان العهد الجديد بزعامة الرجال القدامى يريد أن يفرض على جزائر- الثورة طريقة في التسيير يسميها الاصلاح وما هي بذلك، لأن الاصلاح الحقيقي يبدأ قبل كل شيء بتحديد مواطن الفساد ثم يضبط وسائل وامكانيات العلاج.

ان مواطن الفساد بالنسبة للجزائر، تتمثل في العجز عن تلبية الحاجات الأساسية للشعب، وفي عدم القدرة على تسيير المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي عدم التمكن من السيطرة على المنظومة التربوية بجميع مراحلها وفي الوقوف موقف المتفرج من انتشار الأمراض الاجتماعية التي تحول دون الارتقاء الى مصاف المجتمعات المتقدمة. اما وسائل العلاج وامكانياته فتكمن اساساً في مدى القدرة على تعبئة الجماهير الشعبية الواسعة وتوعيتها بحيث تتمكن من تحمل مسؤوليتها بالنسبة للاسهام في عملية اتخاذ القرار وفي مختلف مراحل تطبيقه.

لكن الاصلاح لم يأت سوى بدواء واحد مستورد من الخارج اثبت عدم جدواه في الماضي القريب بالنسبة للجزائر. هذا الدواء السحري اسمه التعددية الحزبية. كما لو ان الشعب في حاجة الى صراعات كلامية لحل مشاكل السكن والبطالة والغذاء والأمراض

الاجتماعية التي يعاني منها والتي يحتاج التغلب عليها الى رؤية واضحة ومجهودات موحدة.

فالسكن والبطالة والغذاء في الجزائر مرتبطة كلها ارتباطاً متيناً بالزراعة. وما لم يجد الاستصلاح طريقه الى التجسيد الشامل سواء في اطار الخدمة الوطنية أو بواسطة تعبئة الجماهير الشعبية الواسعة، فان هذه القضايا ستبقى مطروحة، ومعها ستبقى التبعية قائمة.

ولقد كنا في دراسات سابقة، اقترحنا اسلوب المعسكرات الخضراء التي تعيد الحياة للأرض الميتة، وتوفر المأوى لمئات الآف الشباب بالاضافة الى امتصاص اليد العاملة بجميع انواعها، وتحقيق التوازن الجهوي الذي من شأنه ان يعيد تصميم خريطة الجمهورية الجزائرية، ومهما كانت قيمة الاستثمارات وجدية المخططات، ومهما بلغت ضخامة الجهد المبذول للخروج بالبلاد من دائرة التخلف، فان الأهداف المسطورة ستبقى بعيدة المنال ما لم يوجد السبيل للقضاء على الآفات الاجتماعية التي انتشرت في الجزائر انتشار الوباء خاصة منذ بداية الثمانينات.

فالرشوة والجهوية والمحسوبية والعشائرية والقبلية كلها اصبحت عملة سائدة ورائجة على حساب الأخلاق الاسلامية والقيم الوطنية التي تستدعي الاعتماد على الكفاءة والنزاهة والالتزام. ولقد اصبح واضحاً وأكيداً ان الأمراض الاجتماعية المشار اليها اعلاه قد تجذرت في اوساط المجتمع ولم يعد هناك ما يساعد على اجتثاثها بطريقة نهائية سوى عن طريق توفير الشروط اللازمة لتكوين المجتمع الاسلامي الذي تطبق فيه الشريعة الاسلامية وما تتضمنه من عوامل تطهير للنفس وتقدم وازدهار في جميع ميادين الحياة اليومية.

ان الابتعاد عن الواقع الوطني وما يشتمل عليه من بعد ثقافي وحضاري، والجري الى حد اللهاث وراء الحلول الجاهزة التي لا تجدي نفعاً، ومواصلة تهميش الاطارات المقتدرة واستبدالها بالأصعديين والمعمعيين، كل ذلك سيزيد من التردي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وسيكون سبباً مباشراً في اندلاع العصيان المدني الذي يدفع البلاد في متاهات الفوضى والاضطراب. فهذا النهج اللاسليم الذي يعتمده نظام الحكم في بلادنا هو الذي افرغ المجهود الوطني من محتواه وأضاع الفرص الكثيرة على الشعب الجزائري وحال دونه

ودون الارتقاء الى مصاف الشعوب المتقدمة رغم وفرة الامكانيات واستحقاق الجماهير لما تطمح اليه ورغم الأثمان المدفوعة للخروج من دائرة التخلف.

وعندما نضيف هذا النهج اللاسليم الى الأمراض الاجتماعية المذكورة اعلاه، فاننا ندرك مدى التذمر السائد في اوساط الجماهير الشعبية التي اصبحت تطالب بالتغيير الذي يعود بها الى المسار الثوري.

ان هذه الأوضاع اللاطبيعية لا يمكن ان تحجب عنا ما وقع من انجازات وما تحقق من مكاسب في مجالات حيوية مثل الصحة والرياضة خاصة. ففي هذين الميدانين استطاعت الدولة الجزائرية خلال ربع قرن من الزمن ان تشيد عشرات المستشفيات والمستوصفات والملاعب المختلفة. وفي الميدان الاجتماعي العام، واضافة الى انشاء شبكات المؤسسات التعليمية الواسعة التي تضمن تعميم التعليم وديموقراطيته بالنسبة للأجيال الصاعدة، فان مجهودات جبارة قد بذلت قصد محاولة تحسين مستوى معيشة الجماهير الشعبية الواسعة.

رغم كل هذا الجهد، فان الانجازات لم تكن في مستوى الطموحات الشعبية وذلك لسبب بسيط يتمثل في عدم الاهتمام بالانسان المسؤول عن الصيانة والتسيير وعن التخطيط للمستقبل، وفي عدم الاعتماد على اللجوء الى التقييم المرحلي والشامل لكل ما يقع انجازه في جميع الميادين، حتى يتمكن المقررون والمنفذون من توظيف ايجابيات عملية البناء والتشييد وتجنب سلبياتها. فعدم التقييم المرحلي والشامل هو الذي منع من التأمل في الهياكل الاقتصادية الثابتة التي وضعت اسسها قبل سنة تسع وسبعين وتسعمائة وألف وفي كمية الاستثمارات التي استطاعت الدولة ان توظفها في نفس الفترة رغم كل الصعوبات ورغم النواقص التي اشرنا اليها آنفاً.

ان الدولة الجزائرية قد استثمرت حتى سنة تسع وسبعين وتسعمائة وألف ٤٠,٢٪ من مجمل الانتاج الوطني الخام. وقد بلغت هذه النسبة ٥٤,٧٪ فيما يخص سنة ثمان وسبعين وتسعمائة وألف وحدها. ومن الجدير بالذكر ان مجمل الاستثمارات خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٢ الى ١٩٧٨ قد ادت الى انشاء اكثر من مليون ونصف مليون منصب شغل جديد خارج قطاع المحروقات الذي يعتبر تطوره طبيعياً نظراً لما يمثله من مصدر حيوي بالنسبة للمدخولات الوطنية من العملة الصعبة.

ولقد كان من الممكن ان يقود حجم الاستثمارات الموظفة خلال الفترة المذكورة الى

تزويد البلاد بقطاع صناعي مزدهر وقابل للتطور بسرعة وبكيفية طبيعية لو ان نظام الحكم التفت الى قطاعي الزراعة والري وخصهما بنفس العناية التي حظيت بها الصناعة. فعدم الاهتمام بالريف وعدم التركيز عليه كمصدر اساسي للمدخول الوطني قد حرما الصناعة من عوامل دفع لا بد منها، ومن مجالات ضرورية لتحفيز الانتاج الصناعي وتطويره، بالاضافة الى انهما جعلا القيمة المضافة بالنسبة للفرد تنخفض من ٧٥٢,٣٦ د ج سنة ١٩٦٧ الى ٠٢٥,٣١ د ج سنة ١٩٧٨ وذلك رغم كل المجهودات المبذولة في ميدان الاستثمار.

ان الجزائر، اليوم، تعيش تقريباً على منجزات عملية الاستثمار التي تمت خلال العشرية الآنفة الذكر، لأن العشرية السابقة «لأسبوع الإجهاض» العسير لم تشهد استثمارات تذكر رغم ان المدخولات الوطنية فيها كانت اكثر بكثير مما بلغته قبل سنة تسع وسبعين وتسعمائة وألف، وذلك بفعل ارتفاع اسعار البترول التي تضاعفت حوالي عشر مرات.

ولأن تلك العشرية امتازت بتبذير الأموال الطائلة فيما لا ينفع، فان الاقتصاد الوطني قد تردى متسبباً في ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل وفي افراز مجموعة من الظواهر اللصيقة بالتخلف مثل السوق الموازية وما يسمى «بالترابندو» وما يصحب ذلك من اختفاء مصطنع للمواد الأساسية التي تتشكل منها احتياجات الجماهير الشعبية الواسعة.

فادراك هذا الوضع، والشعور بأن تجاوزه لم يعد ممكناً بدون مشاركة جميع الفئات الشعبية، وان هذه الأخيرة تتطلب ثقة متبادلة انعدمت بين الشعب والقيادة، كل ذلك مضاف اليه احقاد القوة الاستعمارية السابقة وتخطيطاتها التي لم تتوقف لخنق انفاس الثورة، هو الذي قاد الى احداث اكتوبر التي وضعت حداً لأيديولوجية كانت تهدف الى بناء دولة تسودها العدالة الاجتماعية وتنفق فيها أموال الأمة لسد حاجات الجماهير الشعبية الواسعة، وجاءت مكانها بأيديولوجية جديدة شعارها «البقاء للأقوى وهدفها قنونة ثروات الأمة لتعمير جيوب الأغنياء المستغلين والمستبدين.

وخرج منظرو تلك الأيديولوجية الجديدة الى الشارع عن طريق وسائل الاعلام ينشرون مقولات ما أنزل الله بها من سلطان ومفادها ان التردي الذي تعرفه البلاد ناجم

عن ثلاثة اسباب لا رابع لها وهي : النمو الديموغرافي المتزايد وانخفاض سعر الدولار وتجذر الأزمة الاقتصادية في العالم .

ان هذه الادعاءات مجرد هروب الى الأمام ومحاولة للقفز على الواقع لأن النمو الديموغرافي كان اكبر في الفترة السابقة لسنة تسع وسبعين وتسعمائة وألف . وحتى اذا سلمنا ، جدلاً ، بأنه مرتفع بنسبة متقاربة في الفترتين ، فان ذلك لا يعني شيئاً ابداً ، ولا يفسر ظاهرة التردي الاقتصادي خاصة ، لأن تزايد عدد السكان يأتي معه بزيادة في اليد العاملة التي ما احوج الجزائر اليها لانجاز عملية الاستصلاح اللازمة لاسترجاع ثلاثة ارباع مساحة الوطن المتروكة للضياع الكامل والتصحر .

ان استصلاح الأراضي المهملة وتعمير المساحات الخالية في الجبال والهضاب والسهول والوديان يتطلب اكثر من عدد سكان الجزائر . ولو يحظى بالعناية اللازمة فانه لا يحل مشكل التبعية الغذائية فحسب ، ولكنه يوفر الى جانب ذلك كل الشروط الضرورية للتغلب على مشاكل البطالة والسكن وكذلك الأمراض الاجتماعية التي تنخر جسم الأمة . غير اننا مضطرون ، مرة اخرى ، للعودة الى ما قلناه سابقاً من ان انجاح مثل هذه العملية يتطلب قيادة ثورية قادرة على ربح ثقة الجماهيرعلى تعبئتها بكيفية عقلانية وتمكينها من تحمل مسؤوليتها في جميع مراحل الأعداد للقرار وعندما يحين أوان تنفيذه .

ان مثل هذه القيادة لا ينبغي ان تكون ذات خبرة واسعة وكفاءة لا يعتريها غبار فقط ، بل يجب ان تكون متشبعة بمشروع المجتمع المزمع اقامته وقدوة في كل شيء .

عندما يكون للجزائر مثل هذه القيادة ، فان كل المشاكل الهامشية ستزول ، وبزوالها يعود قطار ثورة نوفمبر الى سكته المؤدية الى تحرير الأرض وتحرير الانسان اللذين يتوقف عليهما استرجاع الاستقلال الكامل وبناء الدولة التي لا تمد يدها لجلب قوت شعبها ، والتي لا تتأثر بانخفاض سعر الدولار أو ارتفاعه ، ووالتي لا يكون للأزمة الاقتصادية العالمية عليها اي اثر سلبي .

وفي الخلاصة ، تجدر الاشارة الى ان سوء التسيير الذي طبع العشرية السابقة لأسبوع الاجهاض العسير قد تسبب في تبديد اموال الأمة وأوقف حركة النمو في الجزائر . واذا اراد الشعب الجزائري الخروج من هذا الوضع المزري ، فان عليه ان يجد السبيل للتخلص من نظام اثبت عجزه في كل المجالات وهو اليوم يرفع شعار دولة القانون والمسار

الديموقراطي للاجهاز على ما تبقى من « جبهة التحرير الوطني » وعلى كل ما له صلة بثورة نوفمبر ١٩٥٤ .

الفصل الخامس

هكذا وقع الإنقلاب

الفصل الخامس :
هكذا وقع الانقلاب

قبل التعرض لسير الأحداث التي اندلعت ليلة الخامس من شهر اكتوبر، وقبل كل تحليل، تجدر الاشارة الى ان اسبوع الاضطراب قد كلف الجزائر خسائر مادية من الصعب جداً حصر قيمتها الحقيقية، وهي تتمثل في متاجر ومؤسسات عمومية احرقت مبانيها وأتلفت مخزوناتها وسائر محتوياتها، بما في ذلك المبالغ المالية التي كانت مودعة في انتظار تحويلها للحسابات المختلفة المفتوحة في البريد وفي البنوك. وتشتمل الخسائر المادية كذلك على شاحنات وحافلات وسيارات سياحية تابعة للدولة رشت ببنزينها وأشعلت فيها النيران. والى جانب كل ذلك يذكر الأرشيف الذي الغي نهائياً في عدد من البلديات والمحاكم وسوف يكون من المستحيل تعويضه، ولا يخفى على احد ما في ذلك من اضرار ستصيب مصالح المواطنين وتعرقل حسن سير الحالة المدنية خاصة.

واضافة الى الخسائر المادية هناك ارواح مئات الجزائريين التي ازهقت بغير قلق وهي ارواح بريئة لا يدري كثير من اصحابها كيف داهمهم الموت ولماذا. اننا لا نريد هنا ان ندخل في متاهات التعداد لمعرفة العدد الحقيقي للذين قتلوا خلال تلك الفترة التي يمكن ان نطلق عليها تسمية «اسبوع الاجهاض العسير» لكننا لا نمنع انفسنا من القول ان ازهاق روح واحدة قبل استعمال الوسائل السلمية للاقناع والتصدي تعتبر جريمة يجب التنديد بها والمطالبة بمحاسبة مرتكبيها وتسليط اشد العقوبات عليهم.

وتأتي في المرتبة الثالثة الخسائر المعنوية المترتبة عن الأضرار التي اصابت سمعة الثورة في الداخل وفي الخارج دون الحديث عن الحملات الاعلامية الواسعة الموجهة ضد

مؤسستي الحزب « والجيش الوطني الشعبي » وضد المناضلين الوطنيين والمجاهدين بصفة خاصة.

رغم كل هذه النتائج وغيرها، فان الذين القي عليهم القبض وهم متلبسون بالسرقة والنهب والحرق والقتل، كلهم لم يعرضوا على محاكم ابتدائية أو خاصة للنظر في أمرهم. هل كان ذلك عن قصد باعتبار ان ما ارتكبوه ليس جريمة ولا حتى جنحة؟ ام لأنهم كانوا يعملون لحساب جهات معينة، وان هذه الأخيرة هي التي تدخلت لأخراجهم من السجن دون محاكمة بل وكأنهم ابطال رجعوا من المعركة منتصرين، سخرت كل وسائل الاعلام لتصويرهم واستجوابهم وهم يتخطون ابواب السجون؟

قال بعض اولئك « الأبطال » يومها انهم انجزوا عملهم على احسن ما يرام، وانهم حققوا للشعب الحرية والديموقراطية لكنهم نسوا ان يذكروا أن الأضرار التي الحقوها بالاقتصاد الوطني لا يمكن تقديرها بمبالغ مالية.

والذي تتبع سير الأحداث في تلك الأيام لا بد أنه لاحظ بأن الجماعات التي اطلق سراحها في اطار خرق القانون باسم حقوق الانسان لم يكن من بينهم مثقف واحد أو سياسي معروف، وهو ما يدعو مرة اخرى الى التساؤل عن اصل الجهات التي نظمت الأحداث وما هو المقصود منها.

لقد كان من الممكن ان نصدق دعاية المطالبة بالاصلاح السياسي لو كانت المظاهرات شعبية بالفعل ومؤطرة بكوادر معروفة من الاطارات الواعية والساخطة على النظام نتيجة الابعاد والتهميش والملاحقة والاهانة وغير ذلك، مما هو نصيب مئات المسؤولين من جميع الأصناف الذين يتقاضون مرتباً مقابل ملازمة البيت أو قضاء اليوم بين الشارع والمقهى.

لقد كان من الممكن ان نصدق اكذوبة الانتفاضة الشعبية والاستجابة لها لو ان العفو الذي صدر يومها جاء شاملاً لكل المساجين السياسيين، بما في ذلك العشرات من الشباب الذين لا يزالون حتى اليوم في سجن البرواقية بتهمة المشاركة في حركة الشهيد بويعلي الجهادية ولو ان رئيس الجمهورية وجه نداء الى كل التشكيلات السياسية المعارضة يدعوها الى المصالحة والعودة الى البلاد للاسهام في عملية البناء والتشييد في ظل الحرية والديموقراطية.

ان الأيام الأولى من «اسبوع الاجهاض العسير» قد اتسمت بالعنف المجنون الذي لجأت اليه مجموعات المتظاهرين لاتلاف الممتلكات ونشر الرعب في اوساط الجماهير، وبالصمت الرهيب من طرف القيادات بجميع انواعها حتى ان بعض الغفل بدأوا يتحدثون عن خلاف خطير بين اصحاب الأمر والنهي.

اننا تحدثنا عن العنف بما فيه الكفاية ومن الواجب علينا ان نقول بعض الكلمات عن صمت القيادات حتى تكتمل صورة الاجهاض.

صمت القادة وهويتهم

ان القيادة السياسية في الجزائر وخاصة منذ المؤتمر الرابع لا وجود لها فعلياً، لأننا عندما نقول قيادة فان فكرنا يتجه نحو المقاييس والمعايير التي يتم بموجبها تعيين اعضائها، وكذلك نحو المبادىء الأساسية التي تسير بمقتضاها. ونحن اذ نفعل ذلك بالنسبة للقيادة الجزائرية فاننا لا نجد لا هذه ولا تلك الا في مختلف النصوص التي هي بحق في مستوى ثورة نوفمبر العظيمة.

ان النصوص المذكورة تلح على ان يختار اعضاء القيادة السياسية من بين المناضلين المتشبعين بأيديولوجية «حزب جبهة التحرير الوطني» بعد ان يحظوا بتزكية القواعد التي ينتمون اليها وأن يبرهنوا على درجة عالية من الكفاءة والالتزام. والمركزية الديموقراطية هي من اهم المبادىء التي تطبقها القيادة في ممارسة مهامها. هذا ما هو موجود نظرياً، اما الواقع فشيء آخر.

فمعظم اعضاء القيادة يختارون من بين الموالين لهذه الكتلة أو لتلك من الكتل المشكلة للحاشية، لا يهم اذا كان العضو غير عارف حتى بأبجديات الحزب التنظيمية والأيديولوجية، يكفي فقط ان يكون طيعاً وماهراً في فن الصمت والأمعية والأمرية والمعمعية، ولا يهم كذلك اذا كان لا يعرف القواعد النضالية ولا علاقة له بها، ناهيك عن العلاقة مع الجماهير الشعبية. يكفي فقط ان تكون اتصالاته بالحاشية ذات مردودية للعاملين على تعيينه. اما مبدأ المركزية الديموقراطية فلا حديث عليه لأن القيادة لا تدعى ابداً لمعالجة القضايا الجادة أو ابداء الرأي حولها. ولم يحدث في تاريخ كل القيادات

السياسية ان بادرت مجموعة من الأعضاء الى المطالبة بعقد دورات استثنائية للنظر في الموضوعات الخطيرة التي عرفتها البلاد والتي كانت الحلول المقترحة لها احادية المصدر أو مجهولة احياناً. وأكبر دليل على ما اقول «اسبوع الاجهاض العسير».

ان كل الجزائريين الواعين يدركون مدى خطورة الأوضاع التي مرت بها البلاد في ذلك الأسبوع، ورغم كل تلك المحنة فان القيادة السياسية لم تجتمع قط لأن الأمين العام قرر عدم دعوتها لذلك. أما الحديث عن الخلاف بين الأعضاء القياديين فهو غير وارد وذلك لأمر بسيط جداً يمكن ايجازه في الآتي:

ان الخلاف حول اي موضوع وعلى اي مستوى كان يبدأ بتباعد وجهات النظر حول الموضوعات الرئيسية. وتباعد وجهات النظر أو تقاربها إنما يظهران عندما يكون هناك حوار. والحوار بدوره يتطلب شروطاً كثيرة أولها التشبع الأيديولوجي وآخرها حرية الرأي مروراً بالانطلاق من القاعدة النضالية والاعتماد عليها وعدم قطع العلاقة معها مهما كانت الظروف وفي جميع الحالات.

ان هذه الشروط التي تبدو بديهية لا تتوفر لدى معظم من يسمون بالأعضاء القياديين الذين تم اختيارهم، بالضبط وخاصة منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في مستهل عام تسعة وسبعين وتسعمائة وألف تحت غطاء ما اصطلح على تسميته بالمؤتمر الرابع «لحزب جبهة التحرير الوطني»، لأنهم غير متشبعين بالايديولوجية المعبر عنها في «الميثاق الوطني» وتباعاً فهم غير ملتزمين الا بالعمل من اجل تحقيق مصالحهم الخاصة.

ومن المعلوم ان الذي يهدف بالدرجة الأولى الى خدمة نفسه لا يتردد في الإنبطاح امام اولياء النعمة حتى ولو كان ذلك على حساب الصالح الوطني.

بالاضافة الى كل ما ذكرنا وهي حقيقة لا يختلف حولها اثنان، هناك شيء آخر لا بد من التوقف عنده وهو التعرف على المؤسسات القيادية في الجزائر، والقيادة السياسية في المقام الأول.

تتمثل القيادة السياسية بالنسبة للعشرية الأخيرة في عدد محدود من الاطارات الذين يزكيهم ظاهرياً المؤتمر العادي للحزب، لكنهم في الواقع يختارون من طرف مصالح الأمن التي تقوم بذلك اعتماداً على مجموعة من المقاييس اهمها، الاستعداد المطلق للتصفيق

ولعدم التدخل في كل ما يجري، طبعاً. هناك عدد قليل من الاطارات يقبلون في القيادة نظراً لكفاءتهم اذ لا بد للقيادة من موظفين.

ان اعضاء القيادات السياسية في كل الأنظمة وفي مختلف انحاء العالم ينتخبون اثناء انعقاد الندوات والمؤتمرات. لا تهم الطريقة التي تجرى بها تلك الانتخابات. وبالنسبة للقيادة الجزائرية فاننا تعمدنا استعمال عبارة التزكية لأن مندوبي القاعدة لا يطلب رأيهم في مثل هذه الحالات كما ان القاعدة نفسها لا تختار الأعضاء القياديين الذين كثيراً ما ينسبون اليها وهي منهم براء. اننا لا نعمم ولكن هذا هو واقع اغلبية أفراد القيادة، وان جميع المتتبعين للأحداث السياسية يعرفون ان ثمة اعضاء في اللجنة المركزية قبلوا كمناضلين في القاعدة بعد ان اعلن بأسم المؤتمر عن تعيينهم في اللجنة المركزية.

اذن، فالحديث عن الخلاف في اوساط القيادة السياسية كان مجرد اشاعة المقصود منها في تلك الأيام تحضير الجو لارتكاب الأفعال التي من شأنها ان تؤدي الى اجهاض الثورة في اجواء ملائمة.

لقد كان مروجو تلك الاشاعة يهدفون الى جعل الرأي العام الوطني يقتنع بخطورة الموقف ويصبح متقبلاً لكل ما يتخذ من اجراءات قمع وترهيب ولكل التدابير المخطط لها قصد تجسيد التراجع على الاختيارات الأساسية لثورة نوفمبر.

فالتراجع الذي بدأ الحديث بشأنه مباشرة بعد انعقاد ما يسمى بالمؤتمر الخامس« لحزب جبهة التحرير الوطني » لم يكن من السهل تحقيقه، وفي الوقت ذاته لم يعد بامكان النظام الذي اساء تسيير الدولة ان يستمر في الحياة دون اللجوء اليه لأن القوى الأمبريالية التي تحكمت فعلاً في زمام الأمور قررت ذلك.

ان الأمبريالية، منذ سنة اربع وثمانية وتسعمائة وألف خاصة، لم تعد تخفي وجودها الفاعل في كل المجالات الحيوية. فهي مسيطرة في الميدان الثقافي والاعلامي ومتواجدة بقوة وبعنف احياناً في الشارع وفي المدرسة، كل ذلك لأنها احكمت نفوذها بالنسبة للقطاع الاقتصادي عموماً.

رغم هذه الحقيقة المؤلمة، فان المخططين الأمبرياليين قد وقفوا عاجزين امام النص الأيديولوجي للثورة، وكلما حاولوا الاقتراب منه قصد التغيير وجدوا في مقاومتهم طاقة نضالية هائلة في قواعد الحزب وفي صفوف « الجيش الوطني الشعبي »، لأجل ذلك بات

ضرورياً ايجاد الصيغة التي يمكن بواسطتها التخلص من تلك الطاقة، وكانت تلكم الصيغة هي ما اصطلحنا على تسميته «بأسبوع الاجهاض العسير».

ان احداث اكتوبر لم تكن مفاجأة إلا بالنسبة للنتائج التي اسفرت عنها. ما عدا ذلك فان الجزائريين كلهم كانوا يعرفون ان شيئاً ما سيقع بالتحديد في اليوم الرابع من شهر اكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف... لقد كان ذلك الشيء هو موضوع احاديث الشارع والمقهى والبيت وسائر المناسبات التي تجمع الناس. فقط لم تكن هناك تفاصيل الأحداث، ولم يكن ثمة من ينبئك عن منظميها أو اهدافها.

ان بعض المسؤولين في قمة هرم النظام يذهبون الى ابعد من ذلك، اذ يؤكدون ان رئيس الدولة كان يعلم علم اليقين ان الجزائر مقدمة على الكارثة، وانه اخبر جميع مساعديه المقربين في شهر جوان، وأمرهم بالاستعداد للمواجهة والتصدي، ويذكر نفس المصدر ان الاجتماع وقع ثانية في شهر اوت، لكن الاستعدادات لم تتم، وقد رأينا كيف ان رجال الشرطة ورجال الدرك الوطني كانوا غير مسلحين وعلى غير أهبة عندما بدأت اسراب المتظاهرين تنفذ الخطة في الميدان.

عندما فوتحت في الموضوع في مستهل شهر نوفمبر قبل بدء المؤتمرات الجهوية السابقة للمؤتمر السادس استبعدت وقوع ذلك واعتبرته من المستحيلات. لقد قلت، يومها، لمحدثي انك تهذي أو تريد استغفالي، لأننا جميعاً نعرف واقع البلاد الذي لم يعرف حتى الآن مسؤولين في المستوى الأعلى يرفضون التنفيذ أو يقاومون التعليمات والأوامر، ولو ان ذلك حدث بالفعل لشاهدت كثيراً من الرؤوس تتطاير قبل الاطلالة على اكتوبر.

ان الجميع، في الجزائر، يعرف ان رئيس الدولة يعين من يريد في المنصب الذي يريد دون اعتماد منطق المعايير والمقاييس، كما انه يعزل من يريد من المنصب الذي يريد دون الرجوع الى اسباب معقولة تذكر، ويعرف الجميع ايضاً، ان التصرف بهذه الطريقة هو الذي افقد الاطارات ثقتهم في البلاد وفي مستقبلها حتى ان الناس لم يعودوا يندهشون عندما يعين رجل أمي على رأس وزارة التعليم العالي أو وزارة الاعلام والثقافة، أو عندما يكلف الطبيب بقطاع الشباب والرياضة والرياضي بقطاع الصحة الى غير ذلك من المناظر التي تشمئز منها النفوس وترفضها العقول في ظروف المجتمعات العادية. ان

بلداً هذا وضعه لا يمكن ان تعصى فيه اوامر رئيس الدولة. ولذلك فاننا لا نصدق ما قد قيل ولا نستبعد ان تكون مثل هذه المعلومات من وضع آخر لحظة لتبرير ما لا يبرر وتغطية ما لا يغطى.

ان الأحداث في حد ذاتها لم تبدأ في اليوم الخامس من شهر اكتوبر كما تعّود الناس ان يقولوا ، بل ان شوارع حي باب الوادي وحي القصبة وبعض احياء وهران قد عاشت جو المظاهرات العنيفة عشية اليوم الرابع من الشهر المذكور. وعلى الرغم من ذلك، فان المصالح المعنية التي كانت مطلعة على كل شيء لم تستعد لأي شيء ، وهو ما يزيد من قناعتنا بأن التعليمات كانت قد اعطيت للمنفذين الأساسيين قصد الشروع في الاعداد لعملية الاجهاض.

بداية أسبوع الإجهاض

وقبل الاسترسال في وصف العملية نستسمح القارىء للعودة به قليلا الى الوراء ... الى نهاية فصل الربيع عندما اطلعنا امين محافظة الحزب لولاية قسنطينة على مجيء مجموعة من المناضلين اليه أخبروه بأن المركز الثقافي الفرنسي استدعاهم بصفتهم باعة متجولين وعرض عليهم مرتباً شهرياً قدره ثلاثمائة فرنك فرنسي مقابل عملهم يومياً على نشر عبارات فرنسية في شوارع مدينة قسنطينة خاصة. يومها بدا لنا ان تصرفات المركز الثقافي الفرنسي طبيعية لأنها تندرج في اطار الغزو الثقافي الذي تمكن منا الى درجة اننا لم نعد نتأثر بالإعتداءات التي تستهدف لغتنا أو عاداتنا وتقاليدنا . لكن وقوع الأحداث بعد ذلك بأشهر قليلة نبهنا الى ما هو اخطر.

اننا لا نستبعد ان تكون المخابرات الفرنسية من خلال المركز الثقافي الفرنسي كغطاء انما لجأت الى تلك الحيلة للنفاذ في اوساط الباعة الشباب قصد اختيار العناصر الضعيفة التي يمكن الاعتماد عليها سواء لاقتناء المعلومات المختلفة أو لترويج الاشاعات أو للقيام بأعمال اخرى عندما يقتضي الحال ذلك.

ان مما لا شك فيه ان الذين صارحوا امين المحافظة هم قلة بالمقارنة مع عدد الذين وافقوا على الصفقة خاصة ونحن نعلم ما للعملة الصعبة من قيمة بالنسبة للباعة المتجولين.

وانطلاقاً من هذه الفرضية نستطيع السماح لخيالنا بالعمل في أرضية هي اخصب ما يكون. ونتساءل الا يمكن ان يكون المشرفون على المركز قد انتقوا من المدن الجزائرية الكبرى حيث هم متواجدون عدداً من الشباب العاطل والمنحل. وأكثر من المرتب الشهري المشار اليه اعلاه عرضوا عليهم عطلة في مكان ما بفرنسا وهناك اكرموهم وعودوهم على المخدرات التي تجعل المعتاد عليها اداة طيعة في يد المزودين. بعد ذلك عادوا بهم وهم مستعدون للاشتراك في عملية الاجهاض بكيفية لا ارادية. المهم. وهذا واقع. ان عدداً كبيراً من المشاركين في عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها الجزائر اثناء ذلك الأسبوع كانوا سكارى أو تحت تأثير المخدرات.

كان المتظاهرون في ذلك اليوم وفي الأيام التالية كلهم تقريباً من الأطفال والشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين عشر وعشرين سنة ومعظمهم من تلامذة المدارس والثانويات. اما القادة والمحرضون فمن الشباب الذين ولدوا بعد استرجاع السيادة الوطنية والذين لا ينتمون لأية تشكيلة سياسية كما يستخلص ذلك من الشعارات المرفوعة ومن السلوكات الفردية والتصرفات التي ميزت سير المظاهرات.

ان المظاهرة الشعبية الوحيدة هي فقط تلك التي نظمها يوم الجمعة في السابع من اكتوبر التيار الاسلامي والتي ضمت اكثر من ثلاثين الف مواطن وقد كانت متميزة بالانضباط الرفيع والتنظيم المحكم، وكان يمكن ان تنتهي بسلام وتحقق كل اهدافها لو لم تتدخل عناصر مجهولة باطلاق الرصاص الذي تسبب في رد فعل عناصر الجيش الوطني الشعبي مما ادى الى مقتل عشرات الأبرياء وجرح اعداد كبيرة من الشباب الوطني المخلص.

لقد كان المتظاهرون في جميع الحالات ينادون بسقوط النظام القائم ويندد ون بسلوكات قادته وخاصة منهم رئيس الدولة، وكانت الشعارات المرفوعة لا تدل على وعي فكري أو ثقافي ولا تنم عن وجود تنظيم سياسي يخطط للعملية ويتابع التنفيذ في جميع مراحله.

فمن بين الشعارات المتداولة في مختلف انحاء العاصمة وفي المدن التي عاشت احداثاً مماثلة نذكر ما يلي على سبيل المثال:

« الشاذلي سفاح » « لا اله الا الله والشاذلي عدو الله » « يسقط الشاذلي »

« مساعدية سراق المالية »بالاضافة الى مجموعة من المشاهد المرتجلة مثل طلاء رأس حمام بالدهن الأبيض وكتابة اسم الرئيس على جسم كلب مريض الى غير ذلك من الأفعال التي تؤكد اقتناعنا بعدم وجود تشكيلات سياسية وراء العملية.

ان بعض الجرائد في الصحافة العربية وخاصة « الشرق الأوسط » والتي نشرت سلسلة من المقالات التحليلية حول الأحداث رأت انه كان هناك ثمة منظمين لكنهم كانوا يتحركون بحذر كبير ثم لا يلبث الواحد منهم ان يختفي ليظهر بعد ساعات ليوجه المتظاهرين ويوزع عليهم الأوامر والتعليمات. ان هذا الخبر صحيح في اساسه لكنه لا يمكن ان يكون دليلاً على وجود قوات سياسية وراء العملية، لكنه يدعم اقوالنا التي مفادها ان المؤامرة مدبرة بواسطة عناصر مسؤولة في بعض اجهزة السلطة وان لا علاقة لأهدافها بالشعارات المرفوعة.

فالخروج الى الشارع بهدف العنف والنهب والسرقة لم يكن في يوم من الأيام وسيلة سياسية للتغيير. ثم كيف يمكن تفسير عدم انضمام المواطنين والمواطنات الراشدين الى جماعات المتظاهرين الأطفال والمراهقين؟ هل كان ذلك لأن هؤلاء الأخيرين اكثر وعياً من الأولين؟ واذا كان الأمر كذلك فمن اين جاء ذلك الوعي خاصة ونحن نشتكي من الفراغ الأيديولوجي والسياسي والثقافي؟

لقد كانت وما تزال اسباب الانفجار الشعبي متوفرة، لكن المفجر المتمثل في الطليعة الواعية غير موجود حتى الآن، ولو وجد ذلك في « اسبوع الاجهاض » لتغير مجرى التاريخ بالنسبة لثورة نوفمبر.

ان الجماهير الشعبية لم تنزل الى الشارع ولم تشارك في المظاهرات لكنها لازمت الحياد مستحسنة ما يجري احياناً وساخطة مرات اخرى على ما يقوم به الأطفال من نهب وتخريب. ولقد كان من الممكن ان يتحول تردد الجماهير الى نوع من الالتزام الذي يدفعها اما الى المشاركة في العملية فيسقط النظام أو يحدث التغيير الجذري في الاتجاه الايجابي، وأما الى التصدي بكل شجاعة الى الحركة فتعود المياه الى مجراها الطبيعي وتجنب البلاد كل ما وقع من خسائر في جميع المجالات.

لكن الجزائريات والجزائريين كانوا مقتنعين بأن الأوضاع في بلادهم قد آلت الى حالة من التردي لم يعد في استطاعة احد ايجاد مبررات لها. فغلاء المعيشة اصبح فاحشاً

بسبب ارتفاع الأسعار الذي لا يخضع لأية رقابة، ونتيجة لانخفاض اجور الأغلبية الساحقة من الموظفين والاطارات المتوسطة، وفي ذات الوقت اجتاحت الميادين الادارية وسائر المصالح العمومية انواع من السلوكات البيروقراطية والأمراض الاجتماعية التي تتقدمها الرشوة والمحسوبية اللتين صارتا عملة شائعة ورائجة في جميع الأوساط وعلى كافة المستويات.

لقد فقد المواطن كل ثقة في اجهزة الدولة الى درجة انه اصبح يبحث دائما عن وسيط لقضاء ابسط حاجاته، وعندما يتعذر وجود الوسيط فانه يلجأ الى الرشوة كوسيلة لحمل الموظفين على انجاز العمل أو الاسراع بتنفيذه. واختلط الحابل بالنابل حتى ان كل الأجهزة التنفيذية والقضائية والسياسية صارت في نظر المواطنين متساوية من حيث ابتعادها عن الدور المرسوم لها في الوثائق الأساسية ومن حيث ممارستها للأساليب المطبوعة بالأمراض الاجتماعية المذكورة اعلاه.

وبديهي ان فقدان الثقة المشار اليه قد جعل الناس يستخفون بكل ما يصدر عن السلطات العمومية وأدى، بالتدريج الى اختفاء المصداقية التي قادت بدورها الى ظهور نوع من العداوة التلقائية بين المصالح العمومية والمواطنين.

ولقد ازداد انعدام الثقة استفحالاً بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية التي اصبحت تؤثر مباشرة على الحياة اليومية في كافة المجالات وعجز الدولة بكل اجهزتها على ايجاد السبل الكفيلة لمواجهة المتاعب والمصاعب التي صارت حقيقة تنغص معيشة المواطنين خاصة وان الطبقتين الحاكمة والبرجوازية لم تعودا تخفيان الامتيازات اللاشرعية الناتجة اما عن ممارسة السلطة وأما عن وفرة الأموال التي اصبحت كما قال الشاعر لساناً مقنعاً في جميع الحالات، وسلاحاً يحقق النصر في جميع الظروف.

ان الشعب الجزائري، في الواقع، بعيد كل البعد عن اسقاطات الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم أولاً لأنه يخوض ثورة من اجل تحرير الأرض وتحرير الانسان، اي من اجل تكوين انسان متخلص من كل انواع الشلل الذهني والغزو الفكري ومن اجل تمكين الأرض الجزائرية من استعادة قدرتها على العطاء مثلما كانت قبل ان تصاب بالاستعمار، وثانياً لأن الجزائر بلد فسيح يتسع لأكثر من مائتي مليون نسمة ولها من الثروات الطبيعية ما يمكن ان تسد به حاجات القارة الأفريقية بأكملها.

فالشعب الجزائري والحال هذه، في حاجة فقط الى نظام يفسح المجال للكفاءات الحقيقية ويغلق الأبواب في وجه المصابين بالشلل الذهني فتكون معالجة القضايا في جميع الميادين انطلاقاً من الواقع واعتماداً على الإمكانيات الوطنية الحقيقية، وليس انطلاقاً من واقع الآخرين واعتماداً على الوصفات الجاهزة المستوردة من الغرب الساعي الى ابقائنا في حالة التبعية الدائمة.

وبالاضافة الى تردي الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي وانهيار الأسس الثابتة للدولة بغياب المثل العليا التي جاءت بها ثورة نوفمبر واختفاء الاخلاق الاسلامية، تجدر الاشارة الى الاصابات الفكرية والايديولوجية التي يتسبب فيها الغزو الثقافي الذي سيطر كلية على المدرسة والجامعة والشارع بفعل احتوائه الكتاب ووسائل الاعلام وسائر الوسائل السمعية البصرية. ان هذه الاصابات قد احدثت، مع مر السنين، فجوة كبيرة بين الأهداف التي سطرتها ثورة نوفمبر والواقع الذي اصبح عليه معظم ابناء الشعب الجزائري، واذا كانت الطبقة الواعية من المثقفين مدركة لكل ذلك، فانها لم تعمد بعد الى السبل الكفيلة بتحقيق الحصانة للجماهير الشعبية في مرحلة اولى وبالقضاء نهائياً على الغزو ومخلفاته في مرحلة ثانية.

كل هذه القضايا وغيرها كثيرة قائمة وهي مدعاة للخروج الى الشارع في اي وقت للمطالبة بالاصلاح الحقيقي الذي يعني استئصال اسباب التردي وتوفير الشروط اللازمة للانطلاقة الحقيقية التي تضمن من جديد انتعاش المسار الثوري في الجزائر والتخلص نهائياً من الكابوس المفروض على الشعب.

بين عهد الثورة والعهد الجديد

ان الانتفاضة الشعبية لم تحدث بعد. وان الغرب الذي يسيء اليه وقوع ذلك سوف يبذل كل ما في وسعه من امكانيات للحيلولة دونها، وعليه نؤكد من جديد ان اسبوع الاجهاض انما اعد له ليكون فاصلاً بين عهد الثورة والعهد الجديد الذي هو عهد التيه والانبطاح وعدم الثقة في النفس زيادة على ما يتميز به من انحلال وغموض وفوضى واضطراب.

فالانتفاضة الشعبية، اثناء الثورة، لم تكن تلقائية. بل ان «جبهة التحرير الوطني» كانت تحضر لها من كل النواحي وتحدد لها مجالاتها وأهدافها كما انها تعين المسؤولين عنها الذين يحاسبون على كل صغيرة وكبيرة. وعلى هذا الأساس نستطيع اليوم التحدث بكل سهولة عما وقع في العشرين وما بعده من شهر أوت سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف، وفي شهر ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف بالنسبة للجزائر وسنة واحدة وستين وتسعمائة وألف بالنسبة لفرنسا.

قد يقال ان التاريخ سيكشف كثيراً من التفاصيل المتعلقة بما وقع في شهر اكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف ولكن التفاصيل لا تعنينا اليوم، انما نبغي فقط التعرف على الخطوط العريضة التي تكون قيادة الأحداث قد وضعتها لنفسها وماذا تحقق منها أو لم يتحقق، لأن المطالبة بسقوط النظام دون تقديم البديل ورفع الشعارات اللصيقة بالأشخاص عن غير اقتناع لا ينمان عن اية جدية في الموضوع.

ولو كان في الأمر انتفاضة أو تمرد وطني منظم لما ظلت الجماهير الشعبية الواسعة بعيدة عن الأحداث طيلة «اسبوع الاجهاض» لأن الجماعات التي كانت تقوم بالنهب والتخريب في جميع الأحياء لم تتغير ولم تتسع سوى مجالات تحركها. ثم كيف يمكن ان نفسر سكوت الناس جميعاً بعد خطاب رئيس الدولة في اليوم العاشر من شهر اكتوبر رغم ان ذلك الخطاب لم يأت بجديد، ورغم ان جل الشعارات المرفوعة انما كانت للمطالبة بسقوط الرئيس وسقوط النظام معه؟ اننا سنتطرق للجواب على هذا التساؤل عندما ننتقل الى الحديث عن الاصلاح المزعوم في الفصل القادم. اما الآن فعودة الى سير الأحداث.

ففي يوم الأربعاء في الخامس من اكتوبر وجه المتظاهرون نشاطهم في كافة انحاء العاصمة الى نهب المؤسسات الوطنية وحرق ممتلكات الدولة. لقد اشتعلت النيران أولاً في السيارات العمومية بعد انزال الركاب ثم انتقلت الى مقرات الحزب والبلديات وبعض الوزارات وخاصة وزارتي الشباب والتربية.

قال بعض الذين في قلوبهم مرض ان الهدم قد وقع ضد مصادر الظلم والاستبداد والتعسف وسيرت الاعتداءات ضد رموز الدولة التي غرقت اجهزتها في العجز بجميع معانيه، واصبحت مؤسساتها العمومية بؤراً للمضاربة وللارتشاء والرشوة. قد يكون هذا الكلام مقبولاً لو ان المظاهرات كانت سلمية ولو كان النظام هو الخاسر في العملية. لكن

اقطاب النظام لا يهمهم احراق الأسواق واتلاف السلع والبضائع لأنهم في معظمهم، قد تعودوا على التزود بها من جهات اخرى مع العلم ان الوصول اليها ليس في متناول الجماهير الشعبية.

وكان يمكن ان يكون لمثل ذلك الادعاء ما يبرره لو ان المتظاهرين وجهوا نشاطهم التخريبي للاذاعة والتلفزيون اللذين ينفثان السموم مباشرة في شرايين الأمة بواسطة ما يبثانه ويعرضانه من برامج وأفلام مهلكة للمجتمع ومتلفة لعناصر الشخصية الوطنية أو انهم احرقوا بدل المؤسسات العمومية، دور السينما التي لا تعرض لجمهور الشباب سوى افلام الخلاعة وسائر انواع الشرور.

ان النهب اشد من السرقة، والتسبب في الخسارة للناس اجمعين لا يختلف كثيراً عن القتل بدون سبب خاصة اذا علمنا ان اتلاف المحفوظات المدنية والملفات المالية ينجر عنه من الخسارة ما يفوق تلك التي يحدثها اتلاف البنايات العمومية والأسواق المعدة اساساً لمساعدة ذوي الدخل المحدود اي اغلبية المواطنات والمواطنين.

فالذي شاهد ما وقع في ذلك اليوم من هدم وتخريب وتتبع المظاهرات وما رفعه الشباب من شعارات امام سلبية مصالح الأمن بمختلف انواعها، لا يسعه الا ان يستعيد في ذهنه اشرطة حريق القاهرة او حريق البوندستانغ الالماني الذي قاد الى الغاء الحياة البرلمانية في المانيا وهيأ لما يمكن ان نسميه بالاستفتائية التي تستطيع اعدام الديموقراطية باسم الديوقراطية، لأن «لا» أو «نعم» لا تعطيان الحكم للشعب ولا تمهدان الطريق للمشاركة الفعلية في تسيير شؤون الدولة.

وعندما ينظر المرء لمعظم المحرضين على النهب والتخريب ويحاول التعرف على شخصياتهم ويدرك انهم من السكارى والمنافقين وخريجي السجون، فانه سرعان ما يتذكر فعلة القاضي كمال الدين لارغام سلطان بغداد على امداد فلسطين بالجيوش اللازمة لتخليص بيت المقدس من سيطرة الصليبيين. والصليبية، في حالتنا، هي ثورة نوفمبر الخالدة.

ولقد تواصل يوم الأربعاء كله ناراً ودخاناً وسرقة ونهباً الى جانب ما اصاب المواطنين الأبرياء من حيرة امام سلبية السلطات بكل انواعها، ومن خوف على مقومات الدولة لو استمر الوضع على ما هو عليه أو تفاقم.

وتحول الليل الى شبه نهار من جراء النيران التي كانت تلتهم المؤسسات العمومية هنا وهناك، وتحت جناح الظلام انضم بعض السكان لجماعات النهب والتخريب التي لم تتوقف عند ممتلكات الدولة لكنها وسعت دائرة نشاطها لتشمل محلات بعض الخواص ومتاجرهم.

وفي صباح يوم الخميس لوحظ نوع من الهدوء نتيجة التعب والسهر، لكنه لم يطل اذ سرعان ما ظهرت في احياء باب الوادي وباش جراح وسيدي امحمد والحراش وفي ضواحي العاصمة القريبة والبعيدة الأمواج البشرية الساخطة الصاخبة. وفي ظرف ساعات قليلة ارتفعت ألسنة النيران وعاد الحال الى ما كان عليه عشية يوم الأربعاء.

ولقد حدثت اشياء جديدة في هذا اليوم الثالث من الأحداث... اجراءات ادارية يكتنفها كثير من الغموض. فقيادة اركان الجيش الوطني الشعبي اعلنت عن حالة الحصار ابتداء من منتصف النهار لكن الجيش لم يدخل المدينة الا في تمام الساعة السادسة مساء مع العلم ان مدينة البليدة وهي مقر الناحية العسكرية الأولى لا تبعد عن العاصمة بأكثر من خمسين كيلومتراً وان الطريق الرابط بين المدينتين من النوع السريع. فلماذا كل ذلك التأخر اذن؟ ولماذا تركت المدينة وما جاورها فريسة للنهب والحرق ست ساعات كاملة بعد اعلان حالة الحصار؟

ففي اثناء تلك الساعات الفاصلة بين الاعلان عن حالة الحصار والدخول الفعلي للجيش الى احياء المدينة وبينما كان الناس يعانون من الكابوس المفروض عليهم، انتشرت اشاعات في مختلف جبهات الوطن مفادها ان جزءاً من الجيش قد تمرد على القيادة وان انقلاباً عسكرياً قد يقع قبل انتهاء يوم الخميس. وأسرع الناس الى بيوتهم ينتظرون النبأ من الاذاعة أو التلفزيون. من كان وراء كل تلك الاشاعات؟ وما هي الفائدة من نشرها في حالة الشغور تلك، فالاجابة عن هذين السؤالين لا يعرفها سوى المخططين الحقيقيين «لأسبوع الاجهاض».

اما الاجراء الاداري الثاني الذي يكتنفه كثير من الغموض فيتمثل في نداء غريب صادر عن «حزب جبهة التحرير الوطني» وموجه عبر امواج الأثير الى المناضلين للالتحاق بقسماتهم. ان مصدر النداء هو قطاع التنظيم بالأمانة الدائمة للجنة المركزية. وهنا

تكمن الغرابة لأن محافظة الجزائر قادرة على الاتصال بمناضليها بوقت سريع، هذا بواسطة الخلايا والقسمات دون المرور بوسائل الاعلام العادية.

ان في استعمال الاذاعة والتلفزيون لاستدعاء المناضلين خطأ سياسياً فادحاً نعتقد انه كان مقصوداً لفصل القاعدة الحزبية عن الجماهير الشعبية التي من المفروض انها تشكل قوتها الأساسية وامتدادها الطبيعي.

ولقد كان يمكن ان يكون النداء مجدياً لو وجه الى كافة المواطنين باسم «حزب جبهة التحرير الوطني» يدعوهم فيه الى التصدي لأعمال العنف والى تحمل مسؤولياتهم كاملة لحماية الممتلكات العمومية التي هي ممتلكاتهم. عندها كان يمكن ان يكون الالتحام تلقائياً بين المناضلين كطليعة واعية والجماهير الشعبية الواسعة كقوة فاعلة من اجل وضع حد للأعمال الهمجية وحماية المكتسبات الثورية.

لكن النداء للمناضلين وحدهم وعن غير الطريق النظامي الطبيعي قد احدث التباعد والتجافي بين الفئتين وكان سبباً رئيسياً في سخط المواطنين على الحزب الذي حكم عليهم مسبقاً واعتبرهم منحازين للمتظاهرين ومساندين لهم.

بمجرد دخول الجيش المدينة مساء يوم الخميس وقعت بعض المشادات بينه وبين المتظاهرين الذين وجدوا مساعدة كبيرة من السكان الذين اصبح العديد منهم يشعرون بالانحياز اليهم لكن المشادات لم تطل اذ خيم الهدوء على المدينة عند منتصف الليل.

وفي صبيحة يوم الجمعة كانت الدبابات قد اخذت مواقعها في الأماكن الاستراتيجية من المدينة استعداداً للتدخل السريع، وكان الهدوء قد بدأ يشمل أهم احياء المدينة. وظلّ الأمر كذلك الى غاية الضحى عندما ظهرت التجمعات البشرية الأولى في كل من باب الوادي وباش جراح. وراح الناس يتناقلون ان «الاتجاه الاسلامي» ينظم مظاهرة كبرى بقيادة السيد علي بلحاج وقيل انها ستنطلق من مكانين مختلفين في سيدي امحمد وباب الوادي اللذين يفصل بينهما حوالي ثلاث كيلومترات.

لقد كانت الأحداث حتى صبيحة الجمعة تتسم بالعنف والوحشية المطلقين، لكنها لم تتمكن من استقطاب الجماهير الشعبية التي بقيت مترددة كما اسلفنا، ومع ذلك فان الاعلام الفرنسي بكل انواعه قد جند سائر امكانياته للتهويل ولتقديم ما يقنع على انه انتفاضة شعبية لم يعرف تاريخ الجزائر لها مثيلاً.

ان الذين تتبعوا الصحافة والتلفزيون الفرنسية في تلك الأيام لا بد انهم لاحظوا كيف كان الصحافيون الفرنسيون متحمسين للأحداث يبذلون كل ما في وسعهم لتضخيمها الى درجة انهم اصبحوا يختلقون الأنباء وينشرون احلامهم على اساس انها واقع.

هكذا كانت محطات الاذاعة الفرنسية في نشراتها الاخبارية تزف للعالم بشرى الانقلاب في الجزائر مركزة على كل ما من شأنه ان ينقص من «حزب جبهة التحرير الوطني» ومن «الجيش الوطني الشعبي» باعتباره سليل «جيش التحرير الوطني». وفي نفس الوقت كان المذيعون ينقلون الى المستمعين اخباراً من عندهم يهدفون من خلالها الى نشر المزيد من الفوضى وخلق الاضطراب والشك في صفوف المواطنين لعل ذلك يدفعهم الى الانضمام للمظاهرات.

ففي هذا الاطار نشرت الصحافة الفرنسية على مختلف اعمدتها وبثت القناة الخامسة للتلفزيون نبأ وفاة العميد محمد عطايلية قائد الناحية العسكرية الأولى الذي قيل انه قتل من قبل نقيب رفض تنفيذ الأوامر التي اعطيت له لاطلاق النار على المتظاهرين. وفي ذات الوقت تناقلت وسائل الاعلام نبأ فرار السيد محمد الشريف مساعدية تارة الى الجماهيرية وتارة الى المغرب الأقصى.

وتدخلت في الموضوع جريدة «الشرق الأوسط» بقلم قصي درويش الذي صوّر الوضع في الجزائر انطلاقاً من المعلومات المنشورة على اعمدة الصحافة حتى انه ذكر في احدى مقالاته: ان محمد الشريف مساعدية والمجموعة المحافظة المتشددة في جهاز الحزب حاولت افتعال احداث اكتوبر تمهيداً للحيلولة دون اعادة ترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد مرة ثانية أو بالأحرى ثالثة لرئاسة الجمهورية، وللحيلولة دون تنفيذ الاصلاحات التي كان يفكر في تحقيقها، والبدء بها في مؤتمر الحزب نفسه بتقليص دور الحزب والجهاز الحزبي . وفي مكان آخر ذكر ان جيل السبعينات وهو جيل ترعرع في ظروف مختلفة، اذ يعيش مراهقته في ظل ازمة اقتصادية حادة تثقل كاهل الأسرة، وفي وقت لم يعد التعليم ضماناً للمستقبل. اذ ان البطالة الجامعية بدأت تنتشر بشكل ملحوظ وهو جيل معرب درس باللغة العربية ودخلته قيم اخلاقية جديدة، قيم الثقافة العربية الاسلامية وهو جيل محيطه الاجتماعي وأسرته، فهو قادر على الحوار ولو جزئياً مع هذا المحيط الاجتماعي، بعد ان كانت الصرامة الأبوية مطلقة وسائدة الى حد القمع والكبت.

وعلى الصعيد السياسي انه الجيل الذي ترعرع مع انتفاضة الحجارة في الأراضي المحتلة ومع انبعاث الأمل العربي ... ان ابناء هذا الجيل هم ابطال الأحداث. لم يكن دافعهم السرقة ولا الارتباط بهذه الجهة أو تلك. فقد كانوا بعيدين عن اي اطار، وهم الذين اقاموا الحواجز لينفذوا قانونهم الذي ابتدعوه في اللحظة ملخصين بذلك همومهم وطموحهم ومعبرين ايضاً عن شخصيتهم وقيمهم الاخلاقية».

ان الكتابة الصحفية عندما لا تكون من منطلق فكري وعندما يكون هم صاحبها الارتزاق فقط، فانها تأتي عبارة عن خربشة من يهرف بما لا يعرف - ولو نعرض مقالات الدرويش «للشرق الأوسط» على محلل نفساني فانه لن يجد صعوبة للتعرف على ان الرجل يعاني من فقدان الذاكرة. فهو يؤكد ان «حزب جبهة التحرير الوطني» قد انفصل عن الجماهير الشعبية وأصبح جسماً بلا روح، ويجزم في نفس الفقرة بأن الشاذلي كان يفكر في تحقيق الاصلاحات بتقليص دور الحزب والجهاز الحزبي. ومن جهة اخرى، فان الدرويش ينسب تفجير احداث اكتوبر الى جيل السبعينات الذي لم تصل اغلبيته الى سن الرشد. وعلى الرغم من ذلك فانه يصفه بنعوت قلما تجتمع في فئة واعية ومتطورة، فهو، بالنسبة اليه، جيل معرب ومتشبع بقيم الثقافة العربية الاسلامية بالاضافة الى انه جيل محيطه وأسرته، القادر على الحوار والبعيد عن كل الانتماءات السياسية والايديولوجية لأنه صاحب سياسة مستقلة منطلقة من همومه وطموحاته ومعبرة عن شخصيته وقيمه الاخلاقية.

لم يتساءل الدرويش ولا نعتقد ان القارىء البعيد قد تساءل كيف يمكن لمثل هذا الجيل ان يصنع احداثاً ويفجر وضعاً قائماً ثم يسكت عندما تتكون حكومة فرنسية المشرب والمقصد كما جاء في الجريدة. لو ان الأمر كان كذلك لازداد الانفجار شدة عندما ظهر البرنامج السياسي للحكومة وهو كما لا يخفى على احد لا يلتقي مع النعوت الكثيرة المشار اليها اعلاه.

والأغرب من كل ما تقدم هو كيف يجرؤ صحافي يزعم انه من المحنكين على ايهام الرأي العام بأن حركة شعبية يمكن ان تنزل الى الشارع بدون تخطيط وبدون قيادة، ان التاريخ لم يسجل وقوع مثل ذلك حتى في العصور الموغلة في القدم.

ان الآراء العجيبة كثيرة في مقالات «الشرق الأوسط» الخاصة بأحداث اكتوبر وهي

كافية للتدليل على عدم الجدية في المعالجة لأنها متناقضة فيما بينها وعلى ان الصحافي لم يحترم وظيفته ولا قراءه لأنه نقل معلومات دون فحص وتمحيص، ودون الرجوع الى المصادر والمراجع بجميع انواعها.

ولم تكن «الشرق الأوسط» وحدها هي التي اعتمدت ما نشرته الصحافة الفرنسية، بل ان «الدستور» تفوقت على الجميع في هذا الميدان. فالصحافي الذي عالج الموضوع تحدث عن المقر المركزي« لحزب جبهة التحرير الوطني» في ساحة الأمير عبد القادر التي يتوسطها بتمثاله الكبير وهو على فرسه مولياً ظهره لمقر الحزب ووجهه للبحر وهو يخاطب الشعب الجزائري قائلاً: «العدو من ورائكم والبحر من امامكم». ويعتبر السيد السلامي صاحب المقال الصادر بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٨٨، ان هذه حكمة الأمير وعلى هذا المنوال راح ينسج وقائع اخرجها من الأرشيف وأراد توظيفها للتعبير عما حدث ولو كلف نفسه مشقة الانتقال الى عين المكان والاتصال المباشر بالأحداث وبتاريخ ثورة نوفمبر المستهدفة من كل ما حدث.

لقد كدنا ننسى الاعلام الفرنسي وتخطيطاته للاسهام مباشرة في تهييج الرأي العام الجزائري بواسطة اذاعة بيانات ما انزل الله بها من سلطان ونشر معلومات من صنع الخيال. وكان لتلك البيانات والمعلومات «المفبركة» بكيفية شيطانية أثر سيء بالفعل، في اوساط المغتربين الجزائريين في فرنسا وفي غيرها اذ احدثت كثيراً من الاضطراب والغموض وساعدت على تشويه الحقائق.

ففي هذا السياق اعلنت القناة الخامسة للتلفزة الفرنسية في نشرة الواحدة زوالاً ليوم الجمعة ان العميد محمد عطايلية توفي في مستشفى كوشين الباريسي متأثراً بالجروح البليغة المشار اليها آنفاً. ونفس الخبر بثته التلفزة السويسرية في الساعة الرابعة بعد الظهر نقلاً عن القناة المذكورة طبعاً. وفي الحقيقة، فان الخبر في اساسه كاذب، لا اوامر ولا تمرد على الأوامر ولا جراح ولا نقل الى باريس ولا موت، لكن الموضوع كله كان يتعلق بايجاد الصيغ المناسبة لخلخلة الأوضاع وخلق الجو المساعد على ارساء قواعد الفتنة وجعلها تتسع وتستمر حتى يسهل التخلص من المناضلين الحقيقيين وحتى يوضع حد لثورة سيظل التاريخ يسجل ان انتصارها كان نقطة سوداء في تاريخ فرنسا نقطة تحول ايجابي بالنسبة لتاريخ العالم الثالث والانسانية جمعاء.

وان الصحافة الجزائرية نفسها لم تتصد للاعتداءات التي كانت تقوم بها وسائل الاعلام الفرنسية ولم تحاول، في الأيام الأولى خاصة، نشر ما من شأنه ان يوقف الحملات المسعورة أو يخفف من شراستها على الأقل، بل على العكس، فان بعض الجرائد الوطنية قد تحولت تلقائياً وبكل بساطة الى مروج للشعارات التي وضعتها الصحافة الفرنسية ومتأثرة بها في صياغة الخبر وفي التعامل مع الأحداث.

الحصار

وبعيداً عن هذا الجو، اعلن الاتجاه الاسلامي انه ينظم مسيرة شعبية ضخمة للتعبير عن ادانة الجماهير الشعبية للنظام الذي برهن عن افلاسه سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وسيكون ذلك هو أول موقف شعبي ينطلق من فكر ويرفع شعارات سياسية.

بدأت المسيرة بعد صلاة العصر وكانت بالفعل رهيبة من حيث الأعداد الكبيرة التي شاركت فيها ومن حيث التنظيم المحكم الذي تميزت به منذ انطلاقتها وحتى عندما تعرضت للاستفزاز الذي ادى الى مقتل ست وثلاثين شخصاً كما جاء ذلك في البيان الرسمي.

ان المنظمين للمسيرة يؤكدون ان اهدافهم، منذ البداية، كانت سلمية وانهم حددوا لأنفسهم مقصداً واحداً هو اشعار القيادة السياسية بخطورة الوضع الذي تجتازه البلاد، والذي لم يعد يحتمل اي نوع من انواع السلبية التي سادت حتى ذلك الحين.

ان المظاهرة التي اندست في صفوفها عناصر مجهولة قصد تفجيرها من الداخل قد تمكنت من التواصل في هدوء، وكانت روافدها تتكاثر عند اجتياز مختلف الأحياء حتى وصلت الى مدخل باب الوادي حيث وقع الاستفزاز من شخص أو اشخاص انضموا للمسيرة من اجل ذلك وكان رد فعل الجيش دموياً بعيداً كل البعد عن السيطرة على الأعصاب اللازمة في مثل هذه الحالات.

والجدير بالذكر ان اراقة الدماء وما تبع ذلك من عنف لم يفقد منظمي المسيرة صوابهم، بل انهم تمكنوا بكل شجاعة من التغلب على الذعر والفوضى وجنبوا البلاد كارثة

كان يمكن ان تكون هي بداية الحرب الأهلية التي كان اعداء الجزائر يبذلون كل ما في وسعهم لاشعالها.

استمرت حالة الحصار، وواصل الجيش انتشاره بدباباته عبر مختلف احياء العاصمة وأنحاء الولاية. وفي العديد من الولايات الأخرى مثل وهران وسيدي بلعباس والبليدة وعنابة خاصة ووقعت احداث دامية لكنها اقل بكثير من الذي وقع في ولاية الجزائر.

وفي صباح يوم السبت التحق العمال والموظفون بمناصب شغلهم كأن شيئاً لم يحدث في الأيام السابقة. كان هناك اضطراب شديد في حركة النقل نتيجة حرق الحافلات، لكن المصالح المعنية تداركت الأمر بسرعة، وكان يمكن ان يكون يوم الجمعة وما ميزته من دماء وجراح هو نهاية الكابوس الوطني، لكن استفزازات اخرى مضافة الى سلبية الأجهزة واستمرار القيادة السياسية في صمتها المشبوه والمحير، كل ذلك قاد الى عودة المظاهرات وأعمال العنف ابتداء من منتصف النهار، وفي المساء ازداد الوضع خطورة وسقط عدد من الضحايا، وأعلن في نهاية الأمر ان رئيس الدولة سيوجه خطاباً الى الأمة عشية يوم الأثنين في العاشر من اكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

لقد كان التيار الاسلامي يعد لمظاهرات اخرى لكن الاعلان الخاص بخطاب يوم الاثنين أوقف العملية بصفة مؤقتة. ان الاشاعات التي سربت تفيد ان الرئيس سيعلن للشعب انه ينسحب ويترك الحكم للجنة وطنية تتولى تحضير الانتخابات الرئاسية بطريقة ديموقراطية. واذا كان هناك من بلغت به السذاجة الى حد تصديق مثل هذه الخرافات، فان قادة التيار الاسلامي لم ينخدعوا، لكنهم فضلوا تأجيل الخروج الى الشارع تجنباً لمزيد من اراقة الدماء وحتى يطلعوا على ما سيتضمنه الخطاب.

في يوم الأحد تأسست مجموعة من اللجان مكونة من المثقفين والمجاهدين تهدف لمحاربة القمع وتسعى الى تقديم المعونة في جميع اشكالها لعائلات الضحايا المقتولين والمعتقلين على حد سواء. وتحركت رابطة الدفاع عن حقوق الانسان تحاول احتواء الحركات الجديدة، وكان تحركها بتنسيق كلي مع مصالح الأمن ومع الرئاسة. ولاخفاء اللعبة، اطلق سراح عدد من المسجونين ونشرت بعض البيانات الرسمية المنددة بالأعمال اللاقانونية والداعية الى اتخاذ الاجراءات الصارمة ضد مرتكبيها على جميع الأصعدة وفي سائر المستويات.

ان رابطة حقوق الانسان هي الموجة الجديدة التي ركبها نظام الحكم منذ حوالي عام. ولقد كان الهدف من انشاء هذه الرابطة مزدوجاً. فمن جهة كان لا بد من ايجاد وسيلة للحد من نشاط الهيئة التي يرأسها السيد علي يحيى عبد النور خاصة بعد ان ذاع صيتها واعترف بها عالمياً من قبل الرابطة الدولية لحقوق الانسان. ومن جهة ثانية، كان في تأسيس هذه الرابطة ارضاء للغرب الذي يريد ان يرى العالم كله على شاكلته.

وعندما بدأ الحديث عن حقوق الانسان في الجزائر، كان بعض المناضلين يعتقدون ان الموضوع جدي وان الأمر يتعلق باعادة الربط مع مبادىء ثورة نوفمبر التي استطاعت ان تبعث الانسان الجزائري من جديد وأن تمكن الجزائر من استرجاع سيادتها التي ظلت مغتصبة اكثر من قرن وربع قرن.

اقترح اولئك المناضلون بمناسبة انعقاد ما يسمى بالمؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني ان تسند مهمة الدفاع عن حقوق الانسان الى المنظمة الوطنية للمجاهدين، اذ لا يوجد على وجه الأرض من يحمي حقوق الانسان اكثر من الذين وهبوا انفسهم وكل ما يملكون فداء الوطن الضائع ودفاعاً عن الحرية والكرامة. لكن الاقتراح الذي جاء مكتوباً وضع في سلة المهملات وأسدل الستار عن الموضوع في انتظار الوقت المناسب.

لم يكن المناضلون، يومها، يدركون ان حقوق الانسان التي يراد الدفاع عنها لا علاقة لها بالحقوق التي استرجعتها «جبهة التحرير الوطني»، انها الحقوق الجديدة التي تتمثل في حرية انتهاك المبادىء والقيم والاعتداء على الدين والأصالة وفتح الأبواب واسعة لانحلال المجتمع وتخريبه من الداخل. والدفاع عن مثل هذه الحقوق يحتاج الى نوع آخر من الناس غير المجاهدين.

وفي يوم الأحد، كذلك، شاهدت مختلف المدن الجزائرية دون العاصمة مظاهرات مضادة نظمها مناضلو «حزب جبهة التحرير الوطني» وشارك فيها مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات.

لقد نظمت تلك المظاهرات بأمر من الأمانة الدائمة للجنة المركزية، لكن الرئاسة اصدرت تعليماتها للصحافة كي تؤكد على طابعها العفوي وتسكت نهائياً عن المشرفين والمنظمين. وبدا في ذلك الوقت ان تعليمات الرئاسة تكتيكية يقصد منها ابراز الشعبية

التي يتمتع بها رئيس الجمهورية واجابة الأصوات المرتفعة في شوارع العاصمة ومختلف احيائها . لم يكن سوى عدد قليل من المناضلين قد تفطن للمؤامرة التي كانت تحاك ضد « الحزب والجيش الوطني الشعبي » .

ان عدم الاعلان عن ان الهيئات الحزبية هي المنظمة والمؤطرة لتلك المظاهرات الضخمة يندرج في اطار عملية اقناع رئيس الجمهورية بأن تجنيد الجماهير يمكن ان يتم عن طريق وسائل الاعلام وبأن الحزب لا يمثل شيئاً وهو عاجز عن تحريك الشعب ناهيك عن ان يكون قادراً على القيادة والتوجيه .

وعلى الرغم من ان البيانات الرسمية تعمدت اخفاء الواقع وتعتيم الحقيقة الا ان الصور التلفزيونية المنقولة مباشرة من سائر انحاء الوطن قد جاءت مفندة لذلك اذ استطاع المشاهدون ان يقرأوا من خلالها لافتات الحزب المعبرة عن شعاراته وأن يلحظوا بكل وضوح تأطير المناضلين للمتظاهرين الذين كانوا يهتفون بحياة الحزب وتأييدهم له . والجدير بالذكر ان الرئاسة امرت بالتوقف عن نشر الصور الخاصة بتلك المظاهرات عندما تأكد لها ان فيها تدعيماً « لحزب جبهة التحرير الوطني » وبالتالي فهي تتعارض مع مخططات المؤامرة الكبرى .

وفي مساء يوم الاثنين ووفقاً للاعلان المشار اليه القى رئيس الجمهورية خطاباً حول مفهومه للأحداث ثم ذكر انه يتحمل مسؤولية كل ما وقع ووجه نداء لملازمة الهدوء واعداً انه سيشرع قريباً في اجراء مجموعة من الاصلاحات التي ستكون متضمنة لمطالب المتظاهرين .

حبر على ورق

ان الملاحظة الأولى التي يمكن ابداؤها حول الخطاب تتعلق بالشكل . فالرئيس عرف كيف يستدر عطف المواطنين بمجموعة من الحركات والابتهالات والأقوال . اما فيما يخص الموضوع ، فان الخطاب قد جاء متمحوراً حول النقاط التالية :

١ - ان رئيس الجمهورية يتحمل وحده مسؤولية انزال الجيش الى الشارع ، وهو لم يفعل الا لأن الدستور يخول له ذلك . ولقد كان القرار صعباً لكنه حتمي اذ بدونه تدخل البلاد حرباً اهلية تكون نتائجها لفائدة اعداء الجزائر .

ان هذه النقطة من الخطاب تتطلب من القاريء ان يتوقف معنا عندها . فاللجوء الى الأمر باراقة الدماء لا يكون الا عندما تستعمل الوسائل الأخرى بدون نتيجة . وبالنسبة لأحداث اكتوبر ، فان اول ما كان يجب ان يفعله الرئيس الذي هو في ذات الوقت الأمين العام« لحزب جبهة التحرير الوطني » هو دعوة اللجنة المركزية الى الانعقاد في دورة استثنائية لتتحمل معه عبء المسؤولية امام التاريخ على الأقل .

فاللجنة المركزية التي هي القيادة العليا في البلاد حسب ما هو وارد في النصوص لم تجتمع ولم يتجرأ ثلثا اعضائها على طلب انعقاد الاجتماع ، ومن جهة اخرى ، فان الأمر لم يعط لاستعمال الوسائل الأخرى التي تسبق ، عادة ، سفك الدماء مثل انابيب المياه بنوعيها الحارة والباردة ورشاشات الطلاء والرصاص المطاطي الى غير ذلك ، كما ان المسؤولين لم ينزلوا الى الشارع للتحاور مع المتظاهرين الذين لم تكن شعاراتهم سياسية كما اسلفنا .

وقد كان بامكان الرئيس ان يظهر على الشاشة الصغيرة في اليوم الأول من الأحداث وأن يتخذ اجراءات حاسمة باستعمال السلطة المخولة له قانونياً مثل الاعلان عن حل الحكومة وتعيين لجنة مؤقتة تسير شؤون البلاد في انتظار اجراء المشاورات اللازمة لاستبدال اعضائها بمن يكونون اهلاً لثقة الجماهير الشعبية الواسعة . وكان باستطاعته ، ايضاً ، استبدال اعضاء الأمانة الدائمة للجنة المركزية بمكتب مؤقت يختار اعضاؤه من بين الاطارات الأكثر كفاءة ومصداقية .

كل هذه الاجراءات وغيرها كان يمكن اللجوء الى بعضها أو اليها مجتمعة لتجنب انزال الجيش واراقة الدماء ولفتح الطريق واسعة للاصلاح الحقيقي في جميع الميادين .

٢ - ان تردي الوضع الاقتصادي ناتج عما تعرضت له الجزائر في الثمانينات من ازمات وكوارث طبيعية ومن جفاف اثر على المردود الوطني في الميدان الزراعي بالاضافة الى النمو الديموغرافي المتزايد وانخفاض اسعار البترول .

ان الكورات الطبيعية المقصودة هنا تتمثل اساساً في الزلزال الذي اصاب ولاية الشلف والذي تضامن لمواجهته الرأي العام الوطني والعالمي على حد سواء . ومن يرجع الى وسائل الاعلام ، يومها ، سيلاحظ من خلال عملية حسابية بسيطة ان ما جمعه الشعب الجزائري من امدادات مختلفة وما تبرعت به كثير من الأمم في مجالي التجهيز الصحي والتمويل والتموين يزيد بكثير عما تتطلبه اعادة البناء والبناء الجديد لولاية واحدة .

لكن الذي يجب الا يسكت عليه هو ان الزلزال حدث في السنة التي بلغ فيها سعر البترول عشرة اضعاف ما كان عليه في السبعينات التي شاهدت البلاد فيها استثمارات لا مثيل لها في جميع الميادين وفي المجال الصناعي على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال نذكر ان الاستثمارات في المجال الزراعي بلغت فقط ٤,٦٪ من المبالغ المخصصة للمخطط الخماسي ٨٠/٨٤ بينما رأيناها تتجاوز ١٤٪ من المخطط الشامل للفترة ٧٣/٧٧.

ان اغرب ما في امر الثمانينات هو ان المدخول فيها أو في الخمسية الأولى منها على الأقل كان اكثر بكثير من المدخولات الوطنية في السبعينات، وعلى الرغم من ان معظم الاستثمارات وقعت قبل ما يسمى بالمؤتمر الرابع فان الديون الخارجية قد تراكمت على خزينة الدولة فقط ابتداء من سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وألف. لماذا؟ وكيف؟ هذان السؤالان نطرحهما على المختصين في التسيير ونتمنى ان تكون الاجابة مقنعة بالنسبة للتاريخ.

٣ - ان الوضع في البلاد يتطلب اصلاحات شاملة، وسوف يدعي المواطنون للادلاء بآرائهم حول المشروع الذي سيقدم لهم في الموضوع ان عملية الاصلاح التي تستدعي شروطاً اساسية من جملتها الهدوء والواقعية ستفتح المجال للكفاءات الحقيقية الوطنية لتساهم في المسؤولية بدون استثناء. وهكذا نزيل احتكار المسؤولية في اي مستوى كان ونسمح لمؤسسات الدولة الرسمية بأن تلعب دورها بالنسبة للمراقبة والمتابعة سواء كان البرلمان أو مؤسسات اخرى... لكن ليس من الممكن ابداً ان نعمل هذه الأشياء في جو تسوده الفوضى ويسوده التخريب ويؤدي بالبلاد الى الهاوية، وهذا ضد مصلحة الوطن وضد مصلحة الثورة.

لقد ذكرتني قراءة هذه النقطة باتفاقية حاسي مسعود بين الجزائر والجماهيرية والتي جاء فيها «ان الثورتين تلتزمان بالقيام - في اوانها - بالاجراءات العملية الكفيلة بتجسيم المبادىء السامية وذلك لإقامة وحدة شاملة على اسس شعبية ترمي الى مواصلة الكفاح الثوري لصيانة الكرامة العربية يقيناً منهما بأن نهج هذه السياسة يفتح آفاق جديدة ويشكل مساهمة مرموقة في المحافظة على السلام في المنطقة».

كلام لا يضر ولا ينفع لكنه قادر على التنويم لأنه لا يحمل ما يلزم ولا ما ينفر. فكما ان الوحدة مع الجماهيرية لم تنجز بقدر أنملة ولم تحقق اي تقدم منذ ان تم التوقيع

على الاتفاقية المذكورة، فان الوعود الواردة في هذه النقطة الثالثة من الخطاب ستظل حبراً على ورق. لأن الاصلاح الحقيقي هو الذي يأتي من منطلق ايديولوجي. اما الاجراءات المرتجلة بفعل ضغوطات مختلفة الأسباب أو نتيجة استهتار بالارادة الشعبية، فانها لن تقود سوى الى طرق مسدودة. وسوف نتعرض في الفصل الخاص بنتائج الأحداث الى مصير هذه الوعود والى المعطيات التي تدل على استحالة تجسيدها.

ان استعمال صيغ المستقبل للحديث عن فتح المجال للكفاءات الحقيقية الوطنية يوهم القارىء بأن المسؤوليات في البلاد موكولة للعجزة. واذا كان الأمر كذلك، فعلاً، الا يحق لنفس القارىء ان يتساءل عن الأسباب التي جعلت اولئك العجزة يستمرون في ممارسة الحكم طيلة العشرية التي سبقت اسبوع الاجهاض؟ وهل يمكن لعاقل ان يصدق بأن نفس الجماعة التي ظلت على رأس الهرم تسند المسؤوليات لعجزة وتسد الأبواب في وجه الكفاءات قادرة على احداث الثورة التي لا بد منها للقضاء على التردي ولتطبيق الاصلاح الذي يصنع المستقبل الأفضل؟

ان النصوص بريئة لأنها لم تترك صغيرة ولا كبيرة الا وضبطتها، وأكثر من ذلك، فأنها ظلت وفية للخط الأيديولوجي الذي سطرته ثورة نوفمبر منذ ان راعها الى غاية اسبوع الاجهاض، وعليه، فان الاصلاح يجب ان يستهدف شيئاً آخر غير الأدبيات، وبعبارة ادق، ان الاصلاح الحقيقي يجب ان يوجه للأساليب المتبعة في التعامل مع الانسان بصفة عامة والمسؤول بصفة خاصة.

٤ - في سياق الحديث عن الاصلاح جاءت النقطة الرابعة لتعلن «ان تغيير النصوص سيكون مصحوباً بمحاسبة الأشخاص الذين عبثوا ولم يكونوا في مستوى المسؤولية مهما كانت درجاتهم».

ان مثل هذا الاجراء يثلج الصدور وترتاح له النفوس ولقد كان يمكن ان يكون مخففاً من المصيبة لو تم تطبيقه بالفعل، لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، فلا المسؤولون الكبار ظهروا امام الشاشة الصغيرة أو المحاكم الشعبية للاجابة عن الاتهامات الموجهة اليهم، ولا هم عزلوا نهائياً من مناصب المسؤولية بتبريرات مقنعة، ولا الكفاءات الوطنية ظهرت لتحتل اماكنها في مختلف مستويات الحكم عن جدارة وفقاً لمقاييس علمية ومعايير معقولة على الأقل. بل ان المتتبع للعملية قد شاهد فصلاً من مسرحية درامية هزلية

زحزحت خلاله بعض الرؤوس ووقعت تعيينات جديدة بنفس المعايير والمقاييس المقديمة.

رغم كل ذلك، فان الهدوء عاد من جديد لكنه هدوء من نوع آخر جاء معه بأشكال من الفوضى والاضطراب وغياب السلطة وكثير من التساؤلات التي سنتعرض لها في الفصل الخاص بنتائج الاجهاض.

الفصل السادس

نتائج الإجهاض

الفصل السادس :
نتائج الاجهاض

ان الحديث عما يجري في الجزائر منذ منتصف شهر اكتوبر يتطلب كثيراً من الدقة حتى تكون الكلمات معبرة بحق عن المعاني، ويستلزم الانطلاق من الوضوح لتجنب كل انواع اللبس الذي يقود في النهاية الى تضييع الوقت في تأويل ما لا يؤوّل ومحاولة تفسير ما لا يحتاج الى تفسير. وقديماً قال العرب: احسن الكلام ما عبر عن الضمير واستغنى عن التفسير.

من هذا المنطلق اريد التأكيد على ان الذي يرفض الاصلاح اياً كان نوعه انما يرفض التطور بجميع اشكاله ومن يفعل فانه يقول: لا، لسنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا.

ومن نفس المنطلق اكرر ما سبق ان نشرته على اعمدة الصحافة في مناسبات مختلفة ان «حزب جبهة التحرير الوطني» لكي يكون فعلاً قادراً على اداء المهمة المسطورة له في المواثيق لا يحتاج فقط الى الاصلاح ولكن الى ثورة حقيقية، فتتغير المفاهيم وتترسخ المبادىء التي تمكن من ممارسة الديموقراطية على كل المستويات، ومن ثمة تكون بمثابة النسغ الذي يبعث الحياة في شرايين الدولة بجميع اجهزتها، انطلاقاً من كون الرأي الآخر ليس بالضرورة هو الرأي العدو، حتى ولو كان يشكل النقيض، ما دام يأتي في اطار الحوار الذي يعتمد على مقاييس ومعايير ما ابعدها عن الفوضى والتهريج.

بعد هذا الاستهلال اعود الى الموضوع فانص على انه يتضمن مجموعة من الملاحظات الشكلية وأخرى تتصل بالجوهر.

ففيما يخص الأولى نقتصر على الآتي :

التناقضات

١ ـ ان الاصلاح بالنسبة لأية تشكيلة سياسية لا ينجح الا اذا وقع من الداخل. وبمعنى اوضح يجب ان يصدر مشروع الاصلاح مهما كانت اهميته، عن القيادة السياسية أو عن جزء منها ثم يطرح لمناقشة القاعدة وفقاً للنصوص الأساسية التي تسير التشكيلة بمقتضاها، فاذا وقع الاجماع فذاك هو المطلوب لأنه يحافظ على وحدة الصف ويضمن ربح الوقت. واذا لم يقع يلجأ الى مبدأ المركزية الديموقراطية الذي يضمن للمشروع وحدة الجهد في التطبيق على الأقل. اما اذا كانت الأغلبية رافضة فان اصحاب المشروع يكونون مخيرين بين التراجع أو الانقلاب بكل اشكاله ومعانيه.

قد يقال فيما يتعلق بالجزائر، كيف يخول لرئيس الجمهورية الاعلان عن حالة الحصار ولا يعطى للأمين العام للحزب حق اعلان بيان اصلاحي يصدر في ظروف صعبة. هذا صحيح عندما يكون هناك نص وعندما تكون الأوضاع استثنائية بالفعل. لكننا اليوم، عندما نرجع الى الخطاب السياسي الرسمي، خاصة منذ المؤتمر الاستثنائي الثاني، نجد ان فكرة الاصلاح ليست وليدة احداث الخامس من اكتوبر، وعلى الرغم من ذلك، فان اللجنة المركزية لم تتصل بأي مشروع، كما انه لم يرسل الى القواعد النضالية ضمن المشاريع الأخرى المقدمة لها. ومن هنا، فان الأمين العام، بعمله هذا، يكون قد نفذ انقلاباً لا مبرر للجوء اليه خاصة وانه يدرك ان الأغلبية الساحقة لأعضاء اللجنة المركزية لا يناقشونه ولا يعصون له امراً.

٢ ـ كان من المفروض، امام تعذر اجتماع القيادة السياسية، ان تستدعى اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر السادس في جلسة طارئة قبل صدور البيان على اعمدة الصحافة فتتولى مناقشته ثم تتبناه كوثيقة من وثائق المؤتمر، لأن عدم اشراك اللجنة الوطنية في اعداد وثيقة الاصلاح الأساسية قد ابقى هذه الأخيرة في معزل عما يجري بالنسبة لأعداد الوثائق الأخرى اللصيقة بها، مثل مشروع القانون الأساسي ومشروع اللائحتين التنظيمية والسياسية. وهنا يتحتم على كل مناضل ان يتساءل ويلح في السؤال ليعرف من اعد

الوثيقة الأولى ومن شارك في اعداد المشاريع الأخرى التي لم تر النور بعد؟ اهو شخص واحد ام مجموعة؟ ما مدى علاقته أو علاقتها «بحزب جبهة التحرير الوطني»؟ ثم ما هي الأسباب التي جعلت المسعى يحاط بكل هذه السرية وبكل هذا الغموض؟

كل هذه التساؤلات وغيرها كثيرة كان يمكن تفاديها لو اعطي للشكل ما يستحق من قيمته.

٣ ـ ان الاصلاح يعني التحسين وتلكم هي سنته في كل شيء. اما ان يلغى الشيء تماماً فذلكم يصبح شيئاً آخر غير الإصلاح، تماماً مثل الانسان المريض الذي بدلاً من ان نقدم له العلاج اللازم لشفائه نقترح على اهله وذويه دفنه بعد الاجهاز عليه.

٤ ـ ان الاعلان عن البيان يدل دلالة قاطعة على ان الخطوط العريضة للجزء الثاني من الاصلاح انما هي تتمة لخطاب الرئيس الموجه الى الأمة يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٨٨ وللبيان الصادر في تاريخ ١٢/١٠/١٩٨٨ وهذا يعني، منطقياً، ان الاصلاح، على عكس ما ذكرنا، وليد الأحداث وان الوثيقة الأساسية لم تقدم بعد للنقاش ولكنها متروكة لمداولات مؤتمر «جبهة التحرير الوطني» قبل عرضها على الاستفتاء. ان في كل ذلك تناقض صارخ مع ما ورد في خطاب التاسع عشر من سبتمبر الذي اكد «ان هناك اصلاحات هي في حيز التنفيذ والتطبيق وهناك اجراءات اخرى تدرس لاتخاذ التدابير اللازمة لترتيب البيت».

اما فيما يتعلق بالجوهر فاننا نتعرض للنقاط التالية:

١ ـ جاء في البيان، ان ارادة الشعب الثابتة واستمرار مسار ثورتنا الأصيل والخاصيات البنيوية الحالية في مجتمعنا تتطلب تعميق الديمقراطية الفعلية وتوسيعها في الحياة العامة، وهذا الأمر يهم جميع القوى السليمة في الأمة، دون تمييز أو استثناء ويدفع هذه القوى دوماً الى المشاركة في المناقشات وفي الاختيارات السياسية، ويفتح المجال في جميع المستويات لحرية التعبير والرقابة الشعبية في ممارسة السلطات.

ان هذه الأهداف موجودة بكل وضوح في كل نصوصنا الأساسية بدءاً بالقانون الأساسي المعدل من طرف المؤتمر الخامس والذي نقرأ في مادته الخامسة «يضم حزب جبهة التحرير الوطني العناصر الأكثر وعياً والتزاماً ويستمد قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود والوطنيين الثوريين». ولا نعتقد ان ثمة اسلم من هذه القوات في صفوف

الأمة، وانتهاء «بالميثاق الوطني» الذي جاء في فصله الثاني «ان الديموقراطية في الجزائر تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم لتحقق بذاتها ودون عائق تطلعاتها المشروعة ولتدافع عن مكتسبات الثورة». وخلافاً للتصور الذي يجعل الديموقراطية مقتصرة على الحياة السياسية دون سواها، فان قواعد الديموقراطية في الجزائر تنبني على تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج ومساهمة القوى الأساسية ومجموعة المواطنين في ايجاد الحلول لأهم القضايا التي تطرح في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الفصل الثالث جاء عن الرقابة الشعبية ما يلي: «ولكي تكون الرقابة شاملة يتحتم ان تكون ايضاً شعبية وفقاً للمبدأ القائل بحق الجماهير في الاطلاع على كل شيء ولا سيما اذا تعلق الأمر بقضايا التسيير أو التصرف في ممتلكات الشعب أو اي مساس بالثورة الوطنية».

ولذا فانه لا يمكن معالجة هذه القضايا في نطاق مغلق. بل لا بد ان تخضع باستمرار للتحري الشعبي المنظم وان تسلط العقوبة الشديدة على مقترفي المخالفات مع التشهير بهم.

ودائماً في الفصل الثاني: «ان الدولة الجزائرية باعتمادها الديموقراطية الاشتراكية تضمن الحرية الحقيقية للفرد. فتحرره من كل اشكال استغلال الانسان للانسان وتحميه من البطالة والمرض والفقر والقلق على مصير ابنائه، وتعمل على الغاء الامتيازات وتملك الفلاح الأرض وتجعل العامل مسيراً مسؤولاً، وتعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الجماهير وتفتح لها آفاق الرقي. وبهذا تهيء الديموقراطية الاشتراكية الظروف الموضوعية ليمارس المواطنون حرياتهم الأساسية وحقوقهم في اطار القانون فتضمن الحريات العمومية وبخاصة حرية التعبير والرأي والتفكير والتنقل».

من خلال هذه النماذج المنتقاة من القانون الأساسي الذي عدله ثم صادق عليه المؤتمر الخامس ومن «الميثاق الوطني» الذي اشترك في مناقشته واثرائه كل المواطنين بدون وصف وبدون استثناء، نلحظ ان فكرة تعميق الممارسة الديموقراطية على الحياة السياسية ليست جديدة، كما ان فكرة التجنيد الفعلي لكافة القوى الوطنية موجودة بكل الصيغ في جميع النصوص الأساسية للحزب مثل الفقرة التالية الواردة ضمن الفصل الأول من الباب الأول من «الميثاق الوطني».

«ان حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته من ارتباطه المتين بالشعب، لأن

الحزب لا يستطيع تنظيم الجماهير وتعبئتها ان هو لم يحوز على ثقتها . واذا كان مناضلوه هم القدوة عملاً وسلوكاً ونزاهة واخلاصاً ، فانه يتمكن ، حينئذ ، من اداء رسالته على الوجه الأكمل » .

ان العيب اذن ، ليس في النصوص ، ولكن في عجز القيادة السياسية عن تطبيق هذه النصوص لأسباب كثيرة ومختلفة اهمها يبقى متمثلاً في عدم ايمان معظم المسؤولين الذين بيدهم الحل والربط بالفكرة الحزبية نفسها وفي غزو الفكر الليبرالي لذهنياتهم حتى اصبحوا يعتقدون انه من الممكن تسيير ثورة بأساليب رأسمالية واستعمارية .

٢ ـ يؤكد البيان ان المسار الجديد يهدف الى استقطاب اجماع الأغلبية على مشروع مجتمع واحد ، وبرنامج عمل سياسي واحد يحافظ على المبادىء الأساسية ويسمح للاتجاهات والميول ان تعبر عن نفسها ، بل يحتم عليها ان تفعل ذلك كما يسهل حل الخلافات من خلال الحوار الديموقراطي الحقيقي في جميع المستويات .

ان مشروع المجتمع الواحد موجود ضمن مختلف ابواب « الميثاق الوطني » الذي اثرى وعدل قبل عامين فقط من قبل الجماهير الشعبية الواسعة التي صادقت عليه بنسبة ٩٨٪ وكذلك الأمر بالنسبة للحساسيات والنزعات السياسية فانها كثيرة سواء في مستوى القيادة العليا أو على صعيد القواعد النضالية . وأكثر من الحساسيات والنزعات هناك الدكاكين ذات الألوان المختلفة والمتعددة . اما خارج صفوف الحزب هناك تشكيلات سياسية تمثل ما تمثل من الرأي العام لكنها قائمة يناضل بعضها ضد مشروع المجتمع المعلن عنه في « الميثاق الوطني » ، ويعارض بعضها الآخر اساليب العمل المتبعة في التطبيق الميداني وكل هذه التشكيلات الممنوعة رسمياً ترفع شعار الديموقراطية التي تعني بالنسبة اليها السماح لها بالعمل السياسي قانونياً وبالمشاركة في الحكم .

ان هذه التشكيلات لن ترضى بحل الحساسيات ، كما ان « حزب جبهة التحرير الوطني » لا يخشى ان يعطي لها ما تطالب به وان يحتكم معها الى الجماهير الشعبية الواسعة . ومن الممكن ان يعود هذا الحل الأخير بالفائدة الجمة على الشعب الجزائري لأنه يسمح ، على الأقل ، بسحب ما يسمى بورقة المعارضة من ايدي قوات خارجية . وفي مقدمتها فرنسا التي تعمل في السر وفي العلانية على اجهاض الثورة وعرقلة المسار التنموي في بلادنا .

٣ ـ يحدد البيان من جملة المناهج الجديدة للعمل الحث على انضمام اصحاب الكفاءات والمصداقية الى « جبهة التحرير الوطني » والتخلي عن الذهنية التسييرية لمفهوم الحزب.

معنى هذا ان « حزب جبهة التحرير الوطني » يباشر التسيير وهو قفر من اصحاب الكفاءات والمصداقية. وعندما يجد المرء نفسه امام مثل هذه المزاعم لا يسعه الا ان يجزم بأن الذين وضعوا البيان لا علم لهم بواقع الحزب وبالنصوص الأساسية التي يسير بمقتضاها، أو هم من المعتدين الذين لهم حسابات يريدون تصفيتها مع الثورة بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

ان « حزب جبهة التحرير الوطني » يشتمل في صفوفه على مناضلين من كل الفئات الاجتماعية. وكمثل على ما له من كفاءات تكفي الاشارة الى ان محافظة العاصمة وحدها تتوفر على حوالي الفي مناضل من حملة شهادة الدكتوراه في مختلف ميادين المعرفة.

اما عن الذهنية التسييرية فان « الميثاق الوطني » ينص على الآتي: « والحزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من اجل تجسيد اهداف الثورة وهو دليلها وأداتها في مجالات القيادة والتنظيم والتوجيه والتخطيط والتنشيط والرقابة. وبهذه الصفة يعمل دوماً على تعميق ايديولوجيته في نطاق التوجيهات المحددة في هذا الميثاق ».

وعلى الرغم من ان الأمين العام اكد في تقريره امام المؤتمر الخامس وفي كثير من المناسبات الأخرى ان « حزب جبهة التحرير الوطني » يجب ان يكون في الحكم لا للحكم، الا ان الواقع كان دائماً عكس ذلك.

فالحزب انما يكون في الحكم بواسطة مناضليه الذين تسند اليهم المناصب الأساسية في كافة اجهزة الدولة، وبواسطة اعضائه القياديين الذين يتولون مناصب الحل والربط. ان ذلك لم يكن هو حال « حزب جبهة التحرير الوطني » منذ المؤتمر الرابع على الأقل.

ولو حاولنا القيام بعملية احصاء بسيطة لوجدنا ان حوالي تسعين بالمائة من مسيري الشركات الوطنية والمؤسسات التربوية والولاة وأعضاء الهيئات التنفيذية التابعة لهم ليسوا مناضلين في « حزب جبهة التحرير الوطني »، واذا اضفنا الى ذلك عدداً كبيراً من الوزراء وأمنائهم العامين والمدراء المركزيين، فان مبدأ الحزب في الحكم يصبح ضرباً من الوهم.

ان القواعد النضالية لم تترك اية فرصة تمر دون المطالبة باسناد المسؤوليات الأساسية

في الدولة الجزائرية الى المناضلين حفاظاً على وحدة التصور وضماناً لسير العمل من اجل اقامة مشروع المجتمع المسطور في الميثاق الوطني ،وذلك ايماناً منهم بأن التشبع بالأيديولوجية والاستعداد لتجسيدها على ارض الواقع شرطان لا بد منهما لنجاح عملية البناء والتشييد .

انه لمن الظلم الصارخ القول : « ان على الجبهة ان تتحرر نهائياً من نزعة ممارسة الهيمنة المباشرة بحكم القانون على المسؤوليات في جهاز الدولة وفي المجالس المنتخبة والاقتصاد الخ ... » .

٤ ـ جاء في البيان بالنسبة لتنظيم العمل السياسي ان جميع المسؤوليات داخل « جبهة التحرير الوطني » تكون بالانتخاب وكذلك الأمر فيما يتعلق بالهيئات .

ان هذه الفكرة « الاصلاحية الجديدة » لا تبلغ من حيث القوة ما جاء في ترتيبات المادة الثامنة والعشرين من القانون الأساسي للحزب التي من بين فقراتها :

أ ـ يتم من حيث المبدأ انتخاب جميع الهيئات وجميع المسؤولين في الحزب على جميع المستويات .

ب ـ تستلزم المركزية الديموقراطية احتكاك الأفكار داخل الهيئات على اساس المبادىء الواردة في « الميثاق الوطني » .

ج ـ الهيئات المنتخبة مسؤولة امام ناخبيها .

اما المادة الثانية والثلاثون فانها تنص على ان « حرية الترشيح مكفولة لجميع المناضلين » .

٥ ـ ورد في نهاية الفقرة الخاصة بالتأميل : ان الأغلبية الساحقة التي ما زالت متشبعة بالأهداف المثلى لثورة نوفمبر من الشباب ، والمثقفين ، والاطارات ، وعمال القطاع المنتج ، وموظفي الادارة المحلية والمركزية والحرفيين ، والعمال لحسابهم الخاص ، وجميع الوطنيين ، يمدون انفسهم خلال المرحلة التاريخية الحالية التي تجتازها البلاد ، في جبهة تحرير وطني ديمقراطية مفتوحة على التقدم السياسي والاجتماعي ، وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ان استطاعت تنظيم نفسها بالسرعة المطلوبة ومكنت هؤلاء من ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم السياسية على الوجه الأكمل .

انني شخصياً اعتبر ان هذا الكلام لا ينطلق من الواقع لأن الجميع يدرك ان مثل ثورة نوفمبر لم تبلغ الى كل الفئات المذكورة بسبب انسداد قنوات التبليغ في جميع المستويات.

فالأهداف المثلى ليست وحياً ينزل من السماء ولكنها تنقل الى الأجيال عن طريق التربية والتعليم وبواسطة الاعلام والثقافة. ونحن اهملنا هذه الجوانب طيلة ربع قرن من الزمن خوفاً من تهمة التزمت والوطنية الضيقة.

ان ما وقع في تيزي اوزو وقسنطينة وفي الأحداث الأخيرة بالجزائر العاصمة يدعونا الى الاعتقاد، على عكس ما جاء في البيان، بأن اغلبية الفئات المذكورة لا تعرف شيئاً عن ثورة نوفمبر وأهدافها المثلى. ولو لم تكن كذلك لما شاهدنا العلم الوطني يداس بالأرجل ويحرق على مرأى من الناس دون ان ترتفع اصوات الاستنكار ودون ان تتحرك الهمم، ولما سمعنا ايضاً، ان ثمة من يعتدي على المساجد وعلى رموز السيادة دون ان يلقى رد فعل جماعي.

كيف يمكن لنا، اليوم التحدث عن الأهداف المثلى لثورة نوفمبر ونحن نقول لمن يريد السماع اننا نقوم بالاصلاح استجابة لمن ينادون بسقوط ثورة نوفمبر لتحيا ثورة اكتوبر؟

٦ ـ يقول البيان في نقطته السابعة: «ان اول اصناف النتائج المرتقبة يتمثل في توفر جهاز قادر على التكيف الدائم مع بعد العمل السياسي وكثافته».

نحن نعتقد ان الجهاز السياسي الناجح هو الذي يكون قادراً ليس على التكيف مع بعد العمل السياسي ولكنه ذلك الذي يكون قادراً على التخطيط لما بعد العمل السياسي وتوجيهه بحيث يسهم في تجسيد مشروع المجتمع المتفق على اقامته بكل الوسائل.

واذا كانت مهمة الجهاز الذي نسعى لايجاده هي التكيف مع الواقع السياسي الموجود، فما هي الجهة التي تكون مسؤولة عن قولبة ذلك الواقع ووضع مختلف الخطط اللازمة لتحسينه وتطويره. اما بالنسبة للصنف الثاني من النتائج المنتظر تحقيقها، فانه لم يرقَ الى محتويات المادة العاشرة من القانون الأساسي سواء من حيث التوجه الجماهيري والتفكير في الاحتياطات اللازم اتخاذها لحماية المكاسب الثورية، وصيانة المجتمع الجزائري.

هكذا، نرى ان التأمل في الملاحظات التي ابديناها بايجاز كبير يقود حتماً الى الاعتراف بأن النصوص المتراكمة على مر المؤتمرات ومختلف المناسبات اقوى بكثير وأكثر وضوحاً ودقة من المشروع المقدم من رئاسة الجمهورية.

فالمسألة، اذن، ليست مسألة ادبيات لكنها وبالدرجة الأولى قضية اختيار رجال مناضلين حقاً وتتوفر فيهم صفات الشجاعة والكفاءة والنزاهة لادخال النصوص حيز التطبيق، كما انها قضية وجود أو عدم وجود ارادة حقيقية لتكوين حزب بأتم ما في الكلمة من معنى.

هكذا نرى، ان الوثيقة الصادرة عن رئاسة الجمهورية اضعف بكثير من النصوص الأساسية المتداولة، بالاضافة الى ان صدورها عن غير القيادة السياسية يعطيها صيغة البيان الانقلابي. ولقد كانت بالفعل اعلاناً عن تحييد «حزب جبهة التحرير الوطني» «والجيش الوطني الشعبي» وعن فصل واضح بين ايديولوجية قائمة وأخرى بدأت معالمها تتحدد خاصة منذ سنة ست وثمانين وتسعمائة وألف، اي قبيل انعقاد المؤتمر الاستثنائي الثاني.

وقد استقبلت الجماهير الشعبية بيان رئاسة الجمهورية بآراء متعددة. فهناك من رأى فيه انتصاراً للديمقراطية اعتقاداً منهم ان الحزب كان في الحكم، فعلاً، وانه كان يحجب عنهم شمس الحرية، ومن ثمة، فان فتح الأبواب لما يسمى بالحساسيات وللتعددية فيما بعد من شأنه ان يمكن الشعب من تغيير اوضاعه السيئة الى جنة، ومن ان يتمتع بممارسة الديمقراطية في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة... ان مثل هذا التفكير الصادر عن فئة واسعة من الناس لم يأخذ في الاعتبار كون الديمقراطية لا تعطى وان ممارستها لا تتم بقرار، لكنها وعي وادراك لا يكتسبان الا بتربية طويلة الأمد تستعمل كل القنوات الممكنة. واذا كان «حزب جبهة التحرير الوطني» قد استبد بالحكم، وانفرد بالسلطة وهمش المواطنين كما يزعمون، كيف يمكن لأمينه العام بين عشية وضحاها، ان يعمم نعمة الديموقراطية على افراد الشعب الجزائري بمختلف اتجاهاتهم السياسية وتشبعاتهم الايديولوجية؟.

واذا كانت الفئة الأولى من الجماهير قد ارتأت هذا المرأى، فان الفئة الثانية قد

اعتبرت بيان رئاسة الجمهورية وسيلة يمكن استخدامها للقضاء على مكتسبات الثورة وللانتقام من « جبهة التحرير الوطني » التي استرجعت السيادة الوطنية وبذلك فصلت الجزائر عن فرنسا وهذه الفئة هي التي يمكن تسميتها بحزب فرنسا الذي لم يتوقف لحظة واحدة عن مقاومته للثورة في اطار الاستراتيجية الاجمالية التي اعدها الجنرال ديغول عندما وصل الى الحكم مباشرة.

اما القواعد المناضلة ل « حزب جبهة التحرير الوطني » ، فانها استنكرت صدور البيان ولم تجد مبرراً له ، ورأت فيه انقلاباً ابيض نفذه رئيس الجمهورية على الأمين العام للحزب ، وخطوة اولى في طريق القضاء النهائي على الثورة التي اندلعت ليلة الفاتح من نوفمبر. وترى رئاسة الجمهورية ، في الكواليس ، ان البيان هو رد الفعل الذي جاء متأخراً على نتائج المؤتمر الاستثنائي الثاني الذي عبرت فيه القواعد المناضلة عن رفضها المطلق للتخلي عن ايديولوجية الثورة الجزائرية. ومما لا شك فيه ان هذا التفسير يحمل في طياته كل الأسباب التي جعلت البيان لا يصدر عن القيادة السياسية. فلو ان اللجنة المركزية هي التي اعدت المشروع أو ساهمت في اعداده لأرسل الى المناضلين لمناقشته واثرائه ، وعندها كان يرفض رفضاً مطلقاً.

لقد نشر البيان على اعمدة الصحافة وترجم الى اللغة العربية ثم راح واضعوه يبحثون عن تخريجة تكون مقبولة لتمريره وتحويل ما جاء فيه من افكار الى واقع ملموس. وبعد تفكير اهتدوا الى تقديمه للمؤتمر السادس « لحزب جبهة التحرير الوطني ». وكأني بهم يقولون « ايها المريض تعالى نناولك الجرعة القاتلة ... وكن صبوراً بما يجعلك تتحدى مرارة الموت ، وشجاعاً شجاعة اسماعيل عليه الصلاة والسلام ».

وقبل الاسترسال في مناقشة ما يسمى بوثيقة الاصلاحات الكبرى لا بد من الرجوع قليلاً للتوقف عند المنطلق ، اي بعد خطاب العاشر من شهر اكتوبر بثلاثة ايام فقط. ففي ذلك الخميس عنونت جريدة « المجاهد » ان رئيس الجمهورية يقرر اجراءات هامة في اطار الشرعية الدستورية ووفقاً للاجراءات المذكورة ، قيل ان مشروعاً لتعديل الدستور سيعرض للاستفتاء الشعبي في اليوم الثالث من شهر نوفمبر.

جاء المشروع متعلقاً بالوظيفة التنفيذية ، وجندت مختلف وسائل الاعلام لاقناع الناس بأن العملية تهدف بالدرجة الاولى الى القضاء على احتكار السلطة ، ولم يجرأ احد

على طرح السؤال الحاسم : سلطة مَن؟ ومن يتولى القضاء عليها؟ وبأية طريقة؟ وما هي الوسائل التي لا بد من استعمالها لتجنب ظهور احتكار جديد؟

فالذي يتمعن في بيان رئاسة الجمهورية ويتأمل عباراته يدرك بكل سهولة ان رئيس الجمهورية غير معني لأن التعديل المقترح يجعله اكثر احتكاراً للسلطة أذ يعطيها حق اختيار المسؤول عن الدفاع الوطني وعن سير السياسة الخارجية ورئيس الحكومة. تبقى السياسة الداخلية فتطبيقها يسند الى حكومة يعين اعضاءها بنفسه. وتنص المادة ٦٧ من الدستور الجديد على ما يلي : « يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة، وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وله ان يخاطب الأمة مباشرة ».

فالسلطة الوحيدة التي تخلى عنها رئيس الجمهورية، حسب التعديل المقترح، هي تلك المتمثلة في امكانية تعيين نائب أو نواب له لأن وجودهم لم يعد ضرورياً. وعلى الرغم من ذلك، فان الذين تولوا تقديم مشروع التعديل قد حاولوا ايهام الرأي العام بأن الدستور الجديد يقلص سلطات رئيس الدولة وصلاحياته. وقد جاءت المادة الرابعة والسبعين المحددة لتلك السلطات والصلاحيات مستهلة على اثنتي عشرة نقطة فقط بينما كانت سابقتها المادة الحادية عشرة بعد المائة تتضمن ثماني عشرة نقطة.

ان الذي يكتفي بالعملية الحسابية البسيطة يرى ان الدستور الجديد قد الغى ست نقاط وبذلك يكون قد حد من السلطة التي كان يحتكرها رئيس الجمهورية. لكن الذي يراجع المادتين المذكورتين اعلاه بقليل من التأني يرى ان كل النقاط الخاصة بالسلطة التنفيذية لم تحذف وانما نقلت الى مواد اخرى مثل النقطة الثالثة في المادة القديمة التي وجدت مكانها في المادة السابعة والستين من الدستور الجديد. ولم تحذف، في الحقيقة، سوى النقاط المتعلقة بالوظيفة السياسية التي يعود تنظيمها مبدئياً الى مؤتمر « جبهة التحرير الوطني »، لكن التخلي عن احتكار السلطة من طرف رئيس الجمهورية يبدو جلياً في الدستور الجديد عندما نقرأ نص اليمين الوارد في المادة الثالثة والسبعين والذي كان منصوصاً عليه في المادة العاشرة بعد المائة من الدستور القديم.

ان قراءة النصين تشهد بما لا يترك اي مجال للشك على ان رئيس الجمهورية تخلى عن احترام « الميثاق الوطني » والاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه « والله على ما اقوله شهيد » مع العلم ان الاختيار الاشتراكي من الأركان الأساسية في « الميثاق الوطني » الذي

وضعته الجماهير الشعبية وصادقت عليه بعد مناقشات واسعة وصاخبة في كثير من الأحيان سنة ست وسبعين وتسعمائة وألف ثم اثارته بنفس الطريقة بعد ذلك بحوالي عشر سنوات. ونتيجة للاثراء قال رئيس الدولة في الخطاب الذي القاه حول وضع الأمة: لقد عرفت سنة ١٩٨٦ اعمالاً هامة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعندما كان رئيس الجمهورية محتكراً للسلطة في اطار الدستور القديم، كان الوزير الأول يمارس اختصاصاته في نطاق الصلاحيات التي تفوض اليه طبقاً للمادة الحادية عشرة بعد المائة المشار اليها اعلاه والتي تتضمن النقاط الثماني عشرة التي اثبت ان تعديلها المقترح لم ينقص شيئاً من السلطة التنفيذية التي يضطلع بها رئيس الجمهورية. اما عندما اصبح هذا الأخير غير محتكر للسلطة وفقاً للمادتين السابعة والستين والرابعة والسبعين، فان اختصاصات رئيس الجمهورية قد ضبطت في اطار المادة الواحدة والثمانين التي تضمنت فقط توزيع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة والسهر على تنفيذ القوانين وتوقيع المراسيم التنفيذية.

وبالاضافة الى كل هذه الملاحظات حول مشروع التعديل الأول للدستور، تجدر الاشارة الى اربع نقاط اساسية لها علاقة بالموضوع وهي:

١ ـ ان مشروع التعديل الذي قيل انه «يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية» قد شمل المواد: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، وكلها مندرجة في اطار الباب الثالث من الدستور القديم والمتعلق بالوظيفة التشريعية، وباستطاعة القارىء الرجوع اليها بكل سهولة في الطبعة الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية سنة ١٩٨٣.

٢ ـ تنص المادة ١٩١ من الدستور القديم ان «لرئيس الجمهورية حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الواردة في الفصل الخاص بالوظيفة التأسيسية» وحسب المادة الموالية، فان المجلس الشعبي الوطني يقر مشروع قانون التعديل الدستوري بأغلبية ثلثي اعضائه.

ونظراً الى ان التعديل الأول يتعلق بالوظيفة التنفيذية، فلماذا لم يلجأ الى تطبيق المادتين المذكورتين فقط؟ ولماذا اختارت رئاسة الجمهورية الاستفتاء الشعبي والذي هو في جميع الحالات عبارة عن سحب الثقة من اعضاء المجلس الشعبي الوطني؟

٣ ـ ان مشروع التعديل الثاني هو الذي كان في حاجة الى استفتاء شعبي نظراً الى انه يلغي النقطة الثالثة من المادة ١٩٥ التي تنص المادة ١٩٣ من نفس الدستور على انها « لا تقبل اي تعديل » . وحيث ان الجماهير الشعبية لم تطالب بالتراجع عن الاشتراكية لا قبل اكتوبر ولا بعده، فان التراجع يكون من محض ارادة المجموعة التي اعدت مشروع التغيير ومن ثمة فان الاجراء يصبح انقلاباً بكل ما في الكلمة من معنى ، وفي هذه الحالة كان ينبغي اقالة القيادة السياسية وحل المجلس الشعبي الوطني الذي لم يعد يمثل الجماهير الشعبية ولا حائزاً على ثقتها .

نقول لم يعد يمثل الجماهير الشعبية لأن الرئاسة التي لم تشركه في اعداد مشروع التعديل تجاوزته الى الاعلان عن الاستفتاء في موضوع يدخل في اطار اختصاصه ولم تطلب منه مناقشته ولا حتى ابداء رأي استشاري حوله . ولو انه كان حائزاً على ثقة الجماهير الشعبية لقامت هذه الأخيرة برد فعل يعيد المياه الى مجاريها ويرجع الاعتبار للمجلس كمؤسسة وللنواب كمنتخبين يستحقون تمثيل الشعب .

٤ ـ ان الاستفتاء حول مشروع التعديل الأول الخاص باعادة تنظيم الوظيفة التنفيذية قد جرى تحت اشراف « جبهة التحرير الوطني » وليس « حزب جبهة التحرير الوطني » مع العلم ان الحزب لم يحول رسمياً الى جبهة الا اثناء المؤتمر السادس الذي انهى أشغاله في اليوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر اي بعد الاستفتاء بخمسة وعشرين يوماً . معنى ذلك ان التشكيلة السياسية التي نظمت الاستفتاء وأشرفت عليه لم تكن موجودة قانونياً . وعليه يكون على المشرع طرح السؤال التالي : هل يستطيع الجنين في بطن امه ان يصدر القرارات ويشرف على تطبيقها؟ وهل الاجراءات التي يقوم بها قبل الميلاد تكون شرعية في نظر القانون؟

الغموض

بعد هذه الوقفة السريعة حول مشروع التعديل الأول للدستور ، نعود الى وثيقة الاصلاحات الكبرى التي تركناها والتي وجدت طريقها الى المؤتمر السادس والذي اعلنت جريدة الشعب بعنوان كبير في الصفحة الأولى من عددها الصادر بتاريخ ٣/١١/١٩٨٨ ،

ان رئيس الجمهورية ، وليس الأمين العام للحزب قد حدد يومي ٢٧/٢٨ كموعد لانعقاده.

ان المكتب الجديد الذي عينته الرئاسة لتسيير اللجنة الوطنية لتحظير المؤتمر السادس لم يستشر احدا عندما اعد المحاور العامة لتنظيم المناقشات واعداد التقارير الجهوية « التي قد تصدر عن الندوات في اتجاه المؤتمر » ، لأجل ذلك جاءت تلك المحاور بعيدة كل البعد عن الوثائق التي اعدتها القواعد الحزبية والتي استغرق اعدادها اكثر من ستة اشهر.

والذي يتمعن في عناوين وهيكلية الموضوعات المقترحة مناقشتها على المندوبين يرى بكل بساطة ان رئاسة الجمهورية وضعت جانباً كل ما توصلت اليه اللجنة الوطنية من نتائج ،وتوجهت مباشرة بواسطة المحاور المذكورة الى قواعد المناضلين لعلها تنجز بأسمهم كل التغييرات المستهدفة والتي هي في الحقيقة عبارة عن الغاء « لحزب جبهة التحرير الوطني » ولأيديولوجيته المسطورة في « الميثاق الوطني » .

فالموضوع المتعلق بأهداف الاصلاحات السياسية والتنظيمية لم يأت بجديد سوى انه تضمن في نقطته الأخيرة ضرورة تجنب احتكار السلطة من طرف الأجهزة دون ان يحدد نوع تلك الأجهزة لأن الأجهزة الحزبية لا تمارس اية سلطة حتى عندما يتعلق الأمر بمصير الحزب كله كما هو الشأن بالنسبة لهذه الاصلاحات، التي لم يعرض مشروعها على اي منها قبل نشره على اعمدة الصحافة. لقد اطلعت الأجهزة الحزبية على ما يسمى بوثيقة الإصلاح بفضل وسائل الاعلام ولا احد يدري اذا كانت هناك اجهزة تشريعية أو تنفيذية اطلعت من قبل على المشروع أو شاركت في اعداده. وحتى لو كان الجواب بالايجاب على التساؤل الأخير، فان الأمر يبقى غير معقول لأن صاحب البيت اولى من غيره بترتيبها ولأن الوثائق المعدة من طرف المناضلين تحت اشراف اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر السادس قد اشتملت على اجراءات ثورية من شأنها لو وجدت طريقها الى التطبيق، ان توفر للحزب كل الشروط التي تجعل منه حزباً في الحكم لا جهازاً في خدمة الحكم.

وكان الموضوع الثاني وهو المتعلق بتحويل الحزب الى جبهة مليئاً بالنقاط الغامضة والمتناقضة مع الواقع الذي يعيشه « حزب جبهة التحرير الوطني » منذ انقلاب التاسع عشر من جوان.

ويتمثل الغموض في الحديث عن « جبهة التحرير الوطني » كما لو ان المؤتمر انعقد وتم التحويل بالفعل، ثم في استعمال عبارة غريبة عن المناضلين وهي التأصيل من خلال الديموقراطية الفعلية، فالتأصيل لفظة لا اصل لها في القاموس اللغوي ولا في المصطلحات السياسية المتداولة، وحتى لو سلمنا بوجودها واستعمالها من طرف المجموعة التي صاغت المحاور، فكيف يمكن تفسير الديموقراطية الفعلية؟ وهل هناك علاقة بينها وبين الديموقراطية المسؤولة؟

اما التناقض الذي نعنيه فيكمن في الحديث عن « جبهة التحرير الوطني » الديموقراطية في المستقبل بينما كان ما يسمى بالمؤتمر الخامس قد صادق يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ على لائحة تنظيمية اعتبرتها وسائل الاعلام يومها مكسباً وطنياً عظيما لا سيما وانه جاء فيها : « ان « حزب جبهة التحرير الوطني » قد عمم تطبيق مبدأ الديموقراطية على جميع المستويات وأرسى دعائم الاستقرار السياسي » . وجاء في نفس اللائحة ان « حزب جبهة التحرير الوطني » قد برهن بحق منذ ثلاثة عقود خلت على انه القوة الوحيدة والحقيقية التي استطاعت ان تجند وتنظم الجماهير الشعبية من اجل الحرية والتقدم الاجتماعي » . أليس من التناقض بعد كل ذلك ان يدعى مندوبو المؤتمر السادس الى المصادقة على تحويل الحزب والى البحث عن مناهج جديدة للعمل؟

ويكمن التناقض كذلك في جعل الحث على انضمام اصحاب الكفاءات والمصداقية الى « جبهة التحرير الوطني » نقطة اساسية في موضوع ما يسمى بالتأهيل، وينسى ان المادة الثانية عشرة من القانون الأساسي للحزب تنص على « دعم الصفوف بالعناصر الملتزمة المنبثقة من القوى الأساسية للثورة » . اما المادة الثالثة والعشرون فتنص نقطتاها السادسة والسابعة على ان المناضل مطالب « بتأدية واجبات المواطنية كما يحددها القانون ويشارك بانتظام ونشاط في الحياة السياسية للبلاد وفي تسيير الشؤون العمومية، كما انه مطالب بتعميق معرفته « بالميثاق الوطني » واستعمال جميع الامكانيات المتوفرة لديه ليرفع دوماً مستواه السياسي والايديولوجي والثقافي ويتحرك باستمرار في اتجاه التقدم، ويشجع ترقية العلوم والتكنولوجيا، ويحسن مستواه في الميدان المهني باستمرار » .

وهناك نقطة اخرى في هذا الموضوع يتجسد فيها التناقض وهي تلك التي تدعو الى التخلي عن الذهنية التسييرية لمفهوم الحزب. ان هذه النقطة في الواقع عصير من الجهل

والوقاحة لأن « حزب جبهة التحرير الوطني » قد ابعد عن التسيير بواسطة انقلاب التاسع عشر من جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف. فمنذ ذلك الحين اصبح المسير الحقيقي الجيش بواسطة مجموعة من افراده لبست شرعية « جبهة التحرير الوطني » وأسندت السلطة الفعلية للأجهزة التنفيذية.

وقد ظلت الاطارات المؤمنة بالفكرة الحزبية تناضل بجميع الوسائل للحفاظ على بقايا الحزب ومنع اعداء هذا الأخير والذين لهم حسابات مع « جبهة التحرير الوطني » من الاجهاز نهائياً على مكتسبات الثورة. وبقي النضال مستمراً يغذيه الأمل ويدعمه الشعور بالمسؤولية امام الله وأمام التاريخ الى ان سقطت الجيوب الأخيرة يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عندما اعلن التحويل رغم الرفض الجماعي للمناضلين.

ويتعلق الموضوع الثالث بمبادىء « جبهة التحرير الوطني » وأهدافها، وأول ملاحظة حوله هي ان بعض نقاطه لا علاقة لها بعنوانه، لكنها تعالج التركيبة البشرية وتحاول تقديم تعريف جديد للجبهة التي ينبغي ان تصبح، بموجب الاصلاح منظمة سياسية لجمع القوى التي تكافح من اجل الدفاع عن مبادىء « الميثاق الوطني » والبرنامج السياسي وتطبيقها من اجل الحفاظ على الطابع الشعبي لمؤسسات البلاد، مع العلم ان القانون الأساسي المرشح للالغاء ينص في مادته الأولى على ان « حزب جبهة التحرير الوطني » حزب طلائعي لقيادة الشعب وتنظيمه لتجسيد مثل ثورة نوفمبر ١٩٥٤ الخالدة وتحقيق اهداف الثورة الاشتراكية. وهو لا يدافع عن مبادىء « الميثاق الوطني » لكن المادة الثالثة تنص على ان هذا الأخير هو المرجع الايديولوجي للحزب الذي يتولى في مؤتمراته تعميق مفاهيمه وتوجيهاته، ويدخل عليه التعديلات والتصحيحات الضرورية لضبط خطوط عمله بغية تحقيق اهداف الثورة الاشتراكية.

وبعيداً كل البعد عن المبادىء والأهداف، تضمن الموضوع الثالث نقطة رابعة نصها كالآتي :« ان جبهة التحرير الوطني التي ترفض لنفسها اية هيمنة لا تقبل فرض تعدد احزاب ممنوحة في شكل اجهزة في القمة. ولقد تعمدنا نقل النقطة كاملة بسبب عجزنا عن فهمها وبالتالي عن تفسيرها. ومن الأهداف الجديدة التي وردت ضمن الموضوع الثالث ان « جبهة التحرير الوطني » « تخوض الكفاح ضد كل اولئك الذين يتراجعون عن الاختيارات الأساسية للبلاد أو عن الأسس القانونية الايديولوجية والسياسية » وفي

نفس النقطة الخامسة التي تعبر عن هذا الهدف الغي الاختيار الاشتراكي وحيّد المرجع الأساسي للايديولوجية الثورة والمتمثل في « الميثاق الوطني » . ولم تعلن الحرب على المتراجعين، بل اعطيت لهم كل الصلاحيات لمضايقة الملتزمين وملاحقتهم وتهميشهم نهائياً .

واذا كان الموضوعان الرابع والخامس صورة باهتة لما هو وارد في النصوص الأساسية « لحزب جبهة التحرير الوطني » حول تنظيم الحزب وسيره وحول اساليب العمل المتبعة في معالجة سائر القضايا ، فان الموضوعين السادس والسابع يحتاجان الى وقفة طويلة وتأمل عميق .

فالنقطة الأولى من الموضوع السادس تتعلق بعلاقات « جبهة التحرير الوطني » مستقبلاً بالمنظمات الاجتماعية التي لا وجود لها سوى في اذهان واضعي المحاور ، وعلى العكس من ذلك فان المنظمات الجماهيرية التي ظلت امتداداً طبيعياً للحزب حتى هذا التاريخ لم تحظ باهتمام المنظرين الجدد اللهم الا اذا كانت المنظمات الاجتماعية والمنظمات الجماهيرية شيئاً واحداً بالنسبة اليهم . ولمَ لا؟ ما دام بعضهم ، حتى الآن ، لا يعرف هيكلية الحزب ولا يدري ان له ايديولوجية . وتتعلق النقطة الثانية بالمنظمات المهنية والمقصود بها الاتحادات العلمية والثقافية والمهنية .

ويبدو ان الذين اشرفوا على الصياغة كانوا بعيدين عن نشاط الحزب ومنظماته وتنظيماته . واذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن لهم ان يشرفوا على حسن سير المناقشات التي تحدد لها الوثيقة اهدافاً واضحة؟

اما النقطة الثالثة في هذا الموضوع فتتعلق بحركة الجمعيات وهي حركة ظهرت قبل حوالي عامين بتشجيع من وزارة الداخلية التي كانت تهدف من خلال ذلك الى خلق اطار مهني وجماهيري يكون نواة لحزب جديد ، مع العلم ان جل الجمعيات التي اعتمدت وشرعت فعلاً في العمل قد تأسست وفقاً للقوانين الاستعمارية وخاصة منها قانون سنة ١٩٠١ .

ان هذا الموضوع السادس بأكمله قد عولج بكل اهتمام من طرف المؤتمر الخامس الذي اصدر بشأنه مجموعة من التوصيات ظلت حبراً على ورق وأهمها ما يلي :

- تدعيم المسجد باعتباره المركز المفضل لنشر التعاليم الاسلامية السامية ومبادىء

ثورتنا الخالدة وقيمنا الوطنية، والعمل على ان تواكب وظيفة المسجد مسيرة البلاد وتطور المجتمع.

- اعطاء العناية الكافية« للمنظمة الوطنية للمجاهدين » من اجل تمكينها من مواصلة مهامها في تخليد مآثر النضال البطولي وكتابة تاريخ الثورة.

- الاهتمام والمتابعة والتقييم المستمر للمنظمات الجماهيرية تدعيما لتكاملها وانسجامها مع الهيئات الحزبية.

- ضرورة التكامل في المهام بين منظمتي العمال والفلاحين اعتباراً لأهميتهما وعلاقة كل منهما بالاقتصاد والتنمية، واعداد دراسة تحدد المفهوم الدقيق للعامل والفلاح بغية حصر القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بكل من منظمتي العمال والفلاحين.

- تكييف هيكلة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات لضمان فعاليته في تجنيد المرأة وتوعيتها بضرورة انشاء الفروع القاعدية لمنظمتي النساء والمجاهدين.

- تدعيم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية من اجل تجنيد وتعبئة كل الطاقات الشابة والعمل على ايجاد صيغة فعالة لتنظيم الشباب في الجامعة والمؤسسات التعليمية الأخرى. وضرورة تعميم التنظيم الكشفي عبر جميع البلديات والأحياء لتطعيم النشء بالقيم الوطنية الاسلامية والثورية.

- اضطلاع المجلس الأعلى للشباب بتوجيه ومتابعة السياسة الوطنية للشباب والعمل على ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض حسن تطبيقها.

- تخفيف وتكييف التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية في أطر متشابهة ومتقاربة وتدعيمها مادياً ومعنوياً، وتحديد اهدافها في المساهمة في نشر الثقافة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية وتطوير العلوم والمعرفة ورفع مستواها وتوضيح علاقاتها العضوية والنظامية بالمنظمات الجماهيرية.

- التحسين المستمر لمنهجية تنظيم التطوع وتوسيع مجالاته وجعله وسيلة للتجنيد النضالي ودعم الحس الوطني وترسيخ فكرة التضامن والتعاون.

ولقد كانت كل هذه التوصيات في متناول القيادة السياسية لو كانت هذه الأخيرة حائزة على ثقة القاعدة، ولو كان ثمة تفاعل بين الجهتين. لكن الفكرة الحزبية نفسها

كانت منعدمة، وكانت منعدمة معها الروح الوطنية التي تغذي التوجه الثوري وتمنعه من الاضمحلال فالذوبان.

فهذا الواقع المرهون الذي يجعلنا اليوم نجزم بأن المسعى الجديد لن يكتب له النجاح، لأن ايديولوجية جديدة تتطلب وجود قوى وطنية جديدة تتشبع بها قبل الشروع في ادخالها حيز التنفيذ. وليس ثمة قوى وطنية مستعدة لتبني التوجه الجديد لأنه لا يعتمد الواقع ولم يؤسس على التقييم الشامل والتحليل المنطقي ولأنه وليد فكر ليس له جذوره في المجتمع الجزائري. وبالتالي غير قادر على تعبئة مختلف الفئات الاجتماعية التي سوف تسعى كل واحدة منها الى وضع ايديولوجية خاصة بها ثم - ولمَ لا - الى تكوين تشكيلة سياسية جديدة.

وعندما نرجع الى الموضوع السابع نجد انه يعالج العلاقة بين «جبهة التحرير الوطني» والمجالس المنتخبة. ومما لا شك فيه ان الغموض الذي اكتنف صياغة هذا الموضوع انما هو ناتج عن تعمد معدي المحاور عدم الدخول في جوهر القضية علماً منهم بأن القاعدة المناضلة ستذكرهم بتجربة الماضي القريب. فالموضوع يهدف في الحقيقة الى جعل المناضلين يقبلون فكرة تعدد مصادر الترشيح للمجالس الشعبية، وهي فكرة كان معمولاً بها في الستينات وبداية السبعينات لكنها اعطت نتائج سلبية ووقع التراجع عليها.

ولكان هذا الموضوع السابع مجدياً لو عالج العلاقة بين المجالس الشعبية المنتخبة والأجهزة التنفيذية التي تمنعها من تأدية دورها الذي وجدت من اجله والتي استطاعت على مر السنين، ان تستبدل الفكرة الشعبية بالعمل البيروقراطي الخانق الذي هو اليوم، اصل الآفات. فتعدد مصادر المرشحين اذن لن يعيد للمجالس الشعبية المنتخبة حياتها ما لم تكن هناك ارادة سياسية قوية مستعدة لتخليصها من التناقضات وألوان الغموض التي تحول دون تكفلها بدورها كأداة اساسية لتجسيد الديموقراطية، وقادرة على خلق الشروط اللازمة لتزويدها تدريجياً بالوسائل البشرية والمادية المتلائمة مع صلاحياتها، بدل اخضاعها لوصاية بيروقراطية تشلها عن العمل. ان هذه الارادة السياسية قد اوصى المؤتمر الخامس بالعمل على توفيرها، لكن التوصية ظلت حبراً على ورق لأن مصادر القرار كانت ضدها.

واذا كان عنوان الموضوع الثامن ينم عن رغبة في ايجاد صيغة جديدة للعلاقة التي

يجب ان تكون مستقبلاً بين « جبهة التحرير الوطني » وأجهزة الدولة، فان النقاط المشكلة للموضوع تدل فقط على ان هذا الأخير امتداد للموضوع السابق ولا يمكن معالجته الا بتوفير الشروط المذكورة اعلاه وهو امر غير وارد لأن واضعي المحاور لا يهدفون الى تكوين تشكيلة سياسية قوية بقدر ما يبحثون عن انجح وسيلة للقضاء على « حزب جبهة التحرير الوطني ».

قضايا المهاجرين

وخصص الموضوع التاسع لقضايا الجالية الجزائرية في اوروبا والتي اصبحت من التعقيد بحيث لم يعد مؤملاً ايجاد حل وطني لها. فالسلطات الرسمية الفرنسية تسعى الى توظيفها كوسيلة ضغط على النظام الجزائري وهي مقتنعة بأن هذا الأخير لن يجرؤ على اختيار الحل الثوري الذي يقضي نهائياً على ما يسمى بالمغتربين والاغتراب. وفي الآونة الأخيرة بدأت بعض الأوساط في فرنسا تتحدث عن امكانية ارجاع الجنسية الفرنسية للجزائريين المولودين قبل سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف والراغبين في ذلك.

اما السلطات الجزائرية فانها اعتقدت لحظة من الزمن انها تستطيع الاستفادة من الجالية الجزائرية المقيمة خاصة في فرنسا وذلك مادياً عن طريق ما قد تستورده من عملة صعبة في اتجاه الوطن وسياسياً بواسطة ما تمثله من اصوات انتخابية تمكن المساومة بها في الأوقات المناسبة. ولكي تصبح هذه النقطة حقيقة ملموسة بدأت بعض الاطارات السامية والمؤثرة جداً في مصدر القرار تنادي بضرورة تشجيع افراد الجالية على التجنس بالجنسية الفرنسية، لا يهم اذا كان ذلك يتنافى مع الشريعة الاسلامية.

كل هذه الحسابات اللاواقعية من الطرفين هي التي زادت من تعقيد مشكلة الهجرة واصبح الحديث عن حله يكاد يكون من باب المستحيلات.

قلنا عمداً : يكاد يكون لأننا نؤمن بأن الجزائر قادرة على اتخاذ الاجراء الثوري. يكفيها فقط ان تتحلى بالشجاعة اللازمة لقطع الخطوة الأولى.

ان المغتربين الجزائريين في فرنسا اصبحوا اليوم، يدورون في حلقة مفرغة ويعيشون مأساة لا مثيل لها. فهم مضطرون للبقاء في فرنسا من اجل ابنائهم الذين يصعب عليهم مزاولة الدراسة باللغة الوطنية أو لأنهم لا يجدون في ارض الوطن المسكن المماثل

لمسكنهم في ديار الهجرة. ثم اذا تمكنوا من اجتياز هاتين العقبتين هل سيكون بامكانهم الحصول على شغل يوفر لهم عيشهم وعيش من هم في عهدتهم؟ فانطلاقاً من كل هذه التساؤلات نخلص الى ان عودة المغتربين مسؤولية ملقاة على عاتق الدولة، التي من واجبها القيام بتنظيمهم في ديار الغربة اولاً وذلك بايلائهم كل ما يستحقون من عناية ورعاية وباستعمال كل الأساليب التي تمكنها من ربح ثقتهم ومن ترهيف حسهم الوطني، وفي مرحلة ثانية تتولى دراسة اوضاعهم ومؤهلاتهم قصد توجيههم لما يمكن ان يضمن لهم الحياة السعيدة في بلادهم، وفي مرحلة ثالثة وهي الأخيرة، تشعرهم بقرار الرجوع وتخيرهم بينه وبين التخلي عن الجنسية الجزائرية اذ لا يعقل ان يبقوا في بلاد الغير يسهمون في تنميته ويجنون الاهانة والمذلة مقابل ذلك، في الوقت ا لذي ينتظر منهم الوطن اشياء كثيرة.

ان الاسهام في ابقاء عدد من الجزائريين في بلاد الكفر يعتبر جريمة من وجهة النظر الاسلامية لأن التجنس بجنسية تلك البلاد يعد رده طبقاً لما افتت به « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ». لأجل ذلك فان بلداً ينص دستوره على ان دين الدولة هو الاسلام مطالب باستعمال كل الوسائل لتمكين ابنائه من مغادرة تلك الديار والعودة الى الجزائر. واذا لم يفعل فان السؤال يطرح على مَن يقام حد الردة؟

فلكي لا يعلن واضعو المحاور موقفهم من هذه القضية الشائكة اكتفوا بتقديم الموضوع في شكل عنوان فقط ولم يتعبوا انفسهم في ضبط رؤوس اقلامه كما فعلوا بالنسبة للموضوعات الأخرى.

وكان الموضوع العاشر والأخير من وثيقة ما يسمى بالاصلاح مخصصاً لمستقبل « جبهة التحرير الوطني » بعد تحويل الحزب، لأن واضعي الوثيقة كانوا ديموقراطيين الى درجة انهم كانوا متأكدين من ان رأيهم هو رأي كل المشاركين في المؤتمر السادس، ولم يخطر ببالهم ان المؤتمرين قد يرفضون التحويل أو حتى مجرد مناقشة الوثيقة كما وقع في الندوات الجهوية جميعها. وخصص هذا الموضوع كذلك للنقاش الديموقراطي الذي سيتبع عملية استبدال الحزب « بجبهة التحرير الوطني ».

ويبدو من خلال قراءة النقطتين المكونتين لهذا الموضوع، ان واضعي الوثيقة يخلطون

بين الديموقراطية التي هي وعي وتربية قبل كل شيء وبين شعارها الذي يرفع غالب الأحيان لتنويم الجماهير الشعبية وايهامها بالتغيير الذي يقود الى المستقبل الأفضل.

لقد رفضت المؤتمرات الجهوية كل ما جاء في هذه الوثيقة وراحت الى ابعد من ذلك عندما قررت بالاجماع رفض مناقشتها. ومع ذلك فان مكتب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر السادس نشر على اعمدة الصحافة الوطنية ان المؤتمرين يرحبون بالاصلاح وان الوثيقة ستدرس في المؤتمر مع باقي الوثائق التي اعدتها القواعد الحزبية. هذه هي لعبة الديموقراطية وهذا هو مصير «جبهة التحرير الوطني» الذي اتهم بالحكم وهو لا يحكم، ثم فرض عليه التحويل رغم ارادة قواعده المناضلة، ويقال ان المؤتمر قد قرر.

انعقد المؤتمر يومي ٢٨/٢٧ نوفمبر كما سبقت الاشارة الى ذلك. وقد حضر المؤتمرون وهم ساخطين على الوضع وعازمين على تأكيد موقف الرفض الذي تضمنته سائر التقارير الجهوية. لم يكونوا يعلمون ان المحافظين الوطنيين استدعوا للاجتماع مع مكتب اللجنة الوطنية قبل ذلك بيومين وأعطيت لهم تعليمات لافراغ التقارير من محتواها الثوري. وأعيدت صياغتها رغم معارضة عدد كبير من المحافظين.

افتتح المؤتمر في صبيحة اليوم الأول ثم رفعت الجلسة لتستأنف في المساء بالشروع في تلاوة التقارير الجهوية المنقحة في غياب اصحابها. وأعلن مكتب المؤتمر عن تكوين اللجان التي وضع مكتب اللجنة الوطنية قوائمها مراعياً التركيز على العناصر اللامعية التي يجب ان تتولى التسيير والتقرير حتى لا تترك الفرصة لبلورة رأي القاعدة في اللوائح النهائية.

لم تنته تلاوة التقارير سوى في صباح اليوم الثاني. وبعدها مباشرة بدأت المناقشة وأعطيت الكلمة لثلاثة من المتدخلين وقع اختيارهم طبعاً لما عرف عنهم من ولاء ومساندة. وقد كانت كل القاعة تعرف ذلك لكنها لم تتدخل حتى لا يحرم المندوبون من حقهم في الكلمة وحتى تكون حرية التعبير حقيقة ملموسة. غير ان موقف مكتب المؤتمر لم يكن كذلك اذ بعد انتهاء فترة الصباح عند الساعة الواحدة والنصف زوالاً رفع الجلسة ولم يأمر باستئنافها الا بعد الساعة السابعة مساء لقراءة اللوائح النهائية وقائمة اعضاء اللجنة المركزية الجديدة «لجبهةالتحرير الوطني».

توضيحات ونتائج

اتضح من خلال كل تلك المناورات ان المؤتمر السادس الذي وقع التحضير له بكيفية عادية، وجه في النهاية ليكون شبه استثنائي، ولتنتهي اشغاله بتحقيق نتيجتين اساسيتين هما :

١ ـ تمكين رئيس « جبهة التحرير الوطني » من خوض انتخابات رئاسة الجمهورية كمرشح وحيد مثلما كان الأمر في عهد الحزب المحول.

فقد كانت المادة الحادية عشرة بعد المائة من القانون الأساسي القديم تنص على ان « الأمين العام هو مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية » اما القانون الأساسي « لجبهة التحرير الوطني » فتنص مادته الخمسون على ان « رئيس الجمهورية يضطلع برئاسة جبهة التحرير الوطني » معنى ذلك ان كل من ينتخب لرئاسة الجمهورية يجب ان يكون رئيساً للجبهة حتى لو كان رئيساً لجمعية سياسية اخرى.

ان الذين وضعوا مشروع القانون الأساسي ومنعوا المندوبين من اثرائه خوفاً من ان يرفض كما رفضت وثيقة الاصلاح في المؤتمرات الجهوية، احتاطوا هذه المرة وجعلوا اللجنة النظامية تجتمع شكلياً وتقدم تعديلاتها كيفما شاءت، ثم قدموا للمؤتمر نصاً نهائياً لا علاقة له بواقع المناقشات لأجل ذلك جاء مليئاً بالتناقضات التي يمكن لقارىء القانونين القديم والجديد ان يقف عندها بكل سهولة.

٢ ـ تحويل الحزب الى جبهة وجعل هذه الأخيرة تتخلى عن بناء المجتمع الاشتراكي في الجزائر. يتجلى ذلك خاصة في الغاء المواد : ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ من القانون الأساسي القديم وهي مواد تتعلق بتعميق مفاهيم « الميثاق الوطني » وتوجيهاته وادخال التصحيحات والتعديلات الضرورية عليه بغية تحقيق اهداف الثورة الاشتراكية. كما انها تنص على ان الحزب يتولى مهمة تشييد الاشتراكية في اطار القيم الوطنية العربية الاسلامية.

ومما لا شك فيه ان الغاء المواد المذكورة جاء متناقضاً مع محتوى الكلمة التي القاها الأمين العام للحزب امام اعضاء اللجنة المركزية في دورتها بتاريخ ٢٦ نوفمبر والتي اكد فيها : « ان ما يقال في الشارع مجرد اشاعات لا اساس لها من الصحة وان الاصلاحات ذات طابع تنظيمي فقط ولا علاقة لها بالايديولوجية التي هي ملك للشعب ولا يحق لغيره

ان يغيرها أو يدخل عليها التعديلات » وعندما يقرأ المرء لائحة العمل السياسي يجد انها هي الأخرى قد اشتملت على العديد من التناقضات والمغالطات التي نورد بعضها فيما يلي :

١ ـ ورد في مستهل اللائحة :« ان المؤتمر السادس يسجل بارتياح التحولات الكبرى والعميقة التي وقعت في المجتمع نتيجة الجهد الذي بذلته البلاد بقيادة « حزب جبهة التحرير الوطني » في مختلف مجالات التنمية الوطنية والتطور الذي حصل في ميادين التفكير والتصور وأنماط الحياة وانتشار الوعي الثقافي والسياسي لدى الفئات الاجتماعية الواسعة » .

ان هذه اللغة لا تختلف عن تلك التي استعملتها لائحة السياسة العامة التي صادق عليها المؤتمر الخامس والتي جاء في مقدمتها « ان المؤتمر الخامس يسجل بارتياح الخطوات التي قطعتها البلاد منذ المؤتمر الرابع . ويشيد بالاجراءات التي اتخذت من اجل تعميق الديموقراطية المسؤولة واشراك كل المؤسسات وجميع القوى الاجتماعية الأساسية في النقاش والتهيئة لاتخاذ القرار » . لكنها تختلف كلية عما ورد في خطاب رئيس الجمهورية يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٨٨ عندما قال « لقد تكلمت يوم ١٩ سبتمبر الماضي عن النقائص التي هي في الحقيقة نقائص كثيرة وهذا ليس بجديد ، لأنني تطرقت اليها قبل كل هذه الأعمال التخريبية واعني بالأعمال التخريبية ما وقع خلال اسبوع الاجهاض العسير ».

ومن جهة اخرى فان الفقرة السادسة من نفس اللائحة التي صادق عليها المؤتمر السادس تنص على « ان التحليل النقدي للفترة المنصرمة والدروس المستخلصة من تجربة عدة عشريات تستوجب ان يكون عملنا مندرجاً في مسعى يشرك جميع الطاقات الحية في الأمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد ، ويضمن حرية التعبير والرقابة الشعبية المنظمة والممارسة القانونية للسلطة في جميع المستويات وفي كل ميادين الحياة الوطنية » . وبديهي ان مضمون هذه الفقرة يتناقض تماماً مع ما ورد في النصين الأول والثاني . كما انه يتناقض مع ما جاء في الفقرة الثامنة من « ان جبهة التحرير الوطني » برهنت في كل مرة على قدرتها على تجنيد وتعبئة الجماهير ونسج علاقات متينة مع الشعب لتأدية رسالتها وتنفيذ برنامجها في كل الظروف مهما كانت صعبة .

٢ ـ ورد في القسم الثالث من لائحة السياسة العامة ان « جبهة التحرير الوطني » « لا ترفض اية تعددية حزبية، وهي تراهن على حيويتها وقدرتها على التجديد والابتكار والتكيف والاستجابة لمطامح الجماهير الشعبية معتمدة على تجربتها الفنية ورصيدها التاريخي وصحة مبادئها » . وفي نفس القسم، وبعد هذا التنصيص بفقرة واحدة، ورد انه « يمكن للعمل السياسي الذي يتم في القاعدة ويحظى بالتأييد الجماهيري الفعلي ان يؤدي الى التعددية . ومثل هذا الإختيار لا يمكن ان يأتي الا عن طريق التعبئة الشعبية في الخلايا والمنظمات الجماهيرية والاتحادات العلمية والثقافية والمهنية والمجالس المنتخبة » .

٣ ـ جاء في القسم الرابع من لائحة السياسة العامة « ان التأصيل يعني في مفهوم « جبهة التحرير الوطني » التجديد المستمر وفقاً لما تتطلبه طبيعة الأحداث مع المحافظة على الثوابت ومبادئها الأصيلة » . وعندما ذكرت الثوابت استبعد الاختيار الاشتراكي ومبدأ التصويت عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري المنصوص عليهما في المادة ١٩٥ من الدستور القديم التي تنص المادة ١٩٣ من نفس الدستور على انها لا تقبل اي تعديل .

٤ ـ في نفس القسم الرابع ورد ان « المسار الديموقراطي ينبغي ان يستقطب اجماع الأغلبية على مشروع المجتمع الواحد وبرنامج عمل سياسي واحد يحافظ على المبادىء الأساسية، ويسمح لكل فئات المجتمع باختلاف اتجاهاتها ان تعبر عن نفسها بحرية مما يسهل حل اختلاف الرأي عن طريق الحوار في جميع المستويات » .

ان هذه الفقرة مجرد هذيان لأنها تنطلق من المسار الديموقراطي الذي لم يعرف بعد ولا يمكن لمجهول ان يستقطب اقلية وأغلبية . وبالاضافة الى ذلك فان الاجماع والأغلبية والأقلية لا يلتقيان اذ عندما يكون الاجماع تختفي الأقلية والأغلبية معاً . ثم كيف يمكن ان تكون هناك اغلبية أو اقلية او اجماع حول مشروع غير موجود وبرنامج سياسي لم يضبط؟

واذا كان المسار الديموقراطي يعلن انه يحارب التيارات السياسية التي ترفض المبادىء الأساسية وذلك باستعمال الحوار السياسي المقنع، فانه يلغي الديموقراطية لأنه يكون قد حصر المبادىء وحدد الأهداف دون اشراك الآخرين ثم حتم عليهم القبول وإما يحاربون .

٥ ـ ان القسم الخامس من لائحة السياسة العامة قد ركز على ان مهمة « جبهة التحرير الوطني » تتمثل في المحافظة على التجنيد الشعبي وتوسيعه ليلتف حول الاختيارات

الأساسية للثورة ويعمل على تعميق مبادىء «الميثاق الوطني» وتوجيهاته ويكافح دوماً وفي كل الظروف من اجل تنفيذها».

فبالنسبة لهذه الفقرة يكمن الغموض اولاً في الصياغة التي جعلت التجنيد الشعبي يلتف حول الاختيارات ويعمل على تعميق المبادىء ويكافح من اجل تنفيذها. وبالاضافة الى ذلك فان المحافظة على الشيء دليل على وجوده بالكيفية المرضية. واذا كان الحزب قد تمكن من تجنيد الجماهير الشعبية، فلماذا اذن يسعى الى تحويله؟

ومن جهة اخرى كيف يمكن ان تكون مهمة «جبهة التحرير الوطني» هي العمل على تعميق المبادىء والتوجيهات الواردة في «الميثاق الوطني» وهي التي اشرفت يوم الثالث من شهر نوفمبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف على الاستفتاء الذي طالب جماهير الشعب بالموافقة على تخليص الدستور من المواد المتعلقة «بالميثاق الوطني» ومن الفصل الخاص بالاشتراكية؟

هل يستطيع المسار الديموقراطي ان يجيب عن هذين السؤالين على الأقل؟ فاذا فعل، فان «جبهة التحرير الوطني» ستكون فعلاً هي القوة الرائدة التي تدافع عن مصالح جميع القوى الشعبية على اساس مبادىء «الميثاق الوطني» وتوجيهاته كما جاء ذلك في نهاية القسم الخامس.

٦ ـ جاء في النقطة العاشرة من لائحة السياسة العامة ان المؤتمر السادس «يؤكد ان استمرارية الثورة الاشتراكية ومستقبلها يتوقفان على مدى التزام الأجيال الجديدة بالدفاع عن افكار جبهة التحرير الوطني وأهدافها». وبعد المصادقة على هذه اللائحة بأقل من شهرين تقدم «جبهة التحرير الوطني» الى الجماهير الشعبية دستوراً جديداً ميزته الأساسية انه لا يشتمل على كل ما له صلة بالاشتراكية شكلاً وموضوعاً.

وفي اثناء المؤتمر وحتى لا تبقى الاهتمامات مركزة على محاربة ما يسمى بوثيقة الاصلاح بلغت الولايات ان القانون الأساسي الجديد يعطيها حق انتخاب ممثل لها في اللجنة المركزية لـ «جبهة التحرير الوطني». وقد كان الخبر ايذاناً ببدء عملية التنافس التي تسببت في تفجير الوفود الذي ادى فيما بعد الى تقسيم القواعد الحزبية وتهيئة الظروف التي تساعد من جديد على ظهور العشائرية والقبلية اللتين كانت الثورة قد قضت عليهما في الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٢.

واختتمت اشغال المؤتمر دون ان يتمكن المشاركون من المناقشة كما اسلفنا ودون ان تعطى لهم فرصة القول أن التقارير التي رفعت باسم القواعد قد تعرضت لكثير من التحريف.

وتليت اسماء اعضاء اللجنة المركزية الجدد على اسماع الحاضرين وأبعد من القدماء كل من تجرأ على التفاعل مع القاعدة، وأغلقت الأبواب في وجه جميع المحافظين الوطنيين الذين ابدوا مقاومة لما يسمى بوثيقة الاصلاح، وذلك على الرغم من ان بعض الأعضاء الجدد لا علاقة لهم بالنضال ومن انَ جل المبعدين من المحافظين جامعيون ولهم خبرة طويلة سواء في صفوف الحزب أو داخل منظمة شبيبة «جبهة التحرير الوطني». ابعدوا فقط لأنهم ادوا دورهم كمناضلين وكمسؤولين.

وعلى اثر انتهاء اشغال المؤتمر السادس نقل المناضلون الى قواعدهم ان حزبهم تحول بموجب جملة واحدة الى جبهة. ودون ان تعقد الجبهة مؤتمرها التأسيسي خرجت الى الميدان بلجنة مركزية وبرئيس رشحته اللجنة المذكورة للانتخابات الرئاسية حيث لا منافس له.

وتلقى المناضلون نبأ التحويل بكثير من اليأس والأسى. لقد كانوا ينتظرون ان يكون المؤتمر السادس هو مؤتمر الاصلاح الذي يعيد المياه الى مجاريها الطبيعية حتى يتمكن الحزب من تأدية الدور المسطور له في «الميثاق الوطني» بعد ان يتطهر من الأدران التي علقت به نتيجة التهميش والمضايقات المختلفة.

وتجسد الشعور باليأس في الاستقالات الجماعية وفي تنظيم لقاءات مكثفة على مستوى القمات للتنديد بما حصل وللاعلان عن سحب الثقة من القيادة السياسية الجديدة وفي مقدمتها رئيس الجبهة.

رغم كل هذه الحركة التي لم تكن سرية، واصلت المجموعة الرئاسية خطواتها في طريق ما يسمى بالاصلاح ووقعت الانتخابات، ثم ادى الرئيس اليمين الدستورية وفقاً للنص، كما ان اللجنة المركزية «لجبهة التحرير الوطني» اجتمعت وزكت تعيين امينها العام والأعضاء التنفيذيين الذين يساعدونه ثم شرع في الاعدادات لوضع الدستور الجديد الذي ستجري المصادقة عليه في اليوم الثالث والعشرين من شهر فيفري سنة تسع وثمانين وتسعمائة وألف.

لقد وقع التحضير للاستفتاء على الدستور الجديد تحت شعار « محاربة احتكار السلطة والعمل من اجل توفير الشروط اللازمة لممارسة الديموقراطية » ، لكن العملية نفسها جرت على حساب سنة حميدة يرجع تاريخ العمل بها الى فترة الاعداد لوضع « الميثاق الوطني » في صياغته الأولى عندما دعيت القواعد الحزبية الى اشتراك الجماهير الشعبية الواسعة في مناقشة واثراء الوثيقة المعدة من طرف القيادة السياسية في ذلك الحين.

وظل اشتراك الجماهير الشعبية حقاً مكتسباً يمارس كلما تعلق الأمر بقضية هامة. لكن رئاسة الجمهورية رأت، في هذه المرة، الاستغناء عن الطريقة القديمة واكتفت بوسائل الاعلام للتعريف بمشروع الدستور الجديد .واكتفى المواطنون بالمشاهدة بديلاً عن المشاركة الفعلية بينما اعتبر المناضلون الطريقة المستحدثة ردة واعتداء على حرية التعبير.

وجاء الاعلان عن نتائج الاستفتاء حول الدستور ليكون بداية عهد جديد تنطبق عليه قصة الراعي مع خاله. ففي حين كان الراعي يعتقد ان خاله سيغنيه، كان الخال مرتاح البال لاعتقاده ان ابن اخته يرعى اغنامه بالمجان.

فالجماهير الشعبية كانت تعتقد ان المصادقة على الدستور الجديد ستحل كل المشاكل التي تعترض سبيلها يومياً، وان مجرد الشروع في تطبيق هذه الوثيقة سيقضي على البطالة التي بدأت تنتشر في اوساط مختلف الفئات، وعلى سائر الأمراض الاجتماعية كما انه سيعيد لها المنحة السنوية التي كانت تسمح لكل مواطن بتصدير مبلغ معين طبقاً لقيمة الدينار الحقيقية، وأكثر من كل ذلك، فان الجماهير كانت تقرن الدستور الجديد باجراءات سياسية وادارية لتخفيض الأسعار في كافة مجالات الحياة اليومية، ولرفع المرتبات الشهرية للعاملين في جميع الميادين.

وكانت التيارات السياسية تعتقد ان المصادقة على الدستور الجديد ستكون هي المفتاح الذي تمكنها من دخول عالم الديموقراطية كما يتصوره كل واحد منها، ومن القضاء على ظاهرة احتكار السلطة مقتنعة بأن مجرد رفع الشعار يكفي لتحقيق المعجزة ومتناسية كون التغيير الحقيقي لا يتم بواسطة الطواقم القديمة لأن « من شب على شيء شاب عليه ».

وكان الرجال المسيطرون على الحكم يرون ان مسألة الدستور الجديد كلها عبارة عن متنفس يمتص الغضب ويلهي القوى المطالبة بالتغيير، ويصرف الناس عن الاهتمام

بالمشاكل الحقيقية وهي في الوقت نفسه، فرصة لكشف نوايا الجميع والاستعداد للضرب بيد من حديد.

اما المناضلون الحقيقيون في حزب «جبهة التحرير الوطني»، فانهم لم ينخدعوا، لكنهم لم يجدوا الآذان الصاغية خاصة وان وسائل الاعلام الوطنية والأجنبية على حد سواء قد جندت الى اقصى الحدود، واستطاعت ان تحيط النضال والمناضلين بكثير من الغموض، وساعد على ذلك انفصال الأجيال عن بعضها بسبب عدم ادلجة المدرسة والشارع ونتيجة تغييب تاريخ الثورة الذي لم يحظ بعناية النظام ولم يسمح له باحتلال المكانة التي تعود له بالطبع في مجالات البحث العلمي.

وساد الشارع شعار لا علاقة له بالواقع مفاده ان الدستور الجديد جاء تدشيناً لعهد الديموقراطية وليسدل الستار على العهد البائد الذي كانت ابرز سماته احتكار السلطة ودكتاتورية الحزب الواحد وأهم مميزاته الجمود الفكري الذي تسبب في انتشار التردي وقاد الى التخلف في جميع الميادين.

ونسي دعاة ذلك كالشعار ان يقولوا للناس أن العهد الجديد لا يصنع الا برجال جدد وبأن الديموقراطية تحتاج الى تربية مكثفة وتكوين مركز ووقت طويل وبأن المسؤولين الذين يعدونهم بتعميمها فوراً هم انفسهم الذين ظلوا يحكمون البلاد منذ التاسع عشر جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف على الأقل. وقد سبق لهم خلال تلك الفترة الطويلة ان صرحوا مراراً وفي مناسبات شتى انهم عمموا الديموقراطية وأوجدوا السنن الحميدة المتمثلة في اشتراك الجماهير الشعبية في تسيير شؤون البلاد وفي اتخاذ جميع القرارات المصيرية.

ان المسؤولين الأساسيين في النظام القائم منذ حوالي ربع قرن لم يتغيروا. واذا كانوا اثناء كل تلك السنوات لم يتمكنوا من اعطاء البلاد ما تصبو اليه من تقدم وازدهار ومن تزويدها بالمؤسسات الديموقراطية، فانهم لن يستطيعوا تحقيق ذلك في ظرف اشهر معدودة.

ومن جهة اخرى، كيف يمكن للشعب ان يصدق بأنه دخل عهداً جديداً بنفس الوجوه التي صنعت العهد القديم؟ وكيف يمكن له التصديق بمجيء عهد الديموقراطية، اذا كان تغيير الدستور نفسه قد تم في ظروف غامضة وبواسطة اناس مجهولين، بعيداً عن

المجلس الشعبي الوطني المؤهل لذلك، والمنتخب ديموقراطياً من طرف الجماهير الشعبية الواسعة، واذا كان ما يسمى بالمؤتمر السادس «لحزب جبهة التحرير الوطني» قد انعقد في جو استبدادي وتمخض عن لوائح لا علاقة لها بالوثائق المصادق عليها من طرف المناضلين في القاعدة؟

لقد جاء في تمهيد الدستور الجديد ان الشعب الجزائري «انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني وقدم تضحيات جساماً من اجل ان يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحريةوالهويةالثقافيةالوطنيةالمستعادتين،ويشيدمؤسساتهالدستوريةالشعبية الأصلية».

وفي الفقرة الموالية من نفس التمهيد ورد ان الشعب الجزائري «ناضل ويناضل دوماً في سبيل الحرية والديموقراطية ويعتزم ان يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية اساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية».

فالذي يتوقف عند هذين التعبيرين ينتهي الى ان الشعب الجزائري ارتضى بقيادة «جبهة التحرير الوطني» وقدم تضحيات جساماً ليعيش في كنف الحرية وليسترجع عناصر شخصيته الوطنية وليشيد مؤسسات دستورية شعبية اصيلة. و بعد سبعة وعشرين عاماً من استعادة السيادة الوطنية بواسطة كفاح مسلح دام اكثر من سبع سنوات يطلع علينا دعاة ما يسمى بالاصلاح قائلين :« ان الدستور الجديد هو الذي سيمكن الشعب الجزائري من بناء مؤسساته الدستورية».

فاذا كان قولهم صحيحاً، فاننا نسألهم عن نوعية المؤسسات التي قادت البلاد في مستهل الستينات وبعد سنة ست وسبعين وتسعمائة وألف؟ ثم هل يمكن القول ان «جبهة التحرير الوطني» التي قادت معركتي التحرير والبناء والتشييد قد فشلت في مسعاها وجعلت الشعب الجزائري يضحي بدون مقابل؟ وفي هذه الحالة يجب على القيادة السياسية ان تتحمل مسؤولية الفشل بجميع انواعه، علماً بأن القيادة السياسية الحاكمة فعلاً منذ ما يسمى بالمؤتمر الرابع هي نفسها التي تتزعم حركة الاصلاح. وقد كان لأهم العناصر فيها ان شاركت بطريقة أو بأخرى في صياغة الفقرة الرابعة من تمهيد الدستور القديم التي تنص على ما يلي :« وتقوم دعائم الدولة الجزائرية التي استعادت كامل سيادتها على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية وخوضها النضال من اجل

التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية للاشتراكية بعد ان تم تحرير الاقتصاد الوطني من كل تسلط امبريالي. وبهذا يعمل الشعب الجزائري في جميع الميادين كل يوم اكثر لتوسيع جبهة نضاله، وتعزيز مسيرته نحو الرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

كان هذا سنة سبع وسبعين وتسعمائة وألف. وبعد ذلك باثنتي عشرة سنة نجد ان النظام الذي لم يتغير رجالاته يعد الجماهير الشعبية بتحقيق ما تم انجازه واعتبر من المكاسب الثورية والانتصارات الوطنية في حينها.

تعديل ام تجديد ام إجهاض

وعندما نعود، مرة اخرى، الى تمهيد الدستور الجديد نجد فيه ان هذا الأخير يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب. فاذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر الاقدام على الغاء الفقرة الثانية من تمهيد الدستور القديم التي تنص على ان المصادقة الشعبية على «الميثاق الوطني» في استفتاء ٢٧ جوان ١٩٧٦ قد اتاحت من جديد فرصة للثورة الجزائرية كي تحدد مذهبها وترسم استراتيجيتها على ضوء الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه».

فاذا قيل ان الاختيار الاشتراكي في الجزائر لم يكن شعبياً ولكنه من صنع مجموعة من المقررين فقط، فاننا نشير على سبيل التذكير، الى ان هؤلاء المقررين ما يزالون هم المقررون، واذا كان اختيارهم الذي فرضوه على الشعب في ذلك الوقت خطأ، فكيف يمكن لهم اليوم ان يتزعموا ما يسمى بالاصلاح الذي هو توجه جديد، دون تقديم الحساب للجماهير خلال السنوات الطويلة التي ضيعوها في متاهة بدون اسم؟

ان واضعي الدستور الجديد لم يقولوا للجماهير الشعبية انهم الغوا من الفصل الأول في الدستور القديم المواد الموجودة بين ٦ و٩ لأنها تتعلق بتطبيق «الميثاق الوطني» الذي هو اختيار شعبي، وبالمجالس الشعبية التي كان النظام يؤكد انها الاطار الذي يتم فيه التعبير عن الارادة الشعبية وتتحقق فيه الديموقراطية والقاعدة الأساسية لمساهمة الجماهير الشعبية تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات.

ولم يقولوا لها كذلك، انهم حذفوا الفصل الثاني كله لأنه يتعلق بالاشتراكية، وكذلك

الفصل الأول من الباب الثاني وهو الذي يعالج الوظيفة السياسية. كما الغيت المادة ١٩٥ التي تنص المادة ١٩٣ على انها لا تقبل اي تعديل.

ان كل هذه الاجراءات تحتم على رجال القانون التوقف عندها للتأكد مما اذا كان الذي وقع يوم ١٩٨٩/٠٢/٢٣ هو تعديل او تجديد. فاذا كان الأول، فان المواد والفصول التي لم يشملها الاستفتاء ما تزال سارية المفعول، واذا كان الثاني فان الدستور الجديد قد اهمل مادة اساسية تحدد الوضع القانوني للمؤسسات المنتخبة بموجب الدستور القديم بما في ذلك رئاسة الجمهورية.

بعد هذه الجولة الخفيفة في نصوص الاصلاح السياسي والدستوري لا بد من انهاء الفصل بذكر بعض النتائج الملموسة التي اسفرت عنها التغيرات التالية لأسبوع الاجهاض العسير تاركين للقارىء حرية اصدار الحكم الذي يراه مناسباً:

١ - تقرر بعد المؤتمر السادس «لحزب جبهة التحرير الوطني» ان الحزب تحول الى جبهة مدعوة الى استقبال كل الحساسيات السياسية والايديولوجية. لكن المؤتمر الذي اتخذ مثل هذا القرار الخطير ضد ارادة القواعد المناضلة، لم يفصل في موضوع المجالس الشعبية البلدية التي هي مكونة في مجملها من مناضلين مهيكلين في الحزب وملتزمين بأيديولوجيته. وكذلك المجالس الشعبية الولائية والمجلس الشعبي الوطني.

واذا كانت «جبهة التحرير الوطني» قد تخلت، بموجب الاصلاح عن الذهنية التسييرية وابتعدت عن السلطة بمحض ارادتها اذ ان المؤتمر السادس هو الذي قرر ذلك، فماذا يكون وضع اعضاء المجالس المنتخبة؟ هل يستقيلون ام يعلنون تنكرهم للحزب؟ لأن بقاءهم كمناضلين يبقى للجبهة ولو نظرياً سلطة عليهم تجعلها في الحكم من خلالهم.

٢ - ان تحويل حزب «جبهة التحرير الوطني» قد الغى ايديولوجيته وبالتالي وضع حداً لثورة نوفمبر التي استهدفت تحرير الأرض وتحرير الانسان.

صحيح ان الحزب والجبهة قبله قد عرفا مجموعة من الأزمات بدءاً بمؤتمر الصومام وانتهاء بالانقلاب العسكري الذي وقع تحت غطاء ما يسمى بالمؤتمر الرابع. وفي كل مرة كانت الأزمة تنتهي باعدام مناضلين أو إبعاد وتهميش اخرين لكنها في هذه المرة حفظت الرجال واجهضت الثورة التي دفع الشعب ثمناً غالياً لتحقيق انتصارها.

ان مسألة الحساسيات مجرد خدعة، لأن الفئات المتشبعة بأيديولوجية مغايرة لن

تتخلى عن قناعتها لتجعل من « جبهة التحرير الوطني » القوة الضامنة للتوازن السياسي في المجتمع الجزائري ومما لا شك فيه ان واضعي وثيقة الاصلاح السياسي يعرفون ذلك، لكن حقدهم على الحزب هو الذي ادى بهم الى اختراع هذه الخطة للقضاء عليه. وعندما يتم لهم ذلك سيقررون التعددية، تحدياً للاختيار الشعبي الوارد في « الميثاق الوطني » بعد الاثراء والمعبر عنه كالآتي في الصفحة السادسة والثمانين « وكانت التحولات التي احدثتها الثورة في المجتمع الجزائري من العمق والقوة بحيث استطاعت ان تتجاوز، بسرعة فائقة، مفهوم مجتمع القبيلة والعشيرة والتعددية الحزبية الى مفهوم يعتمد في قراراته على مبادىء المؤسسات التي احدثتها جبهة التحرير الوطني وعلى ضوابطها ».

٣ ـ ان الاصلاح السياسي بالغاء دور الحزب كما هو مرسوم في « الميثاق الوطني » قد الغى اسلوب التنسيق الذي كان متبعاً على جميع المستويات وخاصة مستوى الولاية.

لقد كانت مجالس التنسيق البلدية والولائية تسهر على احترام القوانين وعلى ضمان الشروط اللازمة لانجاح مخططات التنمية، وتعمل على توفير الظروف التي من شأنها تحسين الانتاجية والمردود لمختلف القطاعات، وتدرس وتتابع انشغالات المواطنين وتقوم بابلاغها للقيادة السياسية كما انها تعمل على ايجاد الحلول السريعة للمشاكل المطروحة.

وينص القانون الذي انشأ هذه المجالس على ان امين القسمة يرأس اجتماعات مجلس التنسيق البلدي، بينما يرأس امين المحافظة مجلس التنسيق الولائي. لكن ابعاد الحزب والغاء دوره اخليا الجو للوالي وللاطارات الادارية يتصرفون بسلطة مطلقة. وبذلك يكون الاصلاح قد اقبر مبدأي الرقابة الشعبية والمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وفتح الباب واسعاً للعسف والاستبداد.

٤ ـ ان الاصلاح الذي الغى دور الحزب كما هو مرسوم في « الميثاق الوطني »، لم يعد البديل الذي يخطط ويقود ويراقب، وبذلك فانه افقد المناضلين كل الثقة في القيادة السياسية وجعلهم يرفضون الاستجابة لأوامرها ويعتزلون ميادين العمل تاركين الادارة وجهاً لوجه مع مختلف الفئات الشعبية.

ان هذا الوضع المخطط له قد ادى الى انتشار الفوضى وسواد روح التمرد والعصيان في اوساط الجماهير وخاصة منها العمال الذين اختلطت في ذهنهم مفاهيم الديموقراطية

والتأصيل والشفافية الى غير ذلك من العبارات الجوفاء التي انزلت الى الشارع فقط للقضاء على « حزب جبهة التحرير الوطني » .

ومما لا ريب فيه ان الشعب الضعيف هو الذي سيدفع ثمن هذه المؤامرة، لأن نجاح الثورة يتطلب تماماً عكس ما يجري هذه الأيام في ميادين الحياة اليومية، وهو مرهون بمدى قدرة السلطات الحاكمة على توفير النظام والإنضباط وشروط العمل والالتزام . اما اذا كانت السلطات المعنية هي التي تدفع الى تنظيم الاضرابات في الحقول والمعامل والورشات بدلاً من حل المشاكل القائمة وتسهيل الحوار والتفاهم بين المعنيين، فان ضياع الدولة سيكون هو النتيجة المحتومة وقد تصل البلاد الى ما لا يحمد عقباه.

٥ ـ ان الاصلاح قد قضى على مبدأ الوفاء لأرواح الشهداء عندما وضع في كفة واحدة الذين جاهدوا والذين قعدوا والذين ناهضوا، وبديهي ان الذي سيترتب على هذا هو اجهاض الثورة كمشروع شامل جاءت به « جبهة التحريرالوطني » لاسترجاع السيادة الوطنية كاملة، وليظل مستمراً يلبي حاجات الجماهير الشعبية وطموحاتها الواسعة.

٦ ـ تبخرت آمال الوحدة الجزائرية الليبية واختفى مشروع الدستور الوحدوي الذي انزلته الثورتان الى الجماهير الشعبية للمناقشة والاثراء بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٨ والذي كان من المفروض ان يقود الى تكوين نواة صلبة تتشكل حولها وحدة المغرب العربي كخطوة اساسية في طريق الوحدة العربية الشاملة.

٧ ـ فتحت الأبواب واسعة، على مرأى ومسمع من الناس جميعهم، للأرجل السوداء والصهاينة ولمناهضي الثورة الذين فروا سنة ١٩٦٢ خوفاً من بطش الجماهير، فاصبحوا يجوبون بكل حرية شوارع المدن وينتقلون من قرية لأخرى يستعيدون ذكريات ممارساتهم الوحشية وسلوكاتهم اللاانسانية ومواقفهم الخيانية.

ان المرء العاقل لا يجد اي تفسير مقبول لهذه الظاهرة الغريبة خاصة وان فرنسا نفسها ما تزال بعد، مرور اكثر من اربعين سنة، تبحث عن مجرمي الحرب الامبريالية الثانية وتطاردهم وعندما تلقي عليهم القبض تجند كل الوسائل لمحاكمتهم.

٨ ـ ان الاصلاح قد جعل ثورة نوفمبر تستسلم لكامب دايفيد وتتنكر لالتزاماتها مع حركات التحرير الوطني : كما انه وضع حداً نهائياً للشعارات الثورية المعبئة للجماهير والمحفزة لها مثل تلك المعبرة عن مناهضة الامبريالية والاستعمار ومحاربة الرأسمالية

والاستبداد وإدانة الأنظمة الرجعية والتمييز العنصري. وفي نفس الوقت كتم انفاس المجتمع الاشتراكي وقضى على اساليب بنائه واذا ما تواصل - لا قدّر الله - فان القطاع العمومي سيتعرض لاعتداءات مختلفة قبل ان يقزم ويباع.

٩ - ظهرت جمعيات وتنظيمات تحظى بتأييد السلطة ومساعدتها المادية والأدبية وتهدف الى ضرب اسس الشخصية الوطنية، وسوف يكون نشاطها بمثابة الغطاء الذي يتستر به الغزو الثقافي الذي يؤيد التبعية ويحول دون تحقيق الاستقلال الذي قدم الشعب تضحيات جساماً في سبيله.

ان الاصلاح - اذا لم يسعفنا لطف الله - سيحقق ما كان الاستعمار يسعى لانجازه ولم يفلح رغم كل ما جند من وسائل وامكانيات جهنمية. انه سيفسح المجال لتفتيت الوحدة الوطنية ولتفشي روح الجهوية الضيقة والعشائرية والقبلية وانتشار العديد من الأمراض الاجتماعية التي كانت ثورة نوفمبر قد اضعفت بعضها وقضت على بعضها الآخر، لأجل ذلك فان المناضلين الواعين يرفضونه، ويرفعون اصواتهم عالية لتتحد القوى الوطنية في البلاد من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه قصد ارجاع قطار الثورة الى خطّه.

١٠ - ان الاصلاح قد فتح الباب واسعة للخوصصة، وبذلك فانه، اذا ما تواصل، سوف يقضي على آمال الجماهير الشعبية المعبّر عنها في مواثيق الثورة.

فهرس الكتاب

حكمة الكتاب	٥
الإهداء	٧
مقدمة الطبعة الاولى	٩
مقدمة الطبعة الثانية	١٧
الفصل الاول : الاشاعة كمؤسسة وطنية	٢٣
الاشاعة والاعلام	٢٥
دور الاستعمار	٢٨
الانتقام الاسرائيلي	٣٠
شرارة الاشاعات	٣١
اسباب الازمة	٣٣
المؤامرة	٣٨
الفرانكوفونية ورياض الفتح	٤١

الفصل الثاني : الدافع السياسي ٤٩
الحرب على الحزب ٥٠
ميثاق الجزائر على الرف ٥٦
العقبات ٦٠
النتائج ٦٣

الفصل الثالث : الدافع الاعلامي والثقافي ٧١
التاريخ المعاكس ٧٦
غياب المثقفين الوطنيين ٧٨
اللغة الضرة ٨٣
تغييب الاسلام ٨٥
تشريع الاعلام وسقوط الشعارات ٨٧
ثورة «الراي» ٩٠
الوطن يفقد ذاكرته ٩٤

الفصل الرابع : الدافع الاقتصادي والاجتماعي ١٠١
أسئلة وأجوبة ١٠٥
إغتصاب الأرض والفلاح ١٠٩
معطيات واقعية ١١١
... وحلول ١١٥

الفصل الخامس : هكذا وقع الانقلاب ١٢٧
صمت القادة وهويتهم ١٢٩
بداية اسبوع الاجهاض ١٣٠
بين عهد الثورة والعهد الجديد ١٣٧
الحصار ١٤٥
حبر على ورق ١٤٨

الفصل السادس : نتائج الإجهاض ١٥٥
التناقضات ١٥٦
القضاء على مكتسبات الثورة ١٦٨
الغموض ١٦٧
قضايا المهاجرين ١٧٤
توضيحات ونتائج ١٧٧
تعديل أم تجديد أم إجهاض ١٨٥

تـمّ طبـع هذا الكتـاب
بمطـابع المـؤسسـة الجـزائريـة للطبـاعة
وحـدة خميـستـي
6. نـهج بـاستـور. الجـزائـر

هذا الكتاب عبارة عن ملخّص وفي للأسباب البعيدة والقريبة التي قادت الى أحداث اكتوبر الدامية؛ وقد تضمن، بالاضافة الى العديد من المعطيات السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية الجديدة، تحليلا دقيقا وعلميا للأوضاع التي سادت الجزائر خلال الفترة الفاصلة بين سنتي ١٩٦٢ و١٩٨٨، وللنتائج التي اسفرت عنها عملية اجهاض الثورة التي اشعل فتيلها ليلة الفاتح من نوفمبر سنة ١٩٥٤.

ان الكتاب لم يقتصر على ذلك، بل ان المؤلف خصّص فيه قسما كبيرا لما يسمى بالاصلاحات التي أريد لها ان تحل محل الثورة.

وعندما نعرف مَن هو الكاتب وما هي الوظائف السامية التي مارسها، فإن قراءة الكتاب تصبح ضرورة حتمية للاحاطة بحقيقة ما تعرّضت له الجزائر في ذلك الاسبوع من شهر اكتوبر عام ١٩٨٨.

(الناشر)

من مؤلفات
الدكتور العربي الزبيري :

- مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث
- التجارة الخارجية في الشرق الجزائري قبيل الاحتلال
- الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر
- الكفاح المسلح في عهد أحمد باي
- حمدان خوجة رائد الكفاح السياسي
- الغزو الثقافي في الجزائر من ١٩٦٢ الى ١٩٨٢
- المثقفون الجزائريون والثورة
- مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي
- الثورة الجزائرية في عامها الأول
- الثورة الجزائرية في عامها الثاني
- ايديولوجية الثورة الجزائرية

كما أنه حقّق وعرّب
العديد من الكتب، منها:

- المرآة ، لحمدان بن عثمان خوجة
- مذكرات أحمد باي
- الريس حميدو